



بنك القدس
Quds Bank

التقرير السنوي

2018

الفهرس

index

لمحة عامة	4
الرسالة والرؤية والقيم	6
كلمة رئيس مجلس الادارة	8
أعضاء مجلس الادارة	10
كلمة الرئيس التنفيذي	20
الإدارة التنفيذية	22
مؤشرات الأداء الرئيسية	30
القطاع المصرفي في فلسطين	38
الخطط المستقبلية والاستراتيجية	42
المنتجات والخدمات المصرفية	46
استراتيجية التفرع والانتشار	62
رأس المال البشري	66
مركز التدريب	70
المسؤولية المجتمعية	72
علاقات المساهمين	76
الحوكمة	84
تقرير مدقق الحسابات الخارجي	94

بداية المسيرة

بدأ بنك القدس مسيرته في العام 1995 ومنذ ذلك الحين قام بتطوير نموذج أعماله وتبني إستراتيجية تجمع بين أفضل ما قدم من الخدمات المصرفية الخاصة والحلول الإستثمارية المتطورة المصممة خصيصاً لحماية والمحافظة على الثروات وتنميتها بالشكل الأمثل، ليصبح اليوم من أبرز وأهم المؤسسات المصرفية في فلسطين؛ إذ يقدم للسوق الفلسطيني حزمة متكاملة من الخدمات المصرفية والإستثمارية والحلول التجارية المصممة لتلبية متطلبات العملاء من الشركات والأفراد على حد سواء والمشاركة في دعم الاقتصاد الوطني.

كان بنك القدس قد تأسس كشركة مساهمة محدودة برأس مال يعادل 20,000,000 دولار أمريكي والذي تمت زيادته خلال سنوات عمل البنك ليصل اليوم إلى 83.570.667 دولار أمريكي إذ يعود الفضل لهذا النجاح والتطور إلى المهنية العالية في تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المصرفية للعملاء من الأفراد والشركات والمؤسسات الناشئة، والحرص في ذلك على توظيف قاعدة رأس المال القوية والخبرة العريقة للقيام بدور متميز في مجال التمويل.

يختصر شعار « بنك الوطن والمواطن » مجموعة من السياسات والأهداف الإستراتيجية التي وضعها مجلس الإدارة ويعكس هذا الشعار بمعانيه ومضامينه سبب التسمية ترسيخاً لعاصمة فلسطين المستقلة ومدى إلتزام البنك بتحقيق نقلة نوعية في كافة مجالات العمل على مستوى الوطن، حيث تتاح كافة خدمات بنك القدس من خلال إدارته العامة في مدينة رام الله ، وإلى جانب فروع المنتشرة في مواقع إستراتيجية في كافة أنحاء فلسطين.

الجوائز والاعترافات الدولية

يفخر بنك القدس بسجل حافل من الجوائز والتقديرات العالمية حصيلة الثقة العالية والالتزام والصدقة مع كافة القطاعات وتقديراً لإنجازاته ونتائجه ومؤشرات أدائه المميزة، فقد حاز على جائزة أفضل مصرف متخصص في حسابات التوفير في فلسطين من مجلة « International Finance Magazine »، كما حاز البنك على جائزة المصرف الأقوى من حيث التدريب والتطور من مجلة « The Banking Executive »، هذا وحاز البنك على جائزة أفضل بنك في فلسطين، وفق تقييم مؤسسة « CPI Financial » والتي يصدر عنها مجلة بانكر ميدل ايست كما اعتبرته ضمن أكبر 100 بنك في الشرق الاوسط.

تأتي هذه الجوائز تقديراً لجهود بنك القدس المبذولة في السوق المصرفي و لتعزيز مكانته المتميزة في القطاع محليا واقليميا، ولتؤكد بأنه أحد ركائز القطاع المصرفي في فلسطين، ولتحفز البنك للتقدم بخدماته والمضي قدما في تحقيق المزيد من النجاحات وفي تقديم العديد من الخدمات والمنتجات المصرفية التي تلبي تطلعات العملاء وتنهض بالاقتصاد الوطني الفلسطيني .



الرسالة

رسالتنا تتجه نحو أن نكون بنكا متميزاً في تقديم الحلول المصرفية الشاملة والمتطورة من خلال خدمات تلبي تطلعات العملاء وتسير بهم إلى النجاح.

الرؤية

نهدف لإستثمار رأس المال الفلسطيني لتنمية وتطوير اقتصاد الوطن، وتقديم حلولاً مصرفياً ذات قيمة للقطاعات المختلفة وتحسين حياة المجتمع.

القيم

تطبيق أعلى مستويات الإلتزام المهني وفضلى المعايير المصرفية الشفافة والعدالة والإدارة الرشيدة.



كلمة رئيس مجلس الإدارة



السادة المُساهمون الكرام،،

شبكة علاقاته مع البنوك المراسلة العالمية وخبرته في القطاع المصرفي.

الإجازات المالية

تمكن بنك القدس من مواصلة الأداء الجيد خلال العام 2018 ويتضح ذلك من خلال إرتفاع مجموع الموجودات بنسبة 12.77% عن نهاية العام السابق وصولاً إلى 1.21 مليار في نهاية العام 2018 مقابل 1.076 مليار دولار أمريكي كما في 31/12/2017، هذه الدلالات إمتدت ليظهر تنامي ثقة العملاء في التعامل مع البنك الأمر الذي يعكسه إرتفاع ودائع العملاء بنسبة 12.12% لتصل إلى 959.4 مليون دولار أمريكي كما في 31/12/2018 مقابل 855.7 مليون دولار أمريكي كما في 31/12/2017، مؤشر آخر يجب الإلتفات له وهو إرتفاع محفظة التسهيلات الإئتمانية المباشرة بنسبة 5.97% لتصل إلى 697.8 مليون دولار أمريكي عند نهاية العام 2018 مقابل 658.5 مليون دولار كما في 31/12/2017.

مما يجدر الإشارة إليه أن حقوق المساهمين بلغت 111.4 مليون دولار أمريكي كما في 31/12/2018 بنمو بلغت قيمته 8.7 مليون دولار أمريكي بنسبة 8.48% بالمقارنة مع 31/12/2017.

وفي خضم ذلك حقق البنك أرباحاً صافية بعد الضريبة بلغت 11.6 مليون دولار أمريكي مقابل 11.2 مليون دولار أمريكي في السنة السابقة، أما إجمالي الدخل للعام 2018 فقد بلغ حوالي 63.6 مليون دولار أمريكي مقابل 53.7 مليون دولار أمريكي للعام 2017 بإرتفاع بلغ قيمته 9.9 مليون دولار أمريكي وبنسبة 18.5%

السيدات والسادة ..

سخر البنك كامل جهوده لتوفير خدمات ومنتجات مصرفية تُرضي عملائه وتقف عند احتياجاتهم بتقديم أساليب متقدمة بهدف تطوير قدراته على مختلف الأصعدة والأنشطة وذلك سعياً إلى تحقيق أهدافه، حيث إستمر بنك القدس في تميزه وتوجّه جهوده هذه

في إطلاق برنامج برايم الخاص بالأفراد وبرنامج برايم الخاص بالشركات الذي يُشكل إضافة لكبار عملاء البنك. وتماشياً مع الإستراتيجية الهادفة إلى تقديم الخدمات المميزة والفريدة لعملائنا وفي خطوة نوعية تم إطلاق بطاقة " وورلد إيليت " كأول بنك فلسطيني، ولم يقتصر الأمر على ذلك ، فقد تم ادراج بنك القدس ضمن أولى البنوك المصدرة لبطاقة ماستر كارد في فلسطين على الموقع الإلكتروني الخاص بشركة ماستر كارد العالمية تحت منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، مما أتاح فرصة التواصل معنا للحصول على المساعدة في اختيار البطاقة المناسبة لاحتياجات كل مستهلك. وعلى ذات الخُطى بإتجاه تطوير قدراته على مختلف الأصعدة، إنفرد بنك القدس بتقديم أضخم جائزة على مستوى السوق المصرفي الفلسطيني من خلال إجراء حملات خاصة بحسابات التوفير بهدف تحقيق رضا العملاء .

التكنولوجيا الرقمية

إنسجماً مع الاستراتيجية الشاملة للبنك إستمر بنك القدس خلال العام 2018 بتطوير جودة منظومة الخدمات الإلكترونية، حيث شملت عمليات التطوير تحسين البيئة التقنية لتلبية الاحتياجات المتنامية لتقديم خدمات أكثر تطوراً ومرونة، حيث شهد إرتفاعاً كبيراً في عدد المشتركين للخدمات الإلكترونية كافة.

التوسع والتواجد الجغرافي

إستطاع البنك وبعد الاندماج مع فروع البنك الأردني الكويتي في فلسطين أن يوسع قاعدة فروعته بحيث أصبح هناك 40 فرعاً ومكتباً منتشرة بجميع أنحاء فلسطين (الضفة غزة) مما نتج عنه تعزيز قاعدة عملاء بنك القدس ورفع محفظته من الودائع والتسهيلات والاستثمارات، أما الحدث النوعي والأبرز في التوسع الجغرافي يتمثل بإفتتاح مكتب تمثيلي لبنك القدس - كأول بنك من فلسطين - في العاصمة الأردنية عمان بعد أخذ كافة الموافقات اللازمة من الجهات الرسمية ذات الصلة في الاردن وفلسطين وسيكون الإفتتاح قبل نهاية الربع الأول من العام 2019 وبذلك يُصبح بإمكان العملاء الإستفادة من مجموعة الخدمات المصرفية والمنتجات المتميزة لبنك القدس من خلال شبكة الفروع المنتشرة في مختلف محافظات الوطن وفي الأردن الشقيق.

رأس المال البشري

حرص البنك على إستقطاب أفضل المواهب والحفاظ عليها، من أجل تدعيم الكفاءة والنوعية في تركيبة الموظفين، كما ومضى البنك بتعزيز ولاء الموظفين وزيادة رضاهم؛ فقد تم وضع نظام حوافز عصري ثابت ومحدد على أسس معيارية دقيقة، كما كرس جهوده لتعزيز التزام موظفيه نحو البنك والعملاء وذلك ومن خلال تطوير قدراتهم بتقديم برامج تدريبية حيث تم

الإستفادة من 165 برنامج تدريبي شارك فيه 2,756 مشارك ومشاركه.

خدمة المجتمع المحلي

حرصاً منه لتعزيز روح التآخي والتكافل في المجتمع الفلسطيني إستمر بنك القدس بالمضي بخطواته بخدمة مُجتمعنا العزيز وفاءً بمتطلبات المؤسسة وعمالاً بمسؤوليته المجتمعية والتي تعدّ من أسس أنواع العمل الإنساني، ولترجمة القول بالفعل فقد أولى البنك عناية خاصة بتقديم الدعم لأهم القطاعات الصحية والتعليمية والرياضية والأنشطة الإجتماعية والإنسانية الأخرى والتي بلغ عددها 86 نشاطاً موزعين على مختلف القطاعات.

العام القادم

تحملُ الإثنا عشر شهراً المقبلة تطبيق الخطة الإستراتيجية التي بها نتوخى أقصى درجات اليقظة من أجل تحقيق أهدافنا وسوف نأخذ بالإعتبار ونحن نتطلعُ إلى آفاق المُستقبل أن لدينا خلفاء ومُساهمين استراتيجيين أقوياء يدعمون جهودنا بما نأمل من إحداث نقلة نوعية بمستوى خدماتنا وتحسين موقعنا، وذلك من خلال نتائج واقعية نسعى إلى تحقيقها، وقد تمثل كل ذلك بخطينا الاستراتيجي وأهدافنا.

شُكر وتقدير..

أودُ أن أنتهز الفرصة، ونيابةً عن مجلس إدارة البنك، لأُسجل شكري وتقديري العميقين إلى مساهمي البنك وعمالئه فهم الذين أولوا البنك ثقتهم، ونحن نقدر لهم هذه الثقة، ونعددهم دوماً بالمزيد من المُثابرة وُصولاً إلى مركز مالي متين يتزايد قوة وشموخاً، كما أخص بالشكر سلطة النقد الفلسطينية لما يلقاه البنك منها من دعم وتشجيع، ولما لها من دور فاعل في تطوير وتحسين أداء القطاع المصرفي في فلسطين. لا يفوتني هنا إلا أن أقدر جهود زملائي أعضاء مجلس الإدارة على ما بذلوه من جهود مهنية عالية في سبيل تحقيق هذه النتائج. وكل الشكر والتقدير لأسرة بنك القدس وموظفي البنك في مختلف مواقع عملهم على ما بذلوه من تفاني وإخلاص في عملهم لتحقيق هذه الإنجازات .

وفقنا الله لخدمة هذه المؤسسة الشامخة لمزيد من تقدمها وإزدهارها

أكرم عبد الباقين حجاب

أعضاء مجلس الإدارة

قيادة وثبات



دريد أكرم جراب

نائب رئيس مجلس الإدارة



- ماجستير ادارة اعمال / جامعة درهم -بريطانيا
- بكالوريوس ادارة أعمال / جامعة كنت – بريطانيا
- مدير عام القسم الطبي في مجموعة شركة الكرمل – الأردن
- خبرة 17 عاما في تجارة وتسويق المستلزمات الطبية والأدوية
- عدة استثمارات في العالم العربي
- عضوية مجلس ادارة شركة دار الدواء للاستثمار- الأردن (2007-2015)
- عضوية مجلس ادارة شركة دار الغذاء- الاردن (2011-2014)

أكرم عبد اللطيف جراب

رئيس مجلس ادارة بنك القدس



- بكالوريوس صيدلة – جامعة بغداد
- ماجستير ادارة أعمال/ جامعة درهم- بريطانيا
- رئيس مجلس ادارة الشركة العربية للعلوم والثقافة - جامعة قاسيون - سوريا
- عضو مجلس امناء - جامعة القدس المفتوحة - فلسطين
- عضو مجلس امناء - جامعة الاستقلال - فلسطين
- عضو مجلس امناء مؤسسة ياسر عرفات
- مساهم رئيسي وعضو مجلس ادارة بنك الجزيرة- السودان
- رئيس مجلس ادارة شركة دار الدواء- الأردن
- مساهم رئيسي في الشركة العربية للفنادق - فندق الميليونيوم
- مساهم رئيسي وعضو مجلس ادارة في شركة القدس العقارية
- رئيس مجلس ادارة ومالك شركة cometa scientific بريطانيا
- رئيس مجلس ادارة ومالك Cumberland care Ltd Nottingham بريطانيا
- مؤسس ورئيس مجلس ادارة شركة الكرمل - الأردن
- مؤسس ورئيس مجلس ادارة في منتج سن داي - البحر الميت - الأردن

عاهد فايق بسيسو

عضو مجلس ادارة

- بكالوريوس هندسة معمارية/ جامعة القاهرة
- عضو مجلس ادارة في صندوق التنمية الفلسطيني
- عضو مجلس ادارة في المؤسسة المصرفية الفلسطينية
- أمين صندوق مجلس التعاون الاقتصادي الفلسطيني اليوناني
- عضو مجلس أمناء جامعه القدس المفتوحة
- عضو هيئة عامة في صندوق الاستثمار الفلسطيني
- عضو مجلس ادارة في المعهد الاسباني الفلسطيني للتدريب العالي
- ممثل مؤسسة "أولف بالم" الاسبانية في فلسطين



د. أحمد عبد السلام مجدلاني

عضو مجلس ادارة

- ممثل عن هيئة التقاعد الفلسطينية
- دكتوراه بالاقتصاد السياسي
- رئيس مجلس ادارة هيئة التقاعد الفلسطينية
- عضو مجلس امناء جامعة الاستقلال - فلسطين
- وزير العمل الفلسطيني سابقا



وليد نجيب الأحمد

عضو مجلس ادارة

- بكالوريوس هندسة كهربائية
- رجل اعمال له خبرة واسعة في العمل في قطاع الانشاءات
- نائب رئيس مجلس ادارة شركة القدس العقارية ومدير عام الشركة - فلسطين
- عضو مجلس ادارة الشركة العربية للفنادق- فلسطين
- عضو مجلس ادارة في صندوق ووقفية القدس



ربي محمد مسروجي

عضو مجلس ادارة

- ماجستير ادارة أعمال/ جامعة بيرزيت
- عضو مجلس ادارة والرئيس التنفيذي للشركة المتحدة للأوراق المالية
- عضو مجلس إدارة في مجموعة شركات مسروجي
- عضو الغرفة التجارية الصناعية العربية - القدس - 2018
- عضو مجلس ادارة مركز الفن الشعبي
- عضو مجلس ادارة طباق للنشر والتوزيع
- عضو في عدد من الجمعيات والمؤسسات الفلسطينية الرائدة (انعاش الأسرة، معهد الابحاث التطبيقية (اريج)، اصدقاء جامعة بيرزيت، حماية المستهلك، جيل الأمل، مؤسسة مفتاح ،معهد الحوكمة الفلسطيني)



صالح جبر احميد

عضو مجلس ادارة

- بكالوريوس محاسبة
- مالك ورئيس مجلس ادارة مصنع للشاي في سيرلانكا
- مالك شركة لتصدير الشاي في سيرلانكا
- شريك في شركة الكمال للملاحة والتخليص في كل من الكويت والأردن وفلسطين
- عضو مجلس ادارة في الاتحاد العربي لمصدري البضائع واللوجستيات
- عضو مجلس أمناء جامعة قاسيون- سوريا
- عضو مجلس ادارة في شركة التكافل للتأمين



منتصر عزت أبو دواس

عضو مجلس ادارة

- بكالوريوس محاسبة وإدارة مالية- جامعة باكنجهام
- المدير العام للبنك الاستثماري - الأردن
- محاسب عام معتمد- الولايات المتحدة

د. ماجد عوني ابورمضان

عضو مجلس ادارة

- استشارى اول طب و جراحه العيون
- زميل كلية الجراحين الملكية البريطانية - ادنبرة
- رئيس بلديه غزه ورئيس اتحاد الهيئات المحليه الفلسطينيه
- رئيس مجلس اداره مصلحه مياه بلديات الساحل
- رئيس مجلس اداره شركه غزه لجراحه العيون
- عضو مجلس أمناء مجموعه مستشفى سان جون القدس للعيون - بريطانيا
- عضو مجلس أمناء جامعه الازهر
- أستاذ طب العيون وفسولوجيا الاعصاب بجامعة الازهر
- عمل مديرا عاما لاداره التعاون الدولي و اداره المستشفيات في وزاره الصحه



د. حامد عبد الغني جبر

عضو مجلس ادارة

- دكتوراه هندسة كهربائية
- رئيس مجلس ادارة مجموعة الكونكورد للانشاءات ذ.م.م- الأردن
- رئيس تنفيذي شركة أنفرا رود- قطر
- عضو مجلس ادارة بنك الجزيرة- السودان
- عضو مجلس ادارة بنك مدمجة معلومات البناء
- رئيس اتحاد مقاولي الدول الإسلامية سابقا
- رئيس مجلس ادارة شركة الضامنون العرب سابقا
- رئيس اتحاد المقاولين الاردنيين سابقا
- مؤسس وعضو هيئة تدريس كلية الهندسة / الجامعة الأردنية (1975-1979)



هيثم سميح البطيخي

عضو مجلس ادارة
ممثل عن البنك الأردني الكويتي



- بكالوريوس في العلوم السياسية و العلاقات الدولية (مرتبة الشرف) جامعة كنت في كانتربري - المملكة المتحدة البريطانية
- رئيس التجزئة والبنكية الخاصة في البنك الاردني الكويتي.
- رئيس مجلس ادارة وعضو مؤسس في شركة إجارة للتأجير التمويلي (ممثل البنك الأردني الكويتي).
- رئيس مجلس إدارة شركة سند كابيتال (ممثل البنك الأردني الكويتي).
- رئيس مجلس ادارة شركة المتحدة للاستثمارات المالية.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع MEPS (ممثل البنك الأردني الكويتي).
- عضوا في مجلس أمناء متحف الأردن.
- عضو في مجلس ادارة مؤسسة الملكة رانيا.

ابراهيم احمد ابودية

عضو مجلس ادارة
ممثل عن شركة الشروق للإستثمارات المالية والعقارية



- بكالوريس حقوق
- رئيس مجلس ادارة شركة الشروق للاستثمارات المالية و العقارية
- رئيس هيئة المديرين لشركة السهم الدولي للوساطة و الاستثمارات المالية - الأردن
- خبرة 30 عاما في القطاع المصرفي في قطر ، الاردن و فلسطين
- مدير عام / عضو مجلس ادارة بنك الاستثمار الفلسطيني (2000-2011)
- مساعد مدير عام بنك الاستثمار العربي الأردني (1990 - 2000)
- مساعد تنفيذي (VP) بنك بي ان بي باريبا باريس / قطر (1977-1990)

مصرفية خاصة بحسابات التوفير، بالإضافة إلى ذلك وإستمراراً لتعزيز هوية البنك ورؤيته الإستراتيجية وتوفير المزيد من الراحة لعملائه للتعامل مع بيئة مصرفية عصرية فقد بدأ البنك بتنفيذ خطة تحديث وتحسين شاملة لشبكة فروع وقنواته الإلكترونية وأجهزة الصرافات الآلية وفق تصميم عصري وقريب من الجمهور يتلائم مع اللون الجديد للشعار.

وفي خطوة نوعية وضمن سياسية البنك وإستراتيجيته في تعزيز الثقة بالإقتصاد الفلسطيني تمكن بنك القدس العام المنصرم من تنفيذ عملية الإستحواذ على فروع البنك الأردني الكويتي العاملة في فلسطين، هذه الخطوة مكنت البنك من الإستفادة من شبكة علاقات البنك الأردني الكويتي مع البنوك المراسلة، كما ساهمت وتساهم في الرقي بالخدمات والمنتجات المصرفية، إضافة تمكن البنك من التوسع والإنتشار جغرافياً بشبكة فروع وصل عددها إلى 40 فرعاً ومكتباً، وبالتالي يعزز بنك القدس بذلك بصمة أخرى في التواجد والانتشار المحلي ضمن إطار خطته التوسعية داخل فلسطين ولخدمة عملائه في كل مكان من خلال توفير الراحة والسهولة والسرعة في إنجاز معاملاتهم.

وعلى نحو مواز قام بنك القدس بالإستثمار والدخول كشريك إستراتيجي في شركة اكسبريس إحدى الشركات الرائدة في تقديم الحلول المتكاملة في تكنولوجيا المعلومات في فلسطين وإستحواذه على 35% من أسهم الشركة، بهدف توفير الدعم اللازم للبنك من الناحية التقنية والتكنولوجية إضافة إلى إنتاج أذرع إستثمارية في القطاعات الحيوية التي تمتلك قدرة كاملة على النمو.

ولم تقتصر مسيرة البنك على سلوك اتجاه واحد فقط، بل أنه سلك العديد من الطرق في مسيرته الإستثمارية قاصداً منها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في داخل البنك وخارجه.

فقد إنعكس ذلك على إهتمام إدارة البنك بالعنصر البشري إيماناً منه بأنه أهم العناصر الأساسية التي يقوم عليها نمو وتطور أعماله، إذ تركّز جهود قطاع الموارد البشرية خلال العام الماضي على تطوير قدرات ومهارات الموظفين وتدريبهم داخلياً وخارجياً، ونجح البنك في إستقطاب عدد من الكفاءات المتميزة وهو ما انعكس إيجابياً على تحسين الأداء والإنتاجية.

واستمراراً لدور البنك تجاه مسؤوليته المجتمعية، فقد شهد العام 2018 مساهمات نوعية كانت فاعلة في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك على صعيد برامج خدمة المجتمع، إذ يتسع نطاق المشاركات الإجتماعية لبنك القدس ليشمل مختلف القطاعات والنشاطات التي تتوزع بين الصحية والتعليمية والثقافية والرياضية والتنموية، كما قدم بنك القدس دعمه للعديد من المبادرات والفعاليات المتعلقة بالعمل الخيري الإنساني، وذلك ضمن التزامه بترك بصمة واضحة وملموسة على جميع فئات المجتمع الذي ينتمي إليه، والوصول إلى جميع أفراد في مختلف مواقعهم، وحرصه على إحداث فرق ملموس في حياتهم ليكون دوماً الخيار المشرق أمامهم.

المساهمون الكرام..

لم تكن مهمة إختزال التقرير السنوي لبنك القدس للعام 2018 في أسطر معدودات بالأمر السهل على الإطلاق لأن قيمة الإنجاز لفريق رائع لا يمكن تجسيدها وترجمتها حروفاً، ولا يمكن أن يخفت رونقها أبداً، ولا يملها صاحبها، بل يظل يرتوي منها ويعيش فيها تجربة عظيمة.

لا يسعني في الختام إلا أن أحمد الله عزوجل على مايسر لنا في بنك القدس لتحقيق ما نصبو إليه خدمة لعملاء البنك، كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لسلطة النقد الفلسطينية على ما يقومون به من جهود عظيمة لخدمة هذا الوطن وقطاعاته الاقتصادية المختلفة وتوفير كافة السبل وتذليل جميع العقبات لنهضة الجهاز المصرفي الفلسطيني، كما أكرر شكري لسعادة رئيس مجلس الإدارة والسادة أعضاء المجلس على ثقتهم العالية وأتقدم من جميع زملائي وزميلاتي موظفات وموظفي بنك القدس بالشكر والامتنان لجميع ما بذلوه من جهود كبيرة في خدمة العملاء ومساهمهمي البنك سائلاً الله عز وجل للجميع التوفيق والتقدم والإزدهار.

صلاح عدي



كلمة الرئيس التنفيذي

حضرات السادة المُساهمين..

منذ عامين، مُنحت شرف أن أكون الرئيس التنفيذي لهذا الصرح العريق، وحملت أمانة ثقيلة وإرثاً عظيماً، وبقدر ما يكون الإتكاء على رصيد ثري من الإنجازات عامل قوة، إلا أنه يفرض مسؤولية كبيرة ومهمة شاقة، ما كان لي أن أحملها منفرداً، ولكن بثقة السادة، رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وبتعاون زملائي وهمة مسؤولي وموظفي وموظفات بنك القدس وجميع كوادره، بالإضافة إلى ثقة مساهميه وولاء عملائه، فهؤلاء هم مصدر دعم وإلهام البنك للانطلاق لتبوء مكانته المرجوة، وثروتنا الحقيقية التي تُحقق طموحنا وتطلعاتنا فلا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل فرد ينتمي لبنك القدس إزاء تفانيهم وعطائهم وثقة عملائه ومساهميه وولائهم الصادق.

أين كنّا؟... كيف وصلنا؟... إلى أين نسير؟

كان عام 2018 عاماً مليئاً بالتحديات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي وبالرغم من تلك التحديات فقد استطاع بنك القدس مواصلة الحفاظ على صلابته وثوابته ومنهجية معاييره وممارساته المصرفية في كافة المجالات، وفي ظل الظروف الإقتصادية المحيطة ببيئة العمل المصرفي الفلسطيني.

واصل البنك مسيرته الناجحة وتمكن من تحقيق معدلات نمو تهدف إلى تحقيق التطور المرجو إليه، فقد ارتفعت موجودات البنك بنسبة 13%، الدلالات هذه تؤكد أن بنك القدس

يسير على أسس سليمة وواضحة ويتبع مساراً جلياً من النمو من خلال الإستثمار البعيد عن المخاطر المرتفعة.

السيدات والسادة..

يعتز بنك القدس بالثقة الغالية من قبل عملائه ومُستثمريه والتي تكبر مع مرور الزمن، حيث إستمر بعطاءه اللامحدود وعزز دوره في تقديم خدمات ومنتجات مصرفية مميزة تُرضي عملائه وتقف عند احتياجاتهم وذلك تماشياً مع التوجهات الاستراتيجية للبنك، فصمم البنك برنامج برايم الخاص بالأفراد وبراميم الخاص بالشركات الذي يُشكل إضافة جلية لكبار العملاء، بحيث يتمتع العميل بتجربة مصرفية مميزة وفريدة ضمن خصوصية فائقة واحترافية وإتقان بأعلى درجات المهنية، كما تم إطلاق بطاقة «ورلد إيليت» كأول بنك فلسطيني حيث تُمثل هذه البطاقة جواز سفر يتميز بعالم خاص من الترف والرفاهية وميزات حصرية لتعزز نمط حياة يرتقي إلى المستوى الذي يتطلع إليه عملاؤنا.

خلال العام 2018 تم تطوير العديد من الخدمات والمنتجات بهدف إستقطاب شرائح مُختارة من السوق، كما سجلت الحملات التسويقية لتلك المنتجات والخدمات نجاحاً كبيراً وتميز بنك القدس خلال هذا العام بتقديم أضخم جائزة



الإدارة التنفيذية

أداء متميز



زيد الجلاد

نائب الرئيس التنفيذي

- بكالوريوس علوم مالية ومصرفية
- جامعة عمان الاهلية
- انضم لأسرة البنك بتاريخ 15/7/2012



منتصر الششتري

نائب الرئيس التنفيذي

- بكالوريوس علم حاسوب
- جامعة اليرموك
- انضم لأسرة البنك بتاريخ 10/6/2018



منذر عودة

نائب رئيس اول / ادارة جودة الائتمان

- ماجستير محاسبة.
- الجامعة الأردنية
- انضم لأسرة البنك بتاريخ 27/1/2013

فريق الإدارة التنفيذية



صلاح هدمي

الرئيس التنفيذي

- بكالوريوس علوم مالية ومصرفية.
- جامعة عمان الاهلية.
- انضم لأسرة البنك بتاريخ 7/9/2016



أيسر النوباني

نائب رئيس
مدير دائرة الشؤون الهندسية

- بكالوريوس هندسة الكترونية
- جامعة دمشق
- انضم للأسرة البنك بتاريخ 27/6/2010



علاء الطيبي

نائب رئيس / مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات

- بكالوريوس هندسة أنظمة حاسوب
- جامعة القدس
- انضم للأسرة البنك بتاريخ 14/3/2010



البير حبش

نائب رئيس / مدير ادارة الائتمان

- بكالوريوس ادارة أعمال.
- جامعة بيرزيت.
- انضم للأسرة البنك بتاريخ 2/8/2009

محمد سلمان

نائب رئيس اول
مدير ادارة الشؤون المالية

- ماجستير محاسبة
- الجامعة الأردنية
- انضم للأسرة البنك بتاريخ 8/9/2013



سهى خضر

نائب رئيس اول / مدير ادارة منطقة غزة

- بكالوريوس رياضيات
- جامعة القدس المفتوحة
- انضم للأسرة البنك بتاريخ 21/7/2013



رائد عبد الحليم

نائب رئيس اول
مدير ادارة العمليات المركزية

- ماجستير إدارة أعمال
- جامعة النجاح الوطنية
- انضم للأسرة البنك بتاريخ 6/8/2001





محمود عودة

نائب رئيس
مدير إدارة قنوات البيع شبكة الفروع

- بكالوريوس ادارة الأعمال
- جامعة بيت لحم
- انضم لأسرة البنك بتاريخ 4/11/2018



فرج غنيم

نائب رئيس / مدير ادارة الموارد البشرية

- بكالوريوس إقتصاد وعلوم سياسية
- الجامعة الأمريكية - القاهرة
- انضم لأسرة البنك بتاريخ 06/01/2019

نادر صالحى

نائب رئيس
مدير دائرة العمليات الخارجية

- ماجستير اقتصاد
- جامعة كان الفرنسية
- انضم لأسرة البنك بتاريخ 25/5/2014



محمد شاور

نائب رئيس
مدير إدارة الخدمات المصرفية
للشركات والمؤسسات المالية

- ماجستير ادارة الأعمال
- جامعة بيرزيت
- انضم لأسرة البنك بتاريخ 1/2/2017



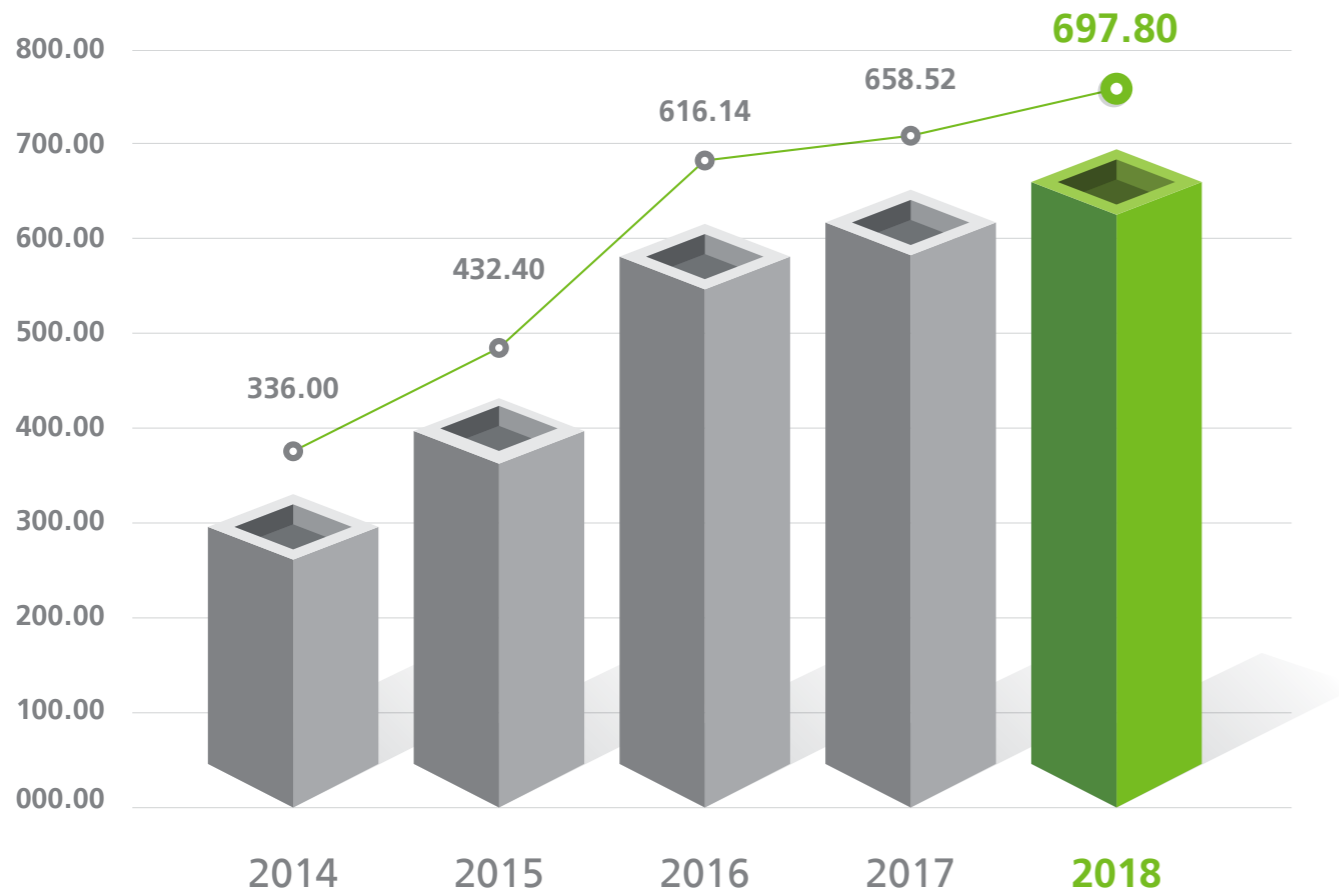


مؤشرات الأداء الرئيسية

نظراً للخطط الاستراتيجية التطويرية التي يتحلّى بها بنك القدس على مدار الأعوام السابقة وحتى الآن، فإنه حقق نتائج مبشرة خلال عام 2018 تشكل محط فخر لأعضاء مجلس إدارته، ليثبت بذلك مكانته المصرفية كأحد أكبر وأهم البنوك المصرفية الريادية في فلسطين.

صافي محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة

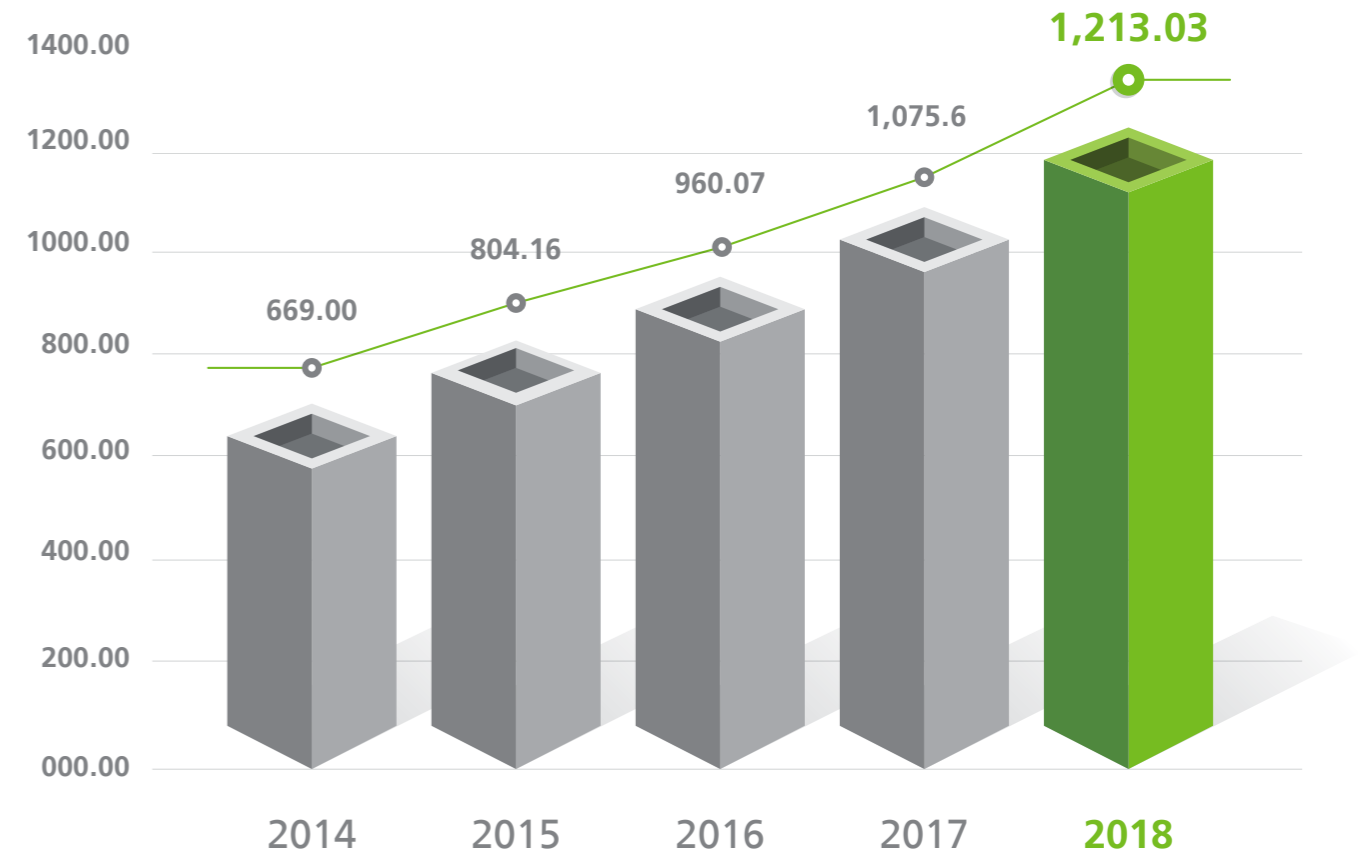
بلغ صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31/12/2018 نحو 697.8 مليون دولار أمريكي مقابل حوالي 659 مليون دولار أمريكي كما في 31/12/2017 بنمو بلغت قيمته حوالي 39 مليون دولار أمريكي وبنسبة 5.97%، وبلغ معدل النمو المركب (CAGR) للفترة من 2014 - 2018 حوالي 15.74%.



صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة - مليون دولار

إجمالي الموجودات

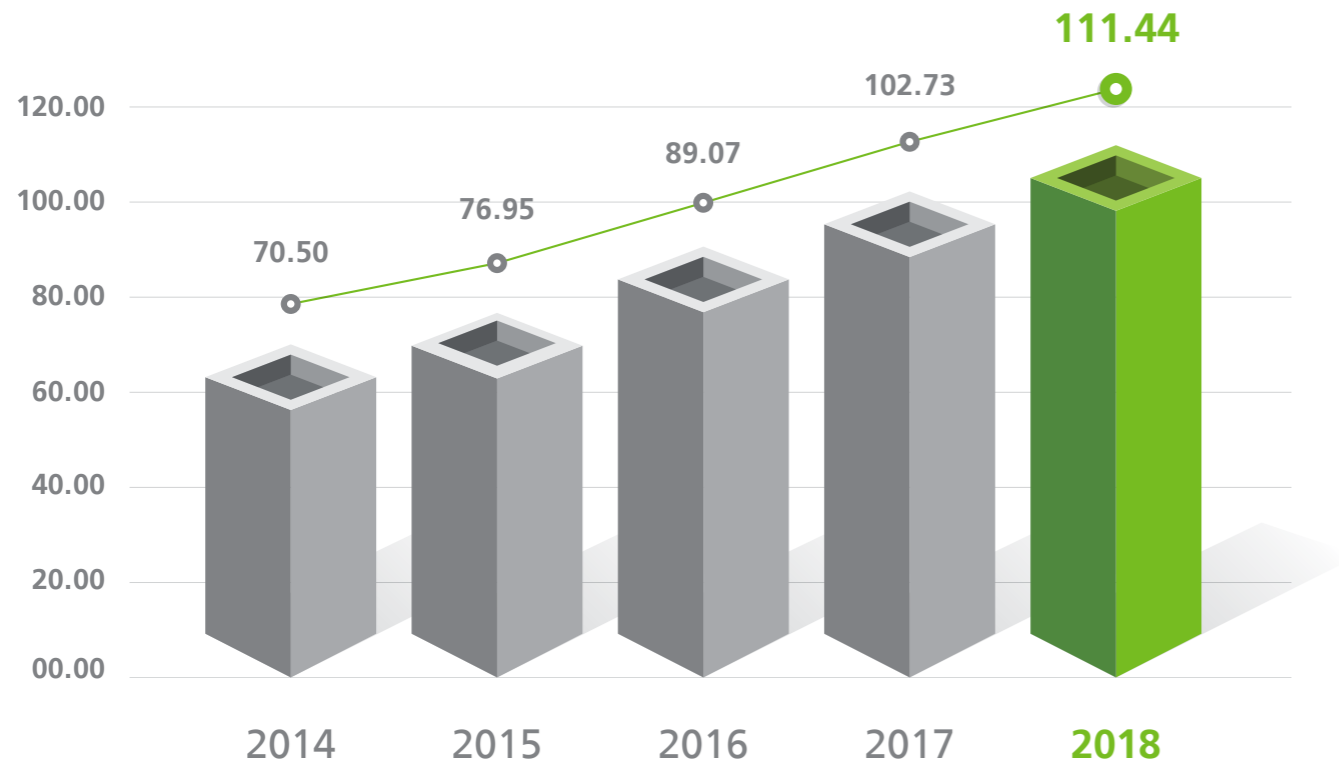
بلغ مجموع الميزانية اجمالية الموجودات كما في 31/12/2018 نحو 1.213 مليار دولار أمريكي مقابل 1.075 مليار دولار أمريكي كما في 31/12/2017 بنمو بلغت قيمته 137.43 مليون دولار وبنسبة 12.78%، وبلغ معدل النمو المركب (CAGR) للفترة من 2014 - 2018 حوالي 12.64%.



إجمالي الموجودات - مليون دولار

صافي حقوق الملكية

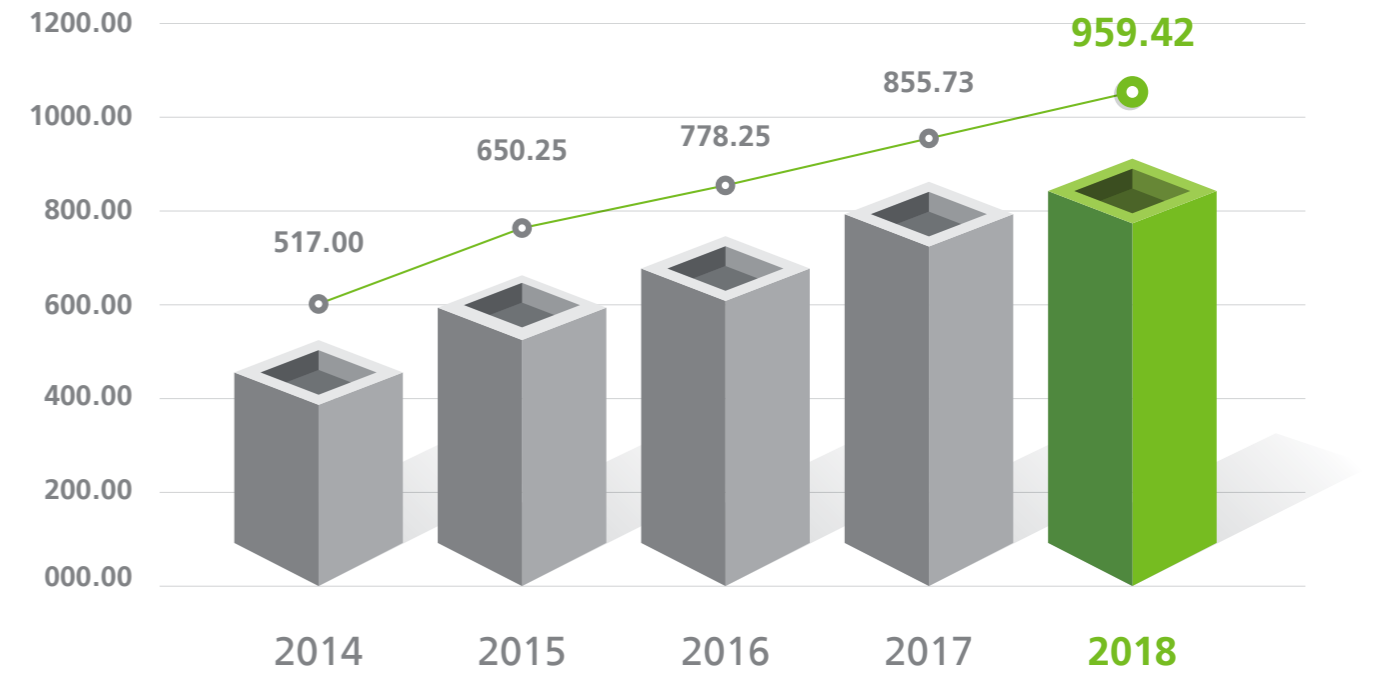
بلغ صافي حقوق الملكية كما في 31/12/2018 حوالي 111.44 مليون دولار أمريكي مقابل 102.73 مليون دولار أمريكي كما في 31/12/2017 بنمو بلغت قيمته نحو 8.7 مليون دولار وبنسبة 8.48%، وبلغ معدل النمو المركب (CAGR) للفترة من 2014 - 2018 حوالي 9.59%.



صافي حقوق الملكية - مليون دولار

ودائع العملاء والتأمينات النقدية

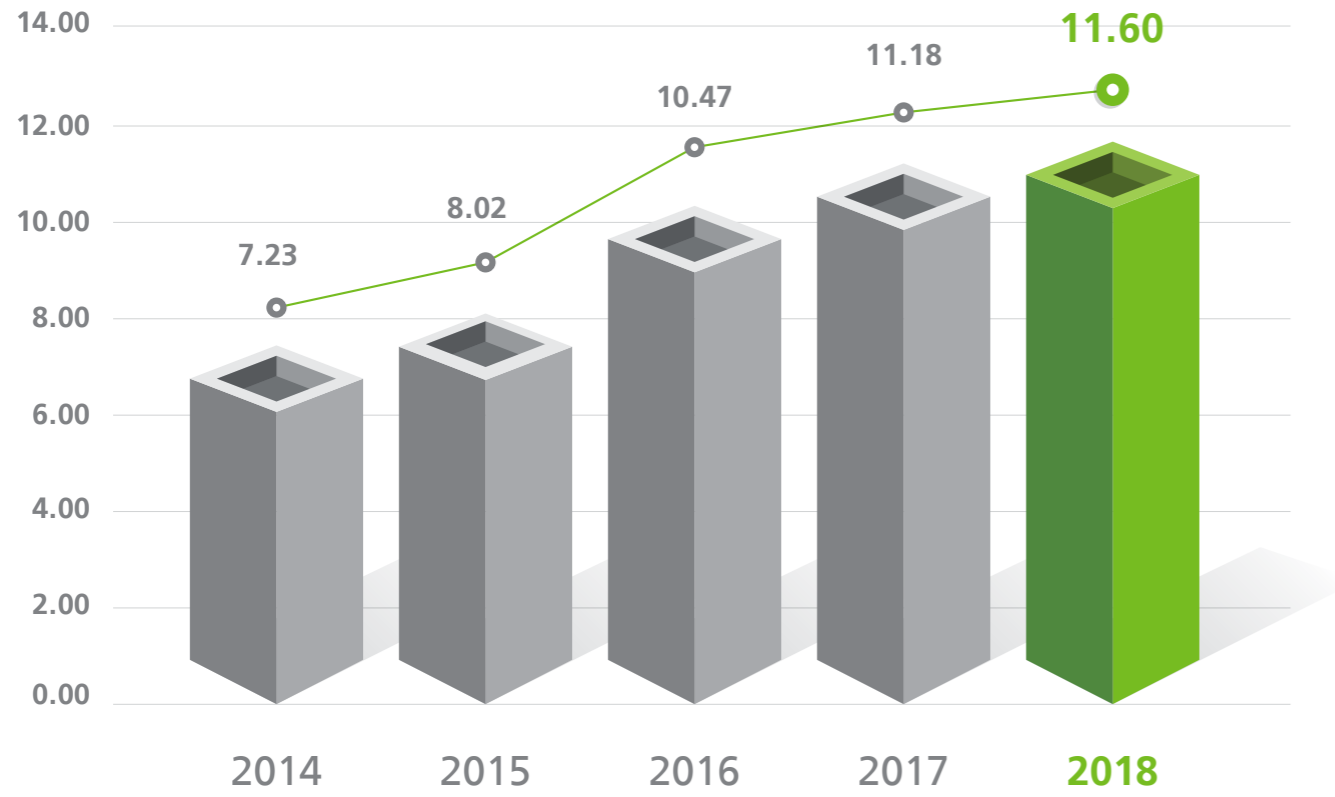
بلغ إجمالي الودائع والتأمينات النقدية كما في 31/12/2018 حوالي 959.42 مليون دولار أمريكي مقابل 855.73 مليون دولار أمريكي كما في 31/12/2017 بنمو بلغت قيمته نحو 104 مليون دولار أمريكي وبنسبة 12.12%، وبلغ معدل النمو المركب (CAGR) للفترة من 2014 - 2018 نحو 13.16%.



ودائع العملاء - مليون دولار

صافي الربح

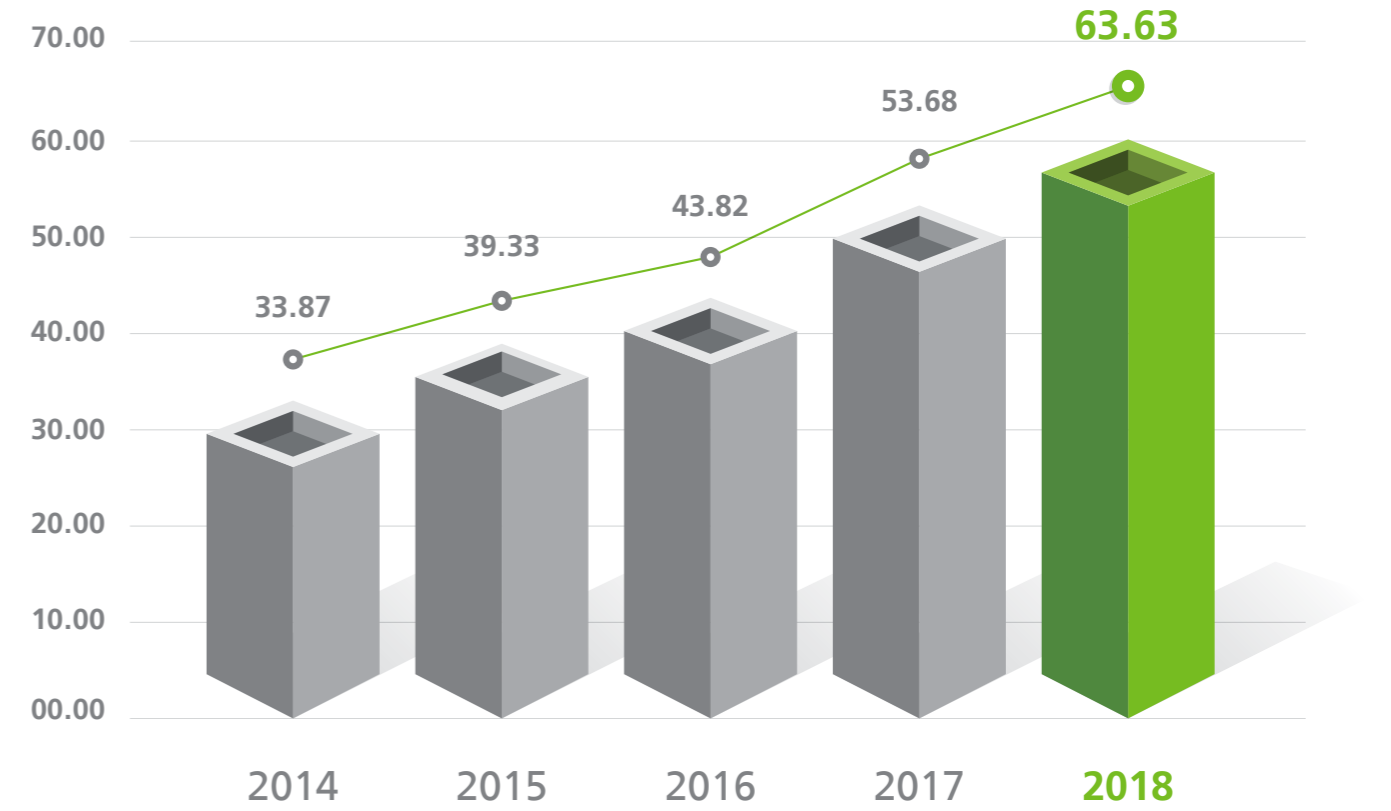
بلغ صافي الربح بعد الضرائب للعام 2018 نحو 11.6 مليون دولار أمريكي مقابل حوالي 11.18 مليون دولار أمريكي للعام 2017 بنمو بلغ حوالي 415 ألف دولار أمريكي وبنسبة 3.7%، وبلغ معدل النمو المركب (CAGR) للفترة من 2014 - 2018 حوالي 9.9%.



صافي الربح بعد الضريبة - مليون دولار

اجمالي الدخل

بلغ إجمالي الدخل للعام 2018 نحو 63.63 مليون دولار أمريكي مقابل 53.68 مليون دولار أمريكي للعام 2017 بنمو بلغ حوالي 9.9 مليون دولار أمريكي وبنسبة 18.5%، وبلغ معدل النمو المركب (CAGR) للفترة من 2014 - 2018 حوالي 13.44%.



اجمالي الدخل - مليون دولار

أهم المؤشرات المالية

لبنك القدس مقارنة مع القطاع المصرفي في فلسطين

إجمالي الودائع - لإقرب مليون دولار أمريكي

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
القطاع المصرفي	8,935	9,655	10,596	11,982	12,227
بنك القدس	517	650	778	856	959

صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة - لإقرب مليون دولار أمريكي

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
القطاع المصرفي	4,896	5,825	6,772	7,922	8,217
بنك القدس	336	432	616	659	698

نسب النمو في الودائع مقارنة مع القطاع المصرفي

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
القطاع المصرفي	7.57%	8.05%	9.75%	13.08%	2.04%
بنك القدس	22.96%	25.77%	19.65%	10.03%	12.12%

نسب النمو في التسهيلات مقارنة مع القطاع المصرفي

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
القطاع المصرفي	9.28%	18.97%	16.27%	16.98%	3.72%
بنك القدس	16.93%	28.69%	42.46%	6.98%	5.92%

الحصة السوقية وودائع وتسهيلات

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
ودائع	5.79%	6.74%	7.34%	7.14%	7.84%
تسهيلات	6.86%	7.42%	9.10%	8.32%	8.49%

القطاع المصرفي في فلسطين

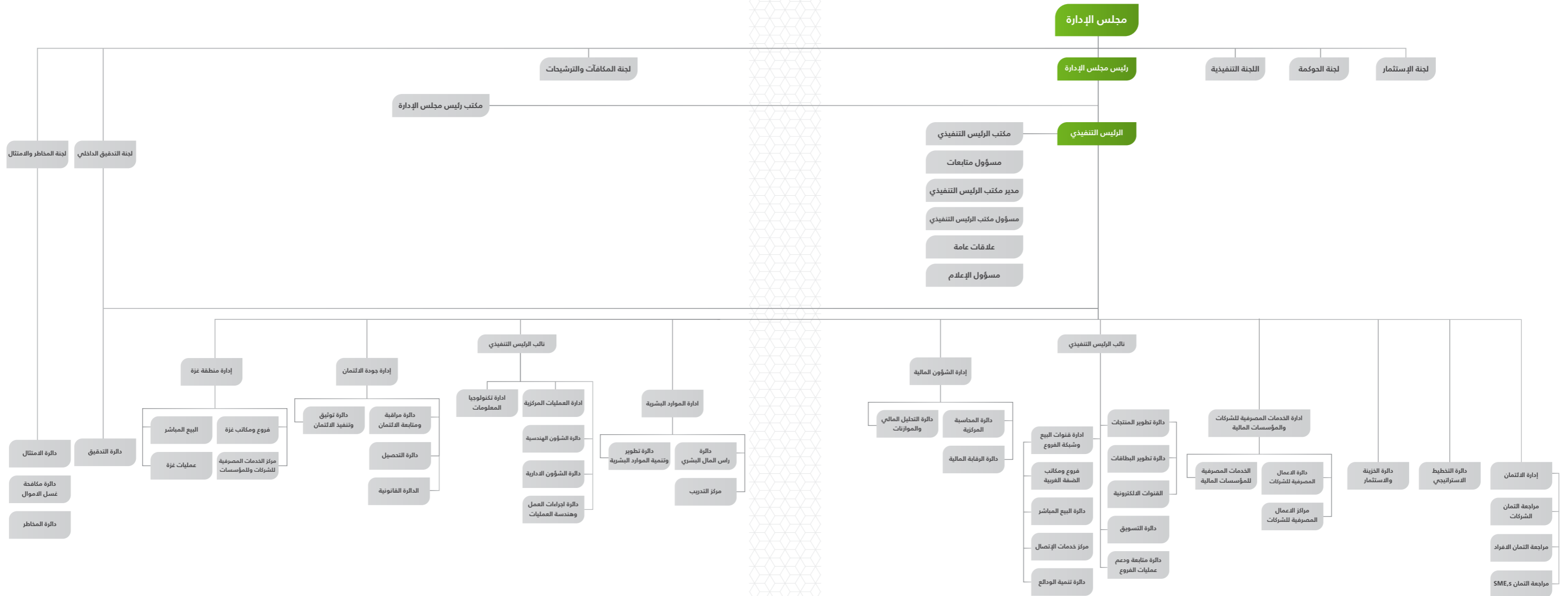
واصل أداء الاقتصاد الفلسطيني بالتباطؤ خلال السنوات الأخيرة بسبب التحولات السياسية والاقتصادية والتي أثرت بشكل سلبي على النشاط الاقتصادي بشكل عام وعلى القطاع المصرفي الفلسطيني بشكل خاص. حيث أظهر القطاع المصرفي الفلسطيني نسب نمو ضعيفة في مؤشراتته خلال العام 2018 مقارنة مع الأعوام السابقة، بينما حقق بنك القدس نسب نمو في ودائع العملاء والتسهيلات الائتمانية المباشرة أعلى من نسب النمو في السوق المصرفي الفلسطيني. أظهرت البيانات المالية للجهاز المصرفي الفلسطيني إلى انخفاض معدلات النمو في إجمالي موجودات الجهاز المصرفي إلى 2% مقارنة مع 12% في نهاية العام 2017، لتصل إلى 16,129 مليون دولار، فيما بلغت نسبة النمو لدى بنك القدس حوالي 9% لتصل إلى 1.2 مليار دولار. بينما ارتفعت ودائع العملاء في القطاع المصرفي الفلسطيني نهاية العام 2018 بنسبة 2% فقط مقارنة مع 13% في نهاية العام 2017، لتصل إلى 12,227 مليون دولار، فيما بلغت نسبة النمو لدى بنك القدس حوالي 12% أي بنسبة أعلى من نسبة النمو في السوق المصرفي الفلسطيني لتصل إلى 959 مليون دولار.

كما ارتفعت أيضاً حصة محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة نهاية العام 2018 إلى 3.72% مقارنة مع 16.98% في نهاية العام 2017، لتصل إلى 8,217 مليون دولار، فيما بلغت نسبة النمو لدى بنك القدس حوالي 5.92% لتصل إلى 698 مليون دولار.

وارتفعت حصة بنك القدس في الودائع والتسهيلات في السوق المصرفي الفلسطيني، حيث بلغت حصته السوقية في ودائع العملاء والتسهيلات الائتمانية 7.84%، 8.49% على التوالي. وقد بلغ عدد المصارف المرخصة 14 مصرف في نهاية العام 2018، منها 7 مصارف محلية (منها 3 مصارف اسلامية)، و7 مصارف وافدة، وتعمل هذه المصارف من خلال شبكة فروع ومكاتب مصرفية ارتفعت إلى 351 مقارنة بـ 334 فرع ومكتب في العام السابق.

الهيكل التنظيمي

للعام 2018





الخطط المستقبلية والإستراتيجية

أساس تطورنا

الخطة الاستراتيجية للبنك

يسعى بنك القدس حالياً الى تحديث خطته الاستراتيجية للاعوام 2019 - 2021، ومن اجل تحقيق ذلك قامت دائرة التخطيط الاستراتيجي بإتباع منهجية علمية مختلفة عما كان عليه في السنوات السابقة، حيث تم تحديد افاق العمل بوضوح، وإعداد خطة عمل واضحة وتعيين موظفين اضافيين مؤهلين للعمل في الدائرة بأدوار ومسؤوليات واضحة. وقد قامت الدائرة بدراسة وضع البنك الحالي من خلال عمل تحليل SWOT لنقاط القوة والضعف والفرص والتحديات لكافة دوائر وفروع البنك ولوضع بنك القدس بشكل عام. الى جانب التقييم الاستراتيجي من وجهة نظر الادارة التنفيذية ومجلس الادارة، وذلك للوقوف على نقاط الضعف والتحديات، وإستغلال نقاط القوة والفرص من أجل ترتيب اولويات نتائج التحليلات وصولاً الى تحديد الاهداف الاستراتيجية ووضع مؤشرات الاداء الرئيسية وتحديد البرامج الممكنة وتحديد اولويات الخطة وترتيب التتابع الزمني للبرامج للعام 2019.

ومن الاهداف الاستراتيجية التي حققها بنك القدس خلال العام 2018 على مستويات متعددة:

1. الاندماج مع البنك الاردني الكويتي

تمكن بنك القدس خلال العام 2018 من تملك المحفظة البنكية الخاصة بفروع البنك الاردني الكويتي في فلسطين بما فيها موجوداته ومطلوباته، والتي ساعدت على بناء علاقة استراتيجية مع البنك الاردني الكويتي والاستفادة من شبكة علاقاته مع البنوك المراسلة العالمية وخبرته في القطاع المصرفي، الى جانب ذلك فقد ارتفع عدد فروع البنك بعد الاندماج ليصبح 40 فرع ومكتب مما نتج عنه تعزيز قاعدة عملاء بنك القدس ورفع محفظته من الودائع والتسهيلات والاستثمارات.

2. جانب التطور التكنولوجي

- تم عمل تحديثات على النظام البنكي (Banks New Look)
- تم تطبيق المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 9 (IFRS9) المتعلقة بنموذج الخسائر المتوقعة.
- تم تجهيز الاعدادات اللازمة للعمل على نظام المقاصة الالكترونية الجديد.
- تم تحديث نظام التحويل الالكتروني الدولي بين البنوك (SWIFT)
- تم اتمته العمل على تسوية القروض والحد من العمل اليدوي عليها.
- تم تطوير عملية تسليم الارقام السرية لعملاء البطاقات الائتمانية من خلال خدمة الرسائل القصيرة.
- تطوير آلية العمل على القنوات الالكترونية والتي شهدت ارتفاعاً كبيراً في عدد المشتركين للخدمات الالكترونية كافة (بطاقات الخصم المباشر، "قدس سمارت" التطبيق البنكي على الأجهزة المحمولة، " قدسي أون لاين" التطبيق البنكي على الانترنت، خدمة الرسائل القصيرة).
- وقد قام البنك أيضاً برفع درجة الوعي العام بالخدمات الالكترونية لكافة شرائح المجتمع بدءاً من نشر الثقافة لموظفيه وعملائه وانتقالاً الى جعلها ثقافة مجتمع بأكمله من خلال (الآبيادات) المتواجدة في الفروع والزيارات المتكررة للفروع ومن خلال مواقع التواصل الاجتماعي.

3. جانب الخدمات والمنتجات

- إطلاق بطاقة وورد ايليت الائتمانية كأول بنك فلسطيني لتحقيق نمط حياة يرتقي الى المستوى الذي يتطلع اليه عملاؤنا المميزين بمزايا وعروض فريدة في أنحاء العالم. كما تم تثبيت ميزة الاسترداد النقدي للحملة التي تم اطلاقها في العام 2017 لتصبح ميزة من الميزات التي يمنحها البنك على كافة بطاقاته الائتمانية.
- كما تم ادراج البنك ضمن الموقع الخاص بماستر كارد العالمية تحت منطقة الشرق الاوسط وافريقيا، (Middle East and Africa MEA) سعياً لتحقيق اهداف خطته الاستراتيجية في التوسع الاقليمي.

- إستمر البنك خلال العام 2018 الى توسيع شبكة وكلائه الفرعيين لخدمة الحوالات السريعة، حيث تم زيادة عدد مواقع تقديم الخدمة ب (11) موقع جديد وبذلك وصل عدد مواقع تقديم الخدمة لـ 74 مواقع 34 موقع و 40 فرع ومكتب في كافة انحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، وتم عمل حملات دعائية حملة رمضان 2018 (حلت البركة) وحملة عيد الاضحى (حتى الحب صار فيك تحوله).
- ويجري العمل مع شركة الويسترن يونيون على أن يتم التحويل إلكترونياً من خلال موقع Online.

كما يجري العمل خلال العام 2019 على إطلاق برنامج لزيادة ولاء العملاء وتعزيز الانتماء بين البنك والعملاء الى جانب تسهيل تقييم العميل من قبل الفروع واعطاءه الميزات التفضيلية والحوافز التي يرغب بها.

4. مستوى جودة الخدمة المقدمة

كما واصل البنك تحسين أدائه في كافة المجالات والتي تؤثر على مستوى الخدمة المقدمة لعملائنا وذلك من خلال:

- الاستفادة من نتائج زيارات برنامج العميل الخفي ووضع التوصيات اللازمة لتطوير الموظفين.
- زيارة الفروع والمكاتب بشكل شهري لتقييم الفروع والموظفين .
- تقديم دورات للموظفين في الفروع والمكاتب فيما يخص معايير جودة الخدمة من بروتوكولات المظهر ومهارات التواصل وكيفية التعامل مع العملاء وغيرها.
- الإستمرار في متابعة ملاحظات عملاء بنك القدس على مواقع التواصل الاجتماعي وصندوق الشكاوى والإقتراحات الموجودة في كل فروع بنك القدس.

5. جانب التدريب

- تم العمل على تحديث وتطوير مركز التدريب داخليا ليصبح تنفيذ الأنشطة أكثر دقة وسرعة، كما تم تفعيل برنامج تدريب الموظفين الجدد Onboarding وتم تحديث كتيب الموظفين الجدد. كما تم بناء برنامج تدريبي للبيع التقاطعي. وبلغ عدد الانشطة والبرامج التدريبية بمختلف انواعها 165 نشاط/ برنامج تدريبي كانت مقسمة على (6,135) ساعة تدريبية وشارك فيها (2,756) مشاركة.

وسيتم في العام 2019 تحديد الاحتياجات التدريبية بشكل دقيق الى جانب عقد برنامج تدريبي للموظفين الجدد بشكل ربعي ومنتظم والتدخل في تصميم الأنشطة التدريبية وتطوير فريق التدريب الداخلي واختيار افضل المدربين في السوق المحلي والعالمية.

6. تعزيز ولاء الموظفين وزيادة رضاهم

نظرا لأهمية التحول المؤسسي وتحقيق النمو والربحية ورفع مستوى الولاء والامان الوظيفي لتقدير وتشجيع الموظفين على الابداع والانجاز ورفع مستوى الاداء، فقد تم وضع نظام حوافز عصري ثابت ومحدد على اساس معيارية دقيقة وبما يحقق استراتيجية البنك في النمو والربحية المتعلقة بدائرة المؤسسات المالية وخدمات الشركات الى جانب نظام الحوافز السابق للموظفين في الفروع ودائرة المبيعات (الواجهة الامامية للعملاء).



المنتجات والخدمات المصرفية المبتكرة

أسمى غاياتنا

الخدمات والمنتجات

تماشياً مع التوجهات الاستراتيجية للبنك، عملت دائرة تطوير المنتجات على تطوير مجموعة من الخدمات والمنتجات العصرية التي تحاكي تطلعات جمهور العملاء و المتعاملين مع البنك سعياً إلى رفع مستوى الخدمات المقدمة وتلبية احتياجات السوق المصرفية بأفضل الطرق، هذا بالإضافة إلى تعزيز رقمنة الخدمات والمنتجات المقدمة بهدف المساهمة في جهود زيادة نسب الشمول المالي، فعلى صعيد قطاع الأفراد عملت الدائرة على تطوير منتجات وخدمات خاصة بالمنتجات الائتمانية والتي تشمل على :-

- كاش تو كاش وهي قروض شخصية مقابل تأمينات نقدية %100 من قيمة القرض المطلوب في حساب التأمينات النقدية.
- التسييل العقاري والذي يهدف إلى تسييل قيمة العقار المملوك للعميل الذي يرغب بتسييد احتياجاته الشخصية مقابل منحه قرض بضمان عقار .
- كما استمرت الإدارة بالعمل على تطوير برامج قروض الأفراد "القروض الشخصية، قروض المركبات، قروض السكن، قروض المشتريات"، كما تم اعتماد العديد من شركات القطاع الخاص كجهات معتمدة لتحويل الرواتب لتعزيز فرص الإقراض.

أما على صعيد خدمات الودائع قامت الدائرة بإطلاق حملة التوفير "إنت ما تزيدها.. إنا بس بنزيدها" وذلك من خلال فتح حساب توفير بقيمة \$350 أو ما يعادلها بالعملات الأخرى أو تغذية الحساب الحالي والدخول بالسحب على حملة جوائز التوفير 2018 من بنك القدس وهي:

- كيلو ذهب شهرياً.
- ربع مليون شيكل كل 3 شهور.
- مليون شيكل نهاية العام.

• بطاقات ماستركارد بنك القدس الائتمانية™ Mastercard

صُممت بطاقات ماستركارد بنك القدس الائتمانية تحت شعار " رقيقة دربك " والتي تضم البطاقات بأنواعها:

فضية، تيتانيوم، وورلد، وورلد إيليت. لتوفر مستوى عالٍ من الراحة للعملاء ومنحهم مرونة في سداد قيمة مشترياتهم و حرية السحب النقدي داخل و خارج البلاد، حيث أنها تلبي جميع احتياجات العملاء مهما تنوعت طبيعتها.

وتماشياً مع الاستراتيجية الهادفة إلى تقديم الخدمات المميزة والفريدة لعملائنا، تم إطلاق بطاقة "ورلد إيليت" كأول بنك فلسطيني ضمن حفل ضخم في الربع الأول من العام، حيث تمثل هذه البطاقة جواز سفر يتميز بعالم خاص من الترف والرفاهية وميزات حصرية لتعزيز نمط حياة يرتقي إلى المستوى الذي يتطلع إليه عملائنا، إضافة إلى حفاوة الضيافة المقدمة في أي مكان يذهبون إليه محلياً وعالمياً، ومن أهم مزاياها:

- الاتصال بخدمة المساعد الشخصي العالمي كونسيرج "Concierge" الخاص ببنك القدس على الرقم 001-669-272-1180 على مدار 24/7 التي تتكفل بتخطيط رحلاتك وترتيبات حجوزاتك بينما تتمتع أنت بوقتك.
- التمتع بالاسترخاء قبل السفر في أكثر من 900 صالة مطار حول العالم، وذلك بالدخول المجاني غير المحدود لك ولمرافقك.
- عضوية ديسكفري DISCOVERY للمستوى الأسود من برنامج الولاء الخاص بالتحالف العالمي للفنادق للاستمتاع في أكثر من 550 فندقاً ومنتجعات راقية موزعة على 76 بلداً في جميع أنحاء العالم منها: فنادق ومنتجعات أنانتارا وكورنثيا وكمبينسكي وبان باسيفيك.

- الحصول على ليالي مجانية وتجارب فريدة في سونيفا فوشي (تايلند) أو سونيفا كيري (المالديف).
- الحصول على ترقية مجانية إلى الفئة الذهبية في نادي الإمتياز الخاص بالخطوط الجوية القطرية، والذي يوفر مزايا من الدرجة الأولى ضمن الخطوط الجوية القطرية وكافة الخطوط الجوية التابعة لتحالف "ون وورلد".

ولم يقتصر الأمر على إطلاق منتجات جديدة من البطاقات الائتمانية، فقد تم إدراج بنك القدس ضمن أولى البنوك المصدرة لبطاقة ماستركارد في فلسطين على الموقع الإلكتروني الخاص بشركة ماستركارد العالمية تحت منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، مما أتاح فرصة التواصل معنا للحصول على المساعدة في اختيار البطاقة المناسبة لاحتياجات كل مستهلك، من خلال الرابط الإلكتروني أدناه:-

<https://mea.mastercard.com/en-region-mea.html>

وانطلاقاً من التزامنا بتقديم مستوى عالٍ من الخدمات في الربع الأول من العام، قمنا بتثبيت ميزة الكاش باك "Cashback" لغاية %12 من قيمة المشتريات ضمن السقف الممنوح بشكل دائم؛ وذلك تقديراً لولاء العملاء من حملة البطاقات الائتمانية، هذا بالإضافة إلى إطلاق حملة "ذكرياتك أحلى مع رقيقة دربك" في الربع الثالث من العام، بالتعاون مع شركة ماستركارد العالمية والتي تتيح لمستخدمي بطاقات ماستركارد الائتمانية فرصة الفوز بواحدة من 4 رحلات عائلية إلى باريس مدفوعة التكاليف و \$20,000 موزعة على 20 فائز من خلال استخدام بطاقتهم للشراء محلياً و دولياً. وفي سياق تطوير الخدمات المصرفية والمعاملات المالية الإلكترونية المقدمة للعملاء، تم وضع استراتيجية لمواصلة العمل على تطوير البطاقات وإطلاق منتجات جديدة بميزات إضافية وتكنولوجيا متقدمة تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع، وذلك ضمن إطار مواكبتنا لتحقيق الأهداف الرئيسية للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين.



بنك القدس يطلق بطاقة ماستركارد وورلد إيليت وبرنامج برايم



السيد محمد قdade

"أتوجه بالتهنئة لبنك القدس على هذا الحفل المميز، نحن سعداء بالتواجد في فلسطين وبالشراكة مع بنك القدس أحد أهم البنوك في القطاع المصرفي الفلسطيني".

معالي السيد عزام الشوا

"أقدم التهنئة والشكر لبنك القدس على إطلاق بطاقة "ورلد إيليت" وبرنامج برايم والتي تأتي في سياق تطوير الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، وأؤكد إن سلطة النقد تولي المعاملات المالية الإلكترونية في فلسطين، أهمية كبيرة، إذ إن توفير خدمات مالية ومصرفية جديدة تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع، يعتبر من ضمن الأهداف الرئيسية للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين".

السيد صلاح هدمي

"إن بنك القدس يعلن عن إطلاق بطاقة "ورلد إيليت" والتي يدشنها كأول بنك فلسطيني حيث تمثل هذه البطاقة جواز سفر لتحقيق نمط حياة يرتقي إلى المستوى الذي يتطلع إليه عملاؤنا إضافة إلى جانب حفاوة الضيافة التي سيحظون بها في أي مكان يذهبون إليه".

• خدمات الأفراد

سخر البنك كامل جهوده من خلال هذه الدائرة لإستقطاب وتنمية ودائع الشركات والأفراد من خلال تقديم خدمات مصرفية شاملة لشريحة كبيرة من حسابات العملاء وبالرغم من التحديات وشدة المنافسة في القطاع المصرفي الفلسطيني إلا أن البنك إنتهج أساليب متقدمة لتقديم الخدمات المالية والمنتجات المصرفية الخاصة بالشركات والأفراد وذلك لتعزيز كفاءة ووجود المنتجات والخدمات المصرفية حيث صمم برنامج (برايم شركات، وبرايم أفراد).

PRIME برايم

Prime

إستمر بنك القدس في تميزه و خصص برنامج "برايم أفراد" بشكل حصري لعملاء محددین بمزايا وشروط ترضي تطلعاتهم وذلك بما يتناسب مع إحتياجاتهم المصرفية بحيث يتيح البرنامج للعميل التمتع بباقة من المزايا الرفيعة والمرموقة بوقت قياسي وبدقة متناهية توفر وسائل الراحة المتعددة له.

Business Prime

صمم برنامج "برايم شركات" في خطوة نوعية ليحقق إضافة جلية لكبار عملاء بنك القدس بحيث يتمتع العميل بتجربة مصرفية متميزة وقيمة مضافة وخدمة فريدة تترجم في حساب "BUSINESS PRIME" كما يتمكن العميل من إدارة حساباته بفاعلية وسهولة بما يتناسب مع تطلعاته.



Quds Smart



• القنوات الإلكترونية

تم إستحداث الدائرة حديثا والتي تهدف الى تعزيز إستخدام التكنولوجيا من أجل تقديم وتسهيل الخدمات المصرفية لعملاء البنك وتحويلها من خدمات ورقية تقليدية الى خدمات إلكترونية متطورة.

تقوم الدائرة بمتابعة الأنظمة التالية :

- بطاقات الخصم المباشر.
- التطبيق البنكي على الهاتف المحمول (Quds Smart).
- التطبيق البنكي على الانترنت (Qudsi Online).
- الرسائل القصيرة.
- الصرافات الآلية ومعيقاتها .

تهدف الدائرة إلى الرقي بمستوى الخدمات المقدمة للعملاء وزيادة نسب الاشتراك بها لتشجيع العملاء على استخدامها بدلا من النماذج الورقية التقليدية، حيث قامت الدائرة بتنفيذ عدد من الأعمال :

- مشروع تصويب ارقام الهواتف المحمولة للعملاء : حيث تم تصويب أكثر من 120,000 رقم هاتف محمول ومازال العمل جاري لتنفيذ المراحل المتبقية من المشروع.
- توحيد الأنظمة المسؤولة عن إرسال الرسائل النصية للعملاء بحيث يكون النظام البنكي الأساس في حفظ أرقام العملاء وتميرها الى الأنظمة الأخرى.
- حققت الدائرة إنجازاً كبيراً في نمو أعداد العملاء المشتركين في الخدمات الإلكترونية المختلفة (بطاقات الخصم المباشر ، التطبيق البنكي على الهواتف المحمولة ، التطبيق البنكي على الانترنت ، خدمة الرسائل القصيرة).
- تم تفادي تحمل البنك خسائر مالية بسبب وجود حسابات مكشوفة جراء قيام العملاء بإجراء حركات (Offline) على بطاقات الخصم المباشر وتقييدها على حساباتهم وبدون تسديد هذه المبالغ ، حيث تم حصرها واستردادها من شركة (MEPS).
- القيام بزيارات ميدانية مكثفة لاطلاع موظفي الفروع والمكاتب على أهمية الخدمات الإلكترونية واطلاعهم على الميزات الموجودة وحثهم باستمرار على تسويقها لزيادة نسب النمو.
- تعديل نصوص الرسائل المرسلة للعملاء بما يتلائم مع التطبيقات البنكية المختلفة (الرسائل الترحيبية ، الرسائل المرسلة للعمليات التي تتم من خلال تطبيق قدس سمارت أو قدسي اون لاين، وغيرها).
- إضافة خدمة الرسائل القصيرة لخدمات جديدة (الشيكات التي لا تتوفر بحسابات صاحبها رصيد كافي لتمير الشيك ، أقساط القروض المستحقة، الشيكات الآجلة التي تحولت للتحويل، الشيكات المعادة، تغير سعر اللابور العالمي).
- إعداد خطة من عدة مراحل لتقليل أعداد العملاء المراجعين للفروع والمكاتب وتوجيههم لتلقي الخدمة عبر النوافذ الإلكترونية.



moving money for better

• الحوالات السريعة - ويسترن يونيون

انطلاقاً من أهمية العمل على تطوير مجموعة من الخدمات والمنتجات المميزة التي يوفرها بنك القدس إستمر البنك خلال العام 2018 الى توسيع شبكة وكلائه الفرعيين لخدمة الحوالات السريعة ، كأكبر وكيل رئيس لويسترن يونيون في فلسطين، حيث وصل عدد مواقع تقديم الخدمة لـ 74 موقع و 29 وكيل بواقع 34 موقع و 40 فرع ومكتب في كافة انحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك لتلبية إحتياجات الشعب الفلسطيني فيما يتعلق بإرسال الأموال وإستقبالها، وسعى البنك الى تطوير آليات العمل وتحسينها وفق أفضل المعايير المعمول بها في خدمة تحويل الاموال ويسترن يونيون والمتوافقة مع الممارسات العالمية والمعايير الفضلى ومتطلبات الامتثال وتطبيق كافة أنظمة الحماية وسياسات مكافحة غسيل الاموال في عمليات التحويل .



- الترويج ل البطاقات الإئتمانية ماستركارد™ من خلال: حملة "ذكرياتك أحلى مع رفيقة دربك بطاقة ماستركارد الإئتمانية من بنك القدس" والتي قدّمت جوائز نقدية ورحلة عائلية مدفوعة التكاليف إلى باريس، كذلك الترويج لميزة الكاش الباك "استرداد نقدي يصل إلى 12%".

- الترويج لخدمة الحوالات السريعة "ويسترن يونيون" من خلال اطلاق حملات تتزامن مع المناسبات والاعياد: حملة "حلت البركة" الخاصة بشهر رمضان، حملة "حتى الحب صار فيك تحوله" الخاصة بعيد الأضحى، حملة "حوالتك بالعيد .. والهدية عالأكيد"



إضافة إلى إطلاق حملات تسويقية على مدار العام للخدمات الأخرى المُقدّمة من قبل البنك، كالإيداع النقدي على الصرافات الآلية، والدوام في أيام السبت، والدوام في الفترات الليلية في مكاتب المراكز التجارية، والخدمات الإلكترونية عبر تطبيق الموبايل البنكي Quds Smart و الانترنت البنكي Quds Online.

• مركز خدمات الاتصال

شهد مركز خدمات الاتصال في العام 2018 تطور ملحوظ في الأداء والتقنيات المستخدمة لخدمة عملاء بنك القدس بصفته أحد أهم نقاط التواصل مع العملاء حيث توسعت شبكة خدماته لتشمل كافة عملاء البنك الحاليين والمستقبليين، ويشكل المركز نقطة هامة في تسويق منتجات و خدمات البنك ومصدر هام لبيانات السوق و لقياس رضى العملاء و توفير فرص لتطوير منتجات و خدمات البنك.

فقد تم تحويل جميع المكالمات الواردة الى فروع البنك في الضفة الغربية و قطاع غزة الى المركز خلال العام 2018، و ذلك لتوفير أفضل الخدمات للعملاء بأعلى مستويات الجودة وبوقت قياسي، و ليتم توفير خدمات البيع بجودة عالية لعملاء البنك من خلال الفروع. كما أن المركز أضفى أول نقطة للتواصل مع عملاء البنك من خلال وسائل التواصل الاجتماعي بالاضافة الى أنه تم توفير الدعم اللازم فيما يخص وكلاء البنك الفرعيين لخدمة الويسترن يونيون من خلال المركز.

• جودة الخدمة والعناية بالعملاء

الارتقاء بمستوى جودة الخدمة المقدمة لعملاء البنك لملائمة ما يتوقعه العميل من الخدمة المصرفية المقدمة، وبما يرفع القدرة التنافسية للبنك ويساهم في تحقيق أهدافه، وإرضاء عملائه، والاهتمام بموظفيه، وبالتالي ان يكون بنك القدس الخيار الاول للعملاء والموظفين الذين يرون فيه عنوان للتميز.

اهداف وحدة جودة الخدمة

- اعداد وتطبيق استراتيجية الخدمة المتميزة ودورها في خلق فرص النجاح للبنك.
- تغيير انماط التعامل مع العملاء و تخطي الازخام الشائعة في نمط التفكير والتحدث و التعبير.
- قياس رضا العملاء عن طريق قياس مؤشرات جودة الخدمة وأداء موظفي البنك ذوي العلاقة المباشرة مع العملاء.
- التعرف على ادوات دعم الصورة الذهنية الطيبة والسمعة الجيدة للبنك في نفوس عملائنا في كيفية تناول شكاوي العملاء وكيفية الرد عليها.
- تعريف موظفي الفروع على انواع العملاء وكيفية التعامل معهم.

المقاييس الرئيسية لوحدة جودة الخدمة

اولا: شكل الفرع ونظافته.

ثانيا: شكل الموظف ومظهره.

ثالثا: الخدمة المقدمة.

• الحملات التسويقية

برزت جهود دائرة التسويق في عام 2018 بشكل واضح وجلي، حيث تكّلت هذا العام بتجديد الهوية البصرية لبنك القدس التي صُمّمت بطريقة عصرية وقريبة من الجمهور، فقد اختير لون جديد ل Brand البنك، حيث انه لون غنيّ بمعاني التطور والنمو والتجدد، كما انه يتميز بلونه الجاذب للجمهور، مع بقاء الشكل العام للشعار "اللوجو" والذي يشمل أحد أهم المعالم في مدينة القدس.

وتميز بنك القدس بترويجه للحملات التي اطلقها في عام 2018، حيث تم الترويج بأسلوب عصري وفريد من خلال قنوات الاتصال الفعالة مع العملاء والجمهور، والتي استطاعت أن تنقل صورة إيجابية عن أنشطة البنك وخدماته على الصعيد المرئي والمسموع والمقروء، كذلك عبر قنوات البنك المتمثلة بالموقع الإلكتروني ومنصات التواصل الاجتماعي.

هذه الأنشطة تمثلت بـ :



- الترويج لحسابات التوفير من خلال حملة "انت ما تزيدها .. إنا بس بنزدها" وهي أضخم حملة على جوائز حسابات التوفير في الوطن، والتي قدمت كيلو ذهب شهريا، ربع مليون شيكل كل 3 اشهر، ومليون شيكل في نهاية العام.

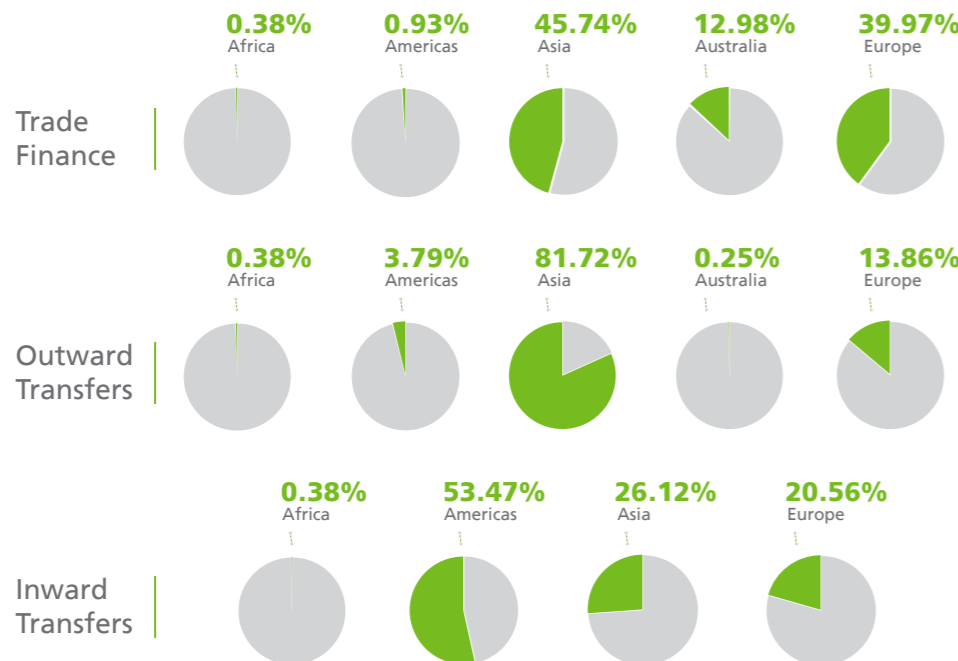
• البنوك المراسلة

تقوم إدارة المؤسسات المالية في تعزيز علاقات بنك القدس مع بنوك مراسله اقليميه و عالميه لتسهيل تقديم الخدمات والمنتجات المصرفيه كالتجاره الخارجيه، والمدفوعات الدولييه والتحويلات عبر الحدود لعملاء التجزئة والشركات والمؤسسات. بالإضافة إلى المشاركة في ادارة و تسهيل المعاملات بين البنوك لتشمل النقد الأجنبي ، وأنشطة سوق رأس المال ومشتقاتها ، وإنشاء حسابات ، فضلا عن حسابات التشغيل والاستثمار.

يعمل القسم بشكل وثيق مع أقسام الخزينه والأعمال المصرفية التجارية والمالية ، لفهم متطلبات العملاء العالمية ، وتبادل أحدث المعايير و متطلبات السوق و المساهمه في تطبيق المعايير الدولييه للامتثال و مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ترتكز الخطه الإستراتيجية لبنك القدس على توسيع شبكة مراسليه على مستوى العالم. وقد تم وضع الأسس للعلاقات الجديدة مع العديد من المؤسسات المالية ، بما في ذلك عدد في الخليج العربي وأوروبا والصين وتركيا. وكما نسعى بمواصلة تلبية احتياجات العملاء من خلال الشبكة العالمية من المراسلين مع الالتزام بجميع أحكام الامتثال الدولية.

وقد استحوذت أسواق المال والعملات الأجنبية على أكثر من 1 مليار دولار أمريكي من المعاملات ، وفيما يلي التركزات الرئيسية في أزواج العملات:

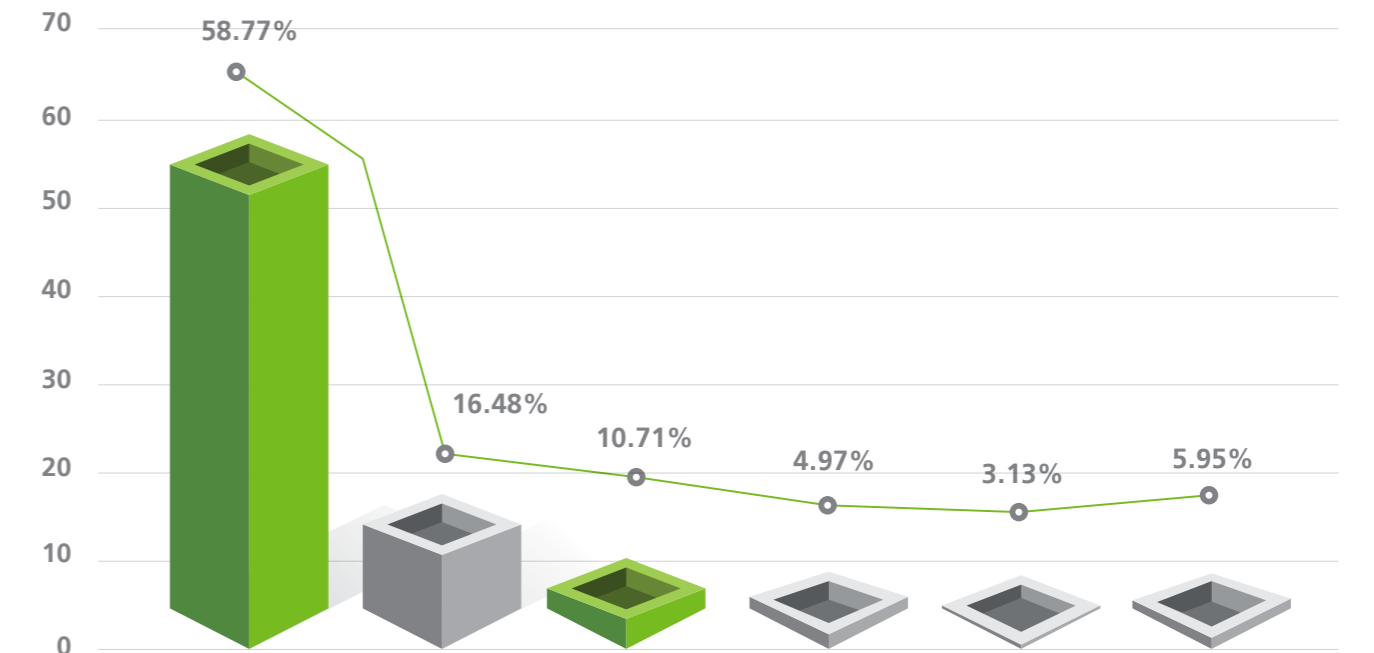


• الخزينة

تقوم دائرة الخزينة في بنك القدس بدور رائد في ادارة اصول البنك بما يحقق الربحية والاستقرار المالي ورفع الملاءة المالية للبنك والحد من المخاطر التشغيلية وقد حققت دائرة الخزينة نتائج متميزة ومستقرة لعملياتها، وطورت أدائها، وعززت قدرتها على الاستثمار في الفرص المتاحة وتحسين الأداء وذلك لحماية وخدمة مصالح البنك بالإضافة لتقديم الخدمات لعملاء البنك في مجال بيع وشراء العملات المختلفة لتحقيق الاهداف التجارية والربحية وتحييد المخاطر التي يتعرضون لها في اطار من الحرفية العالية.

تهدف دائرة الخزينة الى المحافظة على دورها كرافعة لربحية واستقرار البنك والى الاستمرار في تطوير ادائها وخدماتها من خلال طرح منتجات جديدة تلبي تطلعات العملاء وبما يتواءم مع التطورات العالمية،

تقدم دائرة الخزينة خدمات بيع وشراء العملاء الانية بأسعار منافسة وعلى مدار الساعة، بالإضافة لمنتج الصفقات الاجلة والذي يمكن من خلاله تنفيذ صفقات بيع وشراء العملات بتواريخ حق اجلة يمكن أن تمتد لغاية عام من تاريخ تنفيذ الصفقة والذي يمكن العميل من حماية قيمة الاصول والتدفقات النقدية والتحوط لتقلبات اسعار الصرف وتحييد تأثيرها على الميزانية تحرص الدائرة على تقديم هذه الخدمات بأسعار منافسة وباحترافية عالية وعلى مدار الساعة خدمة لعملاء البنك كما تحرص على مواكبة كل ما هو جديد لتقديمه لعملائنا الاعزاء



نقوم بتلبية احتياجات عملائنا من خلال الخدمات المصرفيه العالميه ، حيث قمنا باجراء عمليات حوالات ماليه بأكثر من 1 مليار دولار أمريكي و التي كان تركزها في قارة آسيا ، كما قمنا بتعزيز الخدمات و حلول التمويل التجاري ، وقد أصدرنا خطابات اعتماد و كفالات بأكثر من 50 مليون دولار أمريكي.

• خدمات الشركات

دائرة الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات المالية:

يقدم لك بنك القدس طيفاً واسعاً من الحلول البنكية لقطاع الشركات، بحيث يمكنك من دعم مشاريعك وتطوير امكانياتك والنهوض بعملك بقوة، سواء قمت بتأسيس شركة جديدة أو كانت لديك شركتك الناجحة، فإننا نعمل معاً جنباً إلى جنب لنؤمن لك الدعم المستمر والمتواصل لضمان نجاح شركتك، بحيث تحظى دائرة الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات المالية بأولوية استراتيجية لدى بنك القدس من خلال الدوائر التي تندرج تحتها وهي على النحو التالي:

1. دائرة الأعمال المصرفية للشركات:

يسعى البنك إلى تعزيز علاقاته مع العملاء الحاليين وكذلك استقطاب المزيد من العملاء لمنحهم التسهيلات المصرفية، وتقديم الخدمات المصرفية اللازمة لعملائهم. حيث يتم خدمة الشركات الكبيرة وكذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة ضمن هذه الدوائر من خلال مراكز الأعمال المنتشرة في كافة المحافظات في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تنتشر هذه المراكز في كل من المدن التالية: رام الله، نابلس، طولكرم، جنين، سلفيت، الخليل، بيت جالا، وقطاع غزة، خاصة وان الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة تشكل ما نسبته أكثر من 95% من المنشآت العاملة والمسجلة في فلسطين فضلاً عن كونها المشغل الأكبر للعمالة الفلسطينية على مختلف أنواعها وفئاتها.

تقوم الدائرة بتقديم الخدمات من خلال مسؤولي علاقة ذوي اختصاص وكفاءة عالية قادرين على ادارة العلاقة مع الشركات وتلبية احتياجاتهم من خلال:

- فتح الحسابات للشركة.
 - اصدار دفاتر شيكات.
 - اصدار خطابات الضمان بأنواعها المختلفة ولصالح جهات داخلية وخارجية مختلفة.
 - اداء التحويلات المصرفية الداخلية والخارجية بمختلف العملات.
 - عمليات التجارة الداخلية والخارجية سواء للاستيراد والتصدير.
 - شراء وبيع العملاء المحلية والاجنبية وبأسعار مختلفة.
 - منح العملاء التسهيلات المصرفية التي تلي حاجتهم سواء التسهيلات قصيرة الأجل (لتمويل رأس المال العامل) أو طويلة الأجل (لتمويل أصول ثابتة) من خلال المنتجات التالية:
- الجاري مدين الثابت.
 - الجاري مدين المتناقص (الخاص بالعطاءات).
 - القروض طويلة الأجل (لتمويل أصول ثابتة).
 - القروض قصيرة الأجل (لتمويل المشتريات أو لتمويل المبيعات أو خصومات بنكية).
 - الكفالات المصرفية بجميع أنواعها.
 - الاعتمادات المستندية: سواء بالاطلاع أو الآجلة.

2. دائرة الخدمات المصرفية للمؤسسات المالية:

تعنى هذه الدائرة في انشاء وادارة العلاقات مع المؤسسات والبنوك المراسلة، بحيث يسعى البنك لاعطاء الأهمية والدعم اللازم لهذه الدائرة لما لها من أهمية كبيرة في انشاء علاقات جديدة وادارة العلاقات القائمة لخدمة عملائنا وتلبية احتياجاتهم المطلوبة سواء داخليا ام خارجيا، حيث أقامة وادارة علاقات البنك مع البنوك المراسلة لخدمة العملاء من حيث تبادل العملات FX، اجراء التمويلات واستقبال الحوالات.





إستراتيجية التفرع والإنتشار

أسمى غاياتنا

الفروع والمكاتب

الإدارة العامة	رام الله والبيرة - حي الماصيون شارع القدس - الماصيون
فرع رام الله	رام الله والبيرة - وسط البلد الشارع الرئيسي، ركب / عمارة الحج ياسين
فرع البيرة البلد	رام الله والبيرة - البيرة شارع المعارف - عمارة برج البيرة
فرع غزة	غزة - حي الصبرة شارع عمر المختار - مقابل منتزه البلدية
فرع نابلس	نابلس - وسط البلد السوق التجاري
فرع العيزرية	القدس - العيزرية - منطقة راس الكيسة الشارع الرئيسي - مفرق قيسة
فرع بيت جالا	بيت لحم - بيت جالا شارع السهل
فرع سلفيت	سلفيت شارع الشهداء
فرع طوباس	طوباس - الشارع الرئيسي بالقرب من مستشفى الشفاء
فرع عتيل	طولكرم - عتيل - الحي الشمالي الشارع الرئيسي - مدخل الشعراوية
فرع الخليل	الخليل - الشارع الرئيسي دوار ابن رشد
فرع الماصيون	رام الله والبيرة - حي الماصيون شارع القدس - الماصيون
فرع نابلس الجديد	نابلس - وسط البلد شارع سفيان
فرع البيرة	رام الله والبيرة - البيرة شارع الطاحونة
فرع الرمال	غزة - الرمال شارع عمر المختار
فرع طولكرم	طولكرم - وسط البلد شارع الأسير
فرع أريحا	أريحا - عين السلطان شارع المنتزهات
فرع جنين	جنين - وسط البلد نهاية شارع ابو بكر
فرع جنين شارع حيفا	جنين - شارع حيفا عمارة حيفا
فرع قلقيلية	قلقيلية - وسط البلد دوار شيماء
فرع خان يونس	خان يونس - شارع السقا عمارة الفرا

فرع النصيرات	دير البلح - النصيرات شارع صلاح الدين
فرع راس الجورة	الخليل - راس الجورة بناية نظمي صلاح
فرع بيت لحم	بيت لحم شارع المهدي الجديد
فرع جباليا	غزة - جباليا معسكر جباليا-مقابل UN
فرع رفح	رفح دوار النجمة
مكتب بيت لاهيا	غزة - بيت لاهيا الشارع العام-ميدان بيت لاهيا
مكتب عنتابا	طولكرم الشارع الرئيسي-عمارة بدران
مكتب النجاج	نابلس حرم جامعة النجاح الوطنية
مكتب بديا	سلفيت - بديا الشارع الرئيسي
مكتب سيلا الظهر	جنين - سيلا الظهر الشارع الرئيسي
مكتب شارع القدس	رام الله والبيرة - البيرة شارع القدس - دوار راجعين
مكتب قبلان	نابلس - قبلان الشارع الرئيسي
مكتب جماعين	سلفيت - جماعين الشارع الرئيسي
مكتب الزيتون	غزة - الزيتون شارع صلاح الدين
مكتب ترقوميا	الخليل - ترقوميا الشارع الرئيسي
مكتب الظاهرية	الخليل - الظاهرية منطقة المشروع - بجانب غرفة التجارة
مكتب الزهراء	غزة - الزهراء بجوار بلدية الزهراء
مكتب مول بيرزيت	رام الله والبيرة - بيرزيت بيرزيت مول
مكتب بلارزا مول	رام الله والبيرة - البالوع برافو مول
مكتب الطيرة التسويقي	رام الله والبيرة - الطيرة شارع بطن الهوى

يسعى بنك القدس الى تقديم جميع خدماته المصرفية المتكاملة للعملاء بدون الحاجة الى الذهاب الى فروع المنتشرة في كافة محافظات الوطن وذلك من خلال تبني أحدث الخدمات المصرفية الالكترونية وتماشياً مع التطور السريع للصناعة المصرفية بحيث يصبح العميل قادر على انجاز خدماته ذاتياً من خلال القنوات الالكترونية المتعددة.

تمكن بنك القدس من تملك المحفظة البنكية الخاصة بفروع البنك الاردني الكويتي في فلسطين وتم الاحتفاظ بفرعي رام الله وجنين وبالتالي وصل عدد الفروع والمكاتب التابعة للبنك 40 فرع ومكتب في جميع انحاء الضفة الغربية و قطاع غزة بالإضافة الى 70 صراف آلي بزيادة صرافين عن العام 2017، وذلك بهدف الوصول الى قاعدة عريضة من العملاء وتحقيق استراتيجية الشمول المالي.

وسعيًا من البنك في تحقيق اهدافه الاستراتيجية في التوسع الاقليمي، حصل بنك القدس على موافقة سلطة النقد الفلسطينية في افتتاح مكتب تمثيلي في الاردن. كما تم توقيع مذكرة تفاهم لإفتتاح فرع للبنك في مول فلسطين التجاري في ضاحية الريحان والذي يعد مول ضخم ومتكامل في خدماته.

كما يتم العمل حالياً على تطبيق الهوية البصرية الجديدة ابتداءً من الفروع التي سيتم نقلها كفرعي "سلفيت ورفيديا" حتى استكمال تحديث كافة فروع بنك القدس وفق خطة معدة مسبقاً، منفذة بشكل عصري وجديد يتماشى مع خطة البنك الاستراتيجية للارتقاء بخدماته.



رأس المال البشري

سر تفوقنا

رأس المال البشري

تعد دائرة رأس المال البشري من أهم الدوائر الإدارية في بنك القدس لتركيزها على العنصر البشري الذي يعتبر اثنان الموارد لدى الإدارة ولاكثر تأثيراً في الانتاجية ويعتبر ركناً أساسياً في تعزيز قدرات البنك، لذلك حرصت إدارة البنك على التركيز لرفع كفاءة موظفي البنك وبالإضافة الى استقطاب الكفاءات المصرفية المميزة وبما يمكن البنك من مواكبة التحديات الحالية والمستقبلية، كما حرصت إدارة البنك على تنمية قدرات ومهارات الموظفين وحرصت على تهيئة الظروف التنظيمية الملائمة التي تمكنهم من الاستغلال الامثل لمهاراتهم وكفاءاتهم والتي تعود بالفائدة على الموظف والبنك.

يتميز بنك القدس باجراءات وسمعه مميزة في مجال استقطاب وتوظيف الكوادر البشرية كونه يتبوأ مكانه تمكنه من استقطاب واختيار افضل الكفاءات المصرفية، فبنك القدس اليوم يزخر بالموظفين ذوي الخبرات العالية من كلا الجنسين حيث يشكل الاناث ما نسبته 30% من العاملين في البنك.

توزيع الموظفين ما بين الادارة العامة وفروع ومكاتب البنك

اعداد الموظفين	موظفي الادارة	غير مصنفين - الادارة	موظفي الفروع	غير مصنفين - الفروع
747 موظف	363 موظف	25 موظف	315 موظف	44 موظف

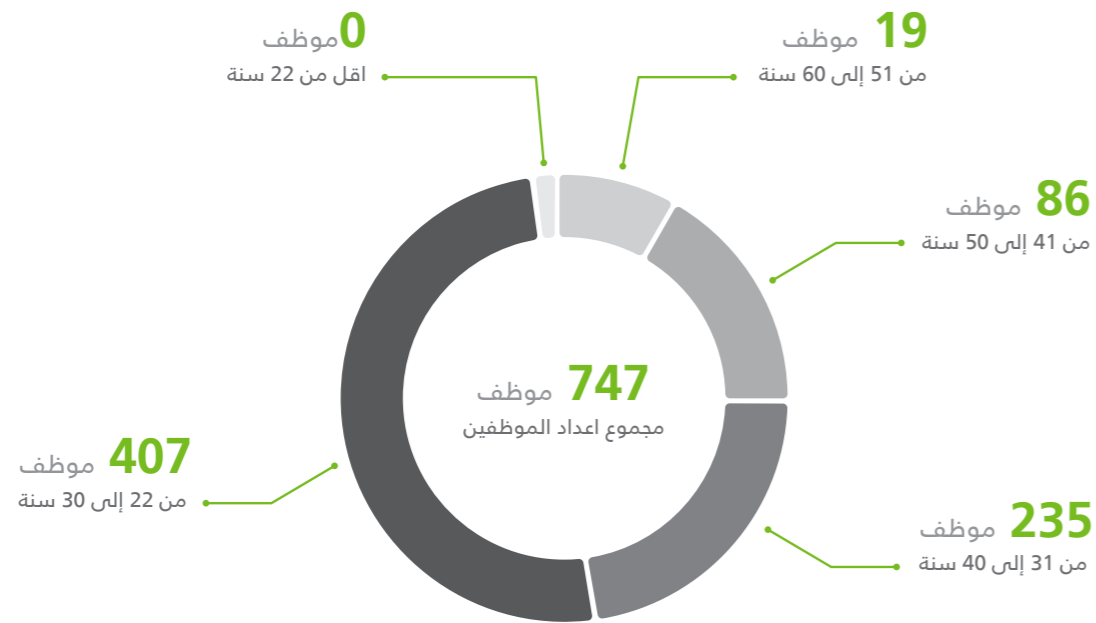
توزيع الموظفين حسب النوع الاجتماعي في الادارة العامة والفروع

النوع الاجتماعي	النسبة	العدد	مجموع الموظفين
ذكور - الادارة العامة	74%	288 موظف	388 مجموع الموظفين في الإدارة العامة
الاناث - الادارة العامة	26%	100 موظفة	
ذكور - الفروع	65%	233 موظف	359 مجموع الموظفين في الفروع
الاناث - الفروع	35%	121 موظفة	
ذكور - النسبة	70%	526 موظف	747 مجموع الموظفين الكلي
الاناث - النسبة	30%	221 موظفة	

توزيع الموظفين حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد
ماجستير	25 موظف
بكالوريوس	567 موظف
دبلوم	72 موظف
الثانوية فما فوق	83 موظف
مجموع الموظفين	747 موظف

تصنيف الموظفين حسب الأعمار



توزيع الموظفين حسب متوسط الاعمار

متوسط الاعمار	العدد
متوسط الاعمار لجميع الموظفين	33 سنة
متوسط الاعمار في الفروع	32 سنة
متوسط الاعمار في الادارة	32 سنة
متوسط الاعمار لمدرء الادارة العامة	40 سنة
متوسط الاعمار لمدرء الفروع والمكاتب	42 سنة

مركز التدريب

ننظر في مركز تدريب بنك القدس للتدريب كاستثمار مهم في رأس المال البشري وليس كتكلفة مالية، ونبذل ما في وسعنا لمساعدة كل موظف لبلوغ تطلعاته المهنية وتحقيقها. لذلك نعمل على بناء وتصميم وتنفيذ البرامج التدريبية التي تلبي احتياجات موظفينا مع إيلاء الموظفين الجدد اهتمام وتركيز واضح، واشراكهم في المؤتمرات والندوات العالمية على مستوى القطاع المصرفي، ونعمل ايضا على استقطاب الخبراء والمتخصصين المحليين والدوليين في كافة مجالات العمل المصرفي. ضمن منهجية عمل تعد فضلى في الممارسات المتبعة في القطاع المصرفي وذلك من خلال البرامج والأنشطة التدريبية المختلفة:

- التدريب الداخلي
- التدريب المحلي
- التدريب الخارجي
- برنامج تأهيل الموظف الجديد Onboarding Program
- برامج الشهادات المهنية العربية والدولية المتخصصة
- التدريب الإلكتروني "منصة بنك القدس التعليمية"
- يوم المسار الوظيفي Career Day

وخلال العام 2018 بلغ عدد الانشطة والبرامج التدريبية بمختلف انواعها (165) نشاط/برنامج تدريبي كانت مقسمة على (6,135) ساعة تدريبية شارك فيها (2,756) مشارك/ة.

كان نصيب دوائر الادارة العامة بـ 3,461 ساعة تدريبية لـ 954 مشارك/ة موزعة على 104 برنامج تدريبي. اما فروع ومكاتب الضفة الغربية فحصلت على 2,129 ساعة تدريبية لـ 1,552 مشارك/ة موزعة على 82 برنامج تدريبي. وبخصوص فروع ومكاتب منطقة غزة حازت على 546 ساعة تدريبية شارك فيها 250 مشارك/ة موزعة على 32 برنامج تدريبي، وقد بلغت التكلفة الاجمالية لهذه الانشطة \$378,370.

وزعت هذه البرامج على قطاعات البنك المختلفة حاز فيها قطاع الاعمال (Business) على نصيب الاسد من موازنة التدريب بـ 121 برنامج ونشاط تدريبي موزعة على 3,544 ساعة تدريبية لـ 2022 مشارك/ة، بتكلفة وصلت الى \$254,752. كما وحصل قطاع الدعم والاسناد (Support) على 79 برنامج ونشاط تدريبي لـ 483 مشارك/ة موزعة على 2,366 ساعة تدريبية بتكلفة \$100,328. اما قطاع الرقابة والضبط (Control) فحصل على 32 برنامج ونشاط تدريبي شارك فيها 71 مشارك/ة من خلال 225 ساعة تدريبية بتكلفة وصلت الى \$23,290.

نفذ مركز التدريب هذه البرامج داخليا ومحليا وخارجيا على النحو الاتي:

تم ايفاد عدد من موظفي البنك للمشاركة في ورش عمل ومنتديات ومؤتمرات ودورات تدريبية خارج دولة فلسطين لمواكبة التطورات العالمية والدولية على مستوى القطاع المصرفي فقد شارك 60 موظفا/ة في 26 برنامج وورشه ومنتدى ومؤتمر خارج دولة فلسطين بتكلفة بلغت \$186,155.

اما البرامج التي نفذت محليا فقد بلغت 60 برنامج ونشاط بتكلفة \$66,202. شارك فيها 219 مشارك/ة. اما الانشطة التدريبية الداخلية التي تمت في مركز التدريب التابع لبنك القدس فقد بلغ عددها 79 بتكلفة اجمالية بلغت \$126,014. شارك فيها 2,477 مشارك/ة

شارك عدد من موظفي البنك في دبلومات مهنية وشهادات عربية ودولية متخصصة في العمل المصرفي مثل: مدير مشتريات دولي معتمد CIPM متخصص دولي في مكافحة غسل الأموال CAMS شهادة محاسب اداري معتمد CMA، مدرب محترف دولي معتمد CIPT وغيرها من البرامج النوعية والشهادات المحترفة..

التدريب الإلكتروني E-Learning نُفذ هذا المشروع مع شركة سلالم في الاردن من خلال منصة

الالكترونية وهي "اكاديمية بنك القدس التعليمية" والتي كانت تحتوي على 34 مادة متخصصة في العمل المصرفي مثل: الاوراق التجارية، الأحكام المتعلقة بفتح الحسابات للشخص الطبيعي، اساسيات محاسبة العمليات البنكية، مكافحة غسل الاموال، اساسيات مكافحة الاحتيال، مبادئ الامتثال، المنتجات والخدمات المصرفية للأفراد وهيكل الفروع، امن المعلومات، ومنتجات وخدمات الشركات. حيث تم استغلال هذه المنصة لتدريب الموظفين الجدد والذين تتراوح اعمارهم الوظيفية من شهر- 15 شهر وعددهم في حينه 100 موظف/ة وهم ما نسبته 14% من عدد موظفي البنك. تم تدريب (191) طالب وطالبة من مختلف المعاهد والجامعات الفلسطينية على خدمة العملاء في مختلف الفروع والمكاتب، وبعض دوائر الادارة العامة واصدار شهادات تدريب لهم. شارك بنك القدس بعدد من موظفيه لتنفيذ برامج مؤسسة انجاز فلسطين من باب المسؤولية المجتمعية والشراكة مع انجاز في مختلف مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة.

تم اعداد برامج خطط عمل تدريبية وتوجيهية وتعريفية لموظفي البنك الجدد وبلغ عدد هذه البرامج التوجيهية (29) برنامج منفصل كلاً حسب تاريخ تعيينه وحاجته الوظيفية الى بعض دوائر البنك ذات الاختصاص كما عقد ثلاث برامج جماعية غطت كل الموظفين الجدد الملتحقين بالعمل ببنك القدس في شهر تموز وآب وتشرين ثاني.

كما وشارك عدد كبير من موظفي البنك بنشاط Career Day والذي يهدف الى توطيد وتعميق العلاقات بين جميع العاملين في البنك ومناقشة المسار الوظيفي واكتشاف المواهب وتحديد الاحتياجات التدريبية لهم، كما تم طباعة النسخة الثانية من دليل الموظفين الجدد للعام 2018.

نفذ مركز التدريب هذه البرامج داخليا ومحليا وخارجيا على النحو الاتي:

- | | | | |
|----|---|---|---------------------------|
| 10 | اكاديمية بوابة لندن للتدريب والاستشارات | 1 | المعهد المصرفي الفلسطيني |
| 11 | بيت الحكمة الاردني | 2 | اتحاد المصارف العربية |
| 12 | معهد الدراسات المصرفية الاردني | 3 | Master Card |
| 13 | أصول للتدريب والاستشارات | 4 | INSIEAD |
| 14 | شركة سلالم | 5 | Milestone |
| 15 | Middle East Leadership Academy | 6 | Proactive |
| 16 | الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب | 7 | شركة اكسبرتس للتدريب |
| 17 | البنك الاوروبي لإعادة الاعمار والتنمية EBRD | 8 | معهد رتاج للحلول الادارية |
| 18 | KIATA | 9 | المؤسسة العربية الاوروبية |



المسؤولية المجتمعية

قيمنا الجوهرية

المسؤولية المجتمعية

حرص بنك القدس ومنذ تأسيسه على ترك بصمة واضحة لمختلف قطاعات المجتمع الفلسطيني وفي كافة شرائحه، وذلك تماشياً مع توجهات البنك وأهدافه التي وضعت لترتقي بكافة مناحي المجتمع وتحقق تنمية مجتمعية مستدامة، لايمان البنك بدور المؤسسات في عملية الانماء، اذ كرس بنك القدس دعمه لقطاعات المرأة، الطفولة، ذوو الاحتياجات الخاصة، التنمية، الرياضة، التعليم، ابداع وشباب، الثقافة والفنون، البيئة، ولم يتوانى كذلك في تقديم المساعدات الانسانية الفورية ودعم المبادرات الريادية.

بلغت قيمة انفاق بنك القدس على المسؤولية المجتمعية من حيث التبرعات والرايات (799,414) دولار خلال العام 2018، فقد تم رعاية وتبرع نحو 86 نشاط مجتمعي.

المساهمات وفق القطاعات	قيمة المساهمة المجتمعية بالدولار	المساهمات وفق القطاعات	قيمة المساهمة المجتمعية بالدولار	المساهمات وفق القطاعات	قيمة المساهمة المجتمعية بالدولار
الصحة والبيئة	539,916	الرياضة	32,375	المساهمة المجتمعية بالدولار	8,561
التعليم	46,204	الطفولة	17,743	المساهمات وفق القطاعات	2,000
ذوو احتياجات خاصة	9,342	ابداع وشباب	15,034	قيمة المساهمة المجتمعية بالدولار	8,561

أخبار بنك القدس

بنك القدس يوقع اتفاقية شراكة إستراتيجية مع البنك الأردني الكويتي



رئيس بنك القدس يوقع اتفاقية شراكة إستراتيجية مع البنك الأردني الكويتي

بمبادرة من بنك القدس، وقع بنك القدس اتفاقية شراكة إستراتيجية مع البنك الأردني الكويتي، وذلك في إطار حرص بنك القدس على تعزيز علاقاته مع البنوك العربية، وذلك في إطار حرص بنك القدس على تعزيز علاقاته مع البنوك العربية، وذلك في إطار حرص بنك القدس على تعزيز علاقاته مع البنوك العربية.

بنك القدس يقدم دعمه لجامعة القدس المفتوحة



رئيس بنك القدس يقدم دعمه لجامعة القدس المفتوحة

بمبادرة من بنك القدس، يقدم بنك القدس دعمه لجامعة القدس المفتوحة، وذلك في إطار حرص بنك القدس على تعزيز علاقاته مع المؤسسات التعليمية، وذلك في إطار حرص بنك القدس على تعزيز علاقاته مع المؤسسات التعليمية.

بنك القدس يوقع اتفاقية مع "التعاون" للمساهمة في الدعم لحملة رمضان



رئيس بنك القدس يوقع اتفاقية مع "التعاون" للمساهمة في الدعم لحملة رمضان

بمبادرة من بنك القدس، يوقع بنك القدس اتفاقية مع "التعاون" للمساهمة في الدعم لحملة رمضان، وذلك في إطار حرص بنك القدس على تعزيز علاقاته مع المؤسسات الخيرية، وذلك في إطار حرص بنك القدس على تعزيز علاقاته مع المؤسسات الخيرية.

"بنك القدس" يقيم إفطارات رمضان لموظفيه في جميع الفروع



رئيس بنك القدس يقيم إفطارات رمضان لموظفيه في جميع الفروع

بمبادرة من بنك القدس، يقيم بنك القدس إفطارات رمضان لموظفيه في جميع الفروع، وذلك في إطار حرص بنك القدس على تعزيز علاقاته مع الموظفين، وذلك في إطار حرص بنك القدس على تعزيز علاقاته مع الموظفين.

الهيئة العامة لبنك القدس تعقد اجتماعها السنوي وتقر توزيع أرباح بنسبة ٢٠٪



رئيس بنك القدس يترأس اجتماع الهيئة العامة لبنك القدس

بمبادرة من بنك القدس، تعقد الهيئة العامة لبنك القدس اجتماعها السنوي، وذلك في إطار حرص بنك القدس على تعزيز علاقاته مع المساهمين، وذلك في إطار حرص بنك القدس على تعزيز علاقاته مع المساهمين.

بنك القدس يوقع اتفاقية مع شركة لاكاسا القابضة



رئيس بنك القدس يوقع اتفاقية مع شركة لاكاسا القابضة

بمبادرة من بنك القدس، يوقع بنك القدس اتفاقية مع شركة لاكاسا القابضة، وذلك في إطار حرص بنك القدس على تعزيز علاقاته مع المؤسسات الاستثمارية، وذلك في إطار حرص بنك القدس على تعزيز علاقاته مع المؤسسات الاستثمارية.

بنك القدس وشركة لاكاسا القابضة يوقعان اتفاقية تعاون مشترك



رئيس بنك القدس وشركة لاكاسا القابضة يوقعان اتفاقية تعاون مشترك

بمبادرة من بنك القدس، يوقع بنك القدس وشركة لاكاسا القابضة اتفاقية تعاون مشترك، وذلك في إطار حرص بنك القدس على تعزيز علاقاته مع المؤسسات الاستثمارية، وذلك في إطار حرص بنك القدس على تعزيز علاقاته مع المؤسسات الاستثمارية.

رام الله: بنك القدس وشركة لاكاسا القابضة يوقعان اتفاقية تعاون



رئيس بنك القدس وشركة لاكاسا القابضة يوقعان اتفاقية تعاون

بمبادرة من بنك القدس، يوقع بنك القدس وشركة لاكاسا القابضة اتفاقية تعاون، وذلك في إطار حرص بنك القدس على تعزيز علاقاته مع المؤسسات الاستثمارية، وذلك في إطار حرص بنك القدس على تعزيز علاقاته مع المؤسسات الاستثمارية.



علاقات المساهمين

شراكة مثمرة



علاقات المساهمين

يقوم البنك بتطوير علاقات إيجابية مبنية على الشفافية مع كافة المساهمين، حيث يسعى بنك القدس جاهدا للتواصل مع مساهميه بكافة الوسائل الممكنة سواء من قسم المساهمين أو من خلال فروعنا المنتشرة للحفاظ على علاقته الايجابية مع مساهميه، كما يحرص على إيصال التقرير السنوي الذي يصدر في نهاية كل عام، هذا ويعمل البنك وبكافة السبل على تشجيع المساهمين وبخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة وتشجيعهم أيضا على القيام بعمليات التصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حال غيابهم، ويتم خلال هذه الاجتماعات أيضا ما يلي :

- حضور رؤساء اللجان المنبثقة عن المجلس .
- حضور ممثلين عن المدققين الخارجيين الاجتماع السنوي للهيئة العامة بهدف الاجابة عن أية أسئلة قد تطرح حول التدقيق وتقرير المدقق.
- دعوة ممثلين عن سلطة النقد الفلسطينية لحضور الاجتماع بهدف الاطلاع على مجريات الأمور.
- انتخاب أعضاء المجلس ممن تتوفر فيهم المؤهلات والشروط عند انتهاء مدة المجلس خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة.
- انتخاب المدقق الخارجي وتحديد أتعابه أو تفويض مجلس الادارة بتحديد الأتعاب.
- توثيق كافة وقائع الجلسات والتقارير حول مجريات الأمور خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي، بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة المطروحة من قبل المساهمين فيما يتعلق بمساهمتهم.
- يتم نشر التقرير السنوي على الموقع الالكتروني للبنك، اضافة إلى التواصل مع مساهمينا على مدار الساعة عبر صفحاتنا على منصات التواصل الاجتماعي.

يبين الجدول التالي المساهمين الذين تزيد مساهمتهم عن 5% كما في تاريخ 31/12/2018:

الاسم	نهاية 2018		نهاية 2017	
	عدد الأسهم	نسبة المساهمة	عدد الأسهم	نسبة المساهمة
اكرم عبداللطيف جراب	16,679,670	19.95%	15,163,337	22.18%
شركة البنك الاردني الكويتي	8,357,067	10%		
هيئة التقاعد الفلسطينية	7,521,360	9%	6,837,600	10.00%
شركة عبدالرحيم جردانه واولاده	6,017,088	7.2%	5,470,080	8.00%
شركة الشروق للاستثمارات المالية والعقارية	5,513,720	6.59%	3,527,777	5.16%

يبين الجدول التالي ملكية أعضاء مجلس الإدارة كما هي بتاريخ 31/12/2018 مقارنة مع نهاية العام السابق 31/12/2017:

الاسم	الجنسية	المنصب	عدد الاسهم المملوكة	
			2018	2017
اكرم عبد اللطيف جراب	اردني	رئيس مجلس الادارة	16,679,670	15,163,337
دريد اكرم جراب	اردني	نائب رئيس مجلس الادارة	2,986,863	2,715,330
شركة البنك الاردني الكويتي	اردني	عضو مجلس الادارة	8,357,067	
هيئة التقاعد الفلسطينية	فلسطيني	عضو مجلس الادارة	7,521,360	6,837,600
وليد نجيب الاحمد	فلسطيني	عضو مجلس الادارة	75,740	73,400
منتصر ابو دواس	اردني	عضو مجلس الادارة	41,009	37,281
صالح جبر احمد حميد	اردني	عضو مجلس الادارة	1,992,500	1,855,00
عاهد فايق بسيسو	فلسطيني	عضو مجلس الادارة	111,315	101,196
رعى مسروجي علمي	فلسطيني	عضو مجلس الادارة	110,000	80,000
ماجد عوني محمد ابورمضان	فلسطيني	عضو مجلس الادارة	33,000	30,000
حامد عبد الغني جبر	اردني	عضو مجلس الادارة	1,719,800	1,628,000
شركة الشروق للاستثمارات المالية والعقارية	فلسطيني	عضو مجلس الادارة	5,513,720	3,527,777

يبين الجدول ملكية الإدارة التنفيذية كما بتاريخ 31/12/2018 مقارنة مع 31/12/2017

2017	2018	الاسم	الجنسية	المنصب	عدد الاسهم المملوكة
39,200	43,120	سهى صلاح شعبان خضر	فلسطيني	نائب رئيس اول مدير ادارة منطقة غزة	
18,400	31,240	منذر محمد عبدالرحمن عوده	فلسطيني	نائب رئيس اول مدير ادارة جودة الائتمان	

نسعى في بنك القدس للحفاظ على علاقة مثمرة مع المساهمين والمستثمرين من خلال الرد على استفساراتهم والتواصل الدائم معهم، ويتم إيصال المعلومات الى المساهمين من خلال :

- التقرير السنوي الذي يرسل سنويا مع دعوة الهيئة العامة من خلال البريد اليدوي.
- فروع البنك المنتشرة.

بلغ مجموع رواتب ومكافآت الادارة التنفيذية العليا 1,595,912 دولار أمريكي خلال العام 2018، مقابل 1,251,764 دولار أمريكي للعام 2017.

مسائل أحييت للتصويت

الإستحواذ على فروع البنك الأردني الكويتي في فلسطين.

عقود مع شركات ذوي صلة

لا يوجد

البيانات المالية

لا يوجد إختلاف بين البيانات المالية الأولية وبين البيانات المالية المدققة من المدقق الخارجي

المدقق الخارجي

قام بتدقيق حسابات البنك للعام 2018 شركة ديلويت آند توش وبلغت أتعاب المدقق الخارجي 52,200 دولار أمريكي.

الاسم	عدد الأسهم - 2018	عدد الأسهم - 2017	درجة القرابة
اكرم عبداللطيف حسن جراب	16,679,670	15,163,337	رئيس مجلس الادارة
مهند اكرم عبداللطيف جراب	3,015,210	2,741,100	ابن السيد أكرم جراب
دريد اكرم عبداللطيف جراب	2,986,863	2,715,330	ابن السيد أكرم جراب
يزن اكرم عبداللطيف جراب	2,829,126	2,571,933	ابن السيد أكرم جراب
زيد اكرم عبداللطيف جراب	2,821,451	2,564,956	ابن السيد أكرم جراب

شركة الشروق للاستثمارات المالية والعقارية	عدد الأسهم - 2018	عدد الأسهم - 2017	عضو مجلس ادارة
ابراهيم احمد عبدالفتاح ابوديه	12,100	3,527,777	رئيس مجلس ادارة شركة الشروق
احمد ابراهيم احمد ابوديه	550		نائب رئيس مجلس ادارة شركة الشروق

دريد اكرم عبداللطيف جراب	عدد الأسهم - 2018	عدد الأسهم - 2017	نائب رئيس مجلس الإدارة
اكرم عبداللطيف حسن جراب	16,679,670	15,163,337	أب
مهند اكرم عبداللطيف جراب	3,015,210	2,741,100	أخ
يزن اكرم عبداللطيف جراب	2,829,126	2,571,933	أخ
زيد اكرم عبداللطيف جراب	2,821,451	2,564,956	أخ

صالح جبر احمد احميد	عدد الأسهم - 2018	عدد الأسهم - 2017	عضو مجلس ادارة
رامي صالح جبر مسلم	38,500	35,000	ابن
رمزي صالح جبر احميد	11,744	65,000	ابن
رولا صالح جبر مسلم	16,500	15,000	ابنة
لينا صالح جبر مسلم	16,500	15,000	ابنة
دينا صالح جبر مسلم	16,500	15,000	زوجة
جميله محمد يوسف مسلم	16,500	15,000	زوجة
كمال جبر احمد حميد	400,000	547,008	أخ
فهد جبر احمد مسلم	7,000		أخ

ربى محمد محمود مسروجي	عدد الأسهم - 2018	عدد الأسهم - 2017	عضو مجلس ادارة
محمد محمود يوسف مسروجي	440,000	314,002	أب
شركة مسروجي للتجارة العامة	330,000	241,651	عضو مجلس ادارة
شركة القدس للمستحضرات الطبية	391,110	355,555	مساهم
دينا محمد داود علمي	1,503	1,367	ابنة
ندين محمد داود علمي	1,503	1,367	ابنة
دارا محمد داود علمي	1,503	1,367	ابنة

وليد نجيب مصطفى الاحمد	عدد الأسهم - 2018	عدد الأسهم - 2017	عضو مجلس ادارة
شركة القدس للاستثمارات العقارية	500,000	500,000	وليد الاحمد- المدير العام
عزام نجيب مصطفى الاحمد	60,170	54,700	أخ
حسني نجيب مصطفى الاحمد	15,042	13,675	أخ
رنوه قدري محمد الاحمد	5,000		زوجة

نشاط التداول لعام 2018 ملخص نشاط التداول في العام 2018 لسهم بنك القدس

البيان	2018	2017	التغير	نسبة التغير
عدد الأسهم المتداولة	14,500,696	15,459,301	-958,605	-6.20%
قيمة الأسهم المتداولة	29,703,293	26,302,910	3,400,383	12.93%
عدد الصفقات المنفذة	1,956	3,024	-1,068	-35.02%
أعلى سعر تداول / دولار	2.40	2.13	0.27	12.68%
سعر الاغلاق في نهاية السنة / دولار	1.88	2.12	-0.24	-11.32%

نفقات أعضاء مجلس الإدارة 2018

الاسم	عدد جلسات المجلس	الحضور	نسبة الحضور	المكافآت	بدل حضور اجتماعات المجلس واللجان	بدل تنقلات وسفر	المجموع / دولار
أكرم عبد اللطيف جراب	6	6	100%	50,000	6,341	1,885	58,227
دريد أكرم عبد اللطيف جراب	6	6	100%	25,000	23,950	5,552	54,502
هيئة التقاعد الفلسطينية ممثلة بـ د. أحمد عبدالسلام مجدلاوي	6	4	67%	16,667	16,138	1,940	34,744
وليد نجيب الأحمد	6	6	100%	25,000	16,784	2,293	44,078
عاهد فايق بسيسو	6	6	100%	25,000	32,784	3,291	61,076
شركة الشروق للاستثمارات المالية والعقارية (ممثلة بالسيد إبراهيم عبدالفتاح أبو دية)	6	4	67%	16,667	9,138	2,586	28,391
البنك الأردني الكويتي (ممثلاً بالسيد هيثم البطيخي)	6	2	33%	8,333	2,138	497	10,968
رئيس مسروجي العلمي	6	6	100%	25,000	10,138	647	35,784
صندوق الاستثمار الفلسطيني (ممثلاً بالسيد لؤي بشارة قواس)	6	1	17%	4,167	2,000	-	6,167
صالح جبر احמיד	6	6	100%	25,000	6,000	3,371	34,371
د. حامد عبد الغني جبر	6	5	83%	20,833	7,000	2,078	29,911
منتصر عزت أبو دواس	6	6	100%	25,000	24,936	497	50,433
د. ماجد عوني أبو رمضان	6	6	100%	25,000	6,000	1,928	32,928
مجموع المكافآت				291,667	163,349	26,563	481,578
ضريبة القيمة المضافة				46,667	26,136	-	72,802
مجموع نفقات مجلس الإدارة شامل ضريبة القيمة المضافة				338,333	189,484	26,563	554,381
مبلغ المكافأة والبدلات ضمن المصاريف في بيان الدخل							582,797
الفائض في المخصص							28,417

جدول الأعمال المقترح لاجتماع الهيئة العامة العادية الرابع والعشرون لبنك القدس

- تلاوة تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2018 والمصادقة عليه.
- تلاوة تقرير مدقق حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 31/12/2018، ومناقشة البيانات المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31/12/2018 والمصادقة عليها
- ابراء ذمة اعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2018.
- المصادقة على صرف مكافأة اعضاء مجلس الادارة عن عام 2018.
- انتخاب مدققي حسابات البنك الخارجيين عن عام 2019 وتفويض مجلس الادارة بتحديد اتعابهم.
- المصادقة على توصية مجلس الادارة بتوزيع ارباح نقدية على المساهمين بنسبة 5.6% من رأس المال المدفوع وبقيمة 4,679,957 دولار.
- المصادقة على توصية مجلس الادارة برسملة مبلغ 6,602,083 دولار أمريكي وضمه الى رأس المال وتوزيعها اسهم مجانية بنسبة 7.9% على المساهمين كل بنسبة مساهمته وفقاً للقانون.

اقرارات مجلس الادارة

عملاً بتعليمات الإفصاح والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية:

- يقر مجلس الادارة وبحسب علمه واعتقاده بعدم وجود أية أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل البنك.
- يقر مجلس الادارة بمسؤوليته عن اعداد البيانات المالية لسنة 2018 وأنه يتوفر في البنك نظام رقابة فعال.
- يقر مجلس الادارة بصحة ودقة اكمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير السنوي للعام 2018.
- يلتزم البنك بأسس الحوكمة المعمول بها وتشكيلة اللجان التابعة لمجلس الإدارة.

يعقد مجلس الادارة (6) جلسات على مدار العام ويتم صرف مكافأة أعضاء مجلس الادارة حسب نسبة حضور الجلسات لكل عضو وبعد مصادقة الهيئة العامة للبنك.



الحوكمة

شفافية والتزام

1. الالتزام بالحاكمة المؤسسية

انطلاقاً من رؤية البنك الاستراتيجية وإيمان مجلس الإدارة بأهمية ممارسات وتطبيقات الحاكمة المؤسسية السليمة، والتشريعات التي تحكم أعمال البنوك، وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية، والممارسات الدولية التي تضمنتها توصيات لجنة بازل حول الحاكمة المؤسسية بالإضافة الى دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، وانطلاقاً من رسالة البنك في تقديم أفضل الخدمات المصرفية على أسس عصرية لكافة شرائح المجتمع الفلسطيني يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق دليل الحاكمة المؤسسية بما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي الفلسطينية والاطر التشريعية والقانونية النافذة لأعمال البنك وتعليمات هيئة سوق راس المال وبورصة فلسطين. هذا ويقوم البنك بمراجعة هذا الدليل وتطويره وتعديله من وقت لآخر لمواكبة اخر التطورات والتعليمات بالخصوص ونشره ضمن التقرير السنوي وعلى الموقع الالكتروني للبنك وللجمهور عند الطلب.

2. دور رئيس مجلس الإدارة

يراعى في منصب رئيس مجلس الإدارة ما يلي :

- الفصل بين مناصبي رئيس المجلس والمدير العام.
- ان لا تربطه بالمدير العام اي قرابة دون الدرجة الثالثة.
- الفصل في المسؤوليات بين رئيس المجلس والمدير العام بموجب تعليمات كتابية مقرة من المجلس، على ان يتم مراعاة مراجعتها كلما اقتضت الحاجة لذلك.
- رئيس مجلس الإدارة يمارس جميع المهام والصلاحيات الممنوحة له بموجب القوانين النافذة في فلسطين وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية، ويقوم بممارسة الصلاحيات والمهام المفوضة اليه من المجلس.

ويقوم رئيس مجلس الإدارة بالادوار الرئيسية التالية :

- الاشراف على جميع أعمال البنك، وهو مسؤول أمام مجلس الإدارة عن الاشراف ومتابعة سير أعمال البنك وعن متابعة تنفيذ السياسة التي يرسمها المجلس لتحقيق أهداف البنك وغاياته، ويقوم بمتابعة وتقييم الأداء العام للبنك وفقاً للاستراتيجيات والخطط والأهداف والسياسات والموازنات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.
- يتأكد رئيس المجلس من توفر تحكم مؤسسي عالي المستوى وفعال لدى البنك، ويقوم بإنشاء والمحافظة على علاقات جيدة وبناءة تقوم على اساس الحاكمة المؤسسية بين اعضاء المجلس والإدارة التنفيذية، ويساهم في ترويح ثقافة مؤسسية في مجلس الإدارة من خلال العمل على خلق ثقافة النقد البناء وتشجيع تبادل وجهات النظر بين اعضاء المجلس خلال الاجتماعات، كما يتأكد من وصول المعلومات الملائمة والكافية وفي الاوقات المناسبة لكافة اعضاء المجلس والمساهمين.

3. مسؤوليات مجلس الإدارة :

- يتحمل مجلس إدارة البنك المسؤوليات المتعلقة بإدارة البنك وسلامة اوضاعه المالية واعتماد البيانات المالية الدورية المراجعة من قبل المدقق الخارجي، والتوصية للهيئة العامة لاعتماد المدقق الخارجي للبنك، والتأكد من تلبية متطلبات سلطة النقد الفلسطينية ورعاية مصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين والجهات الاخرى ذات العلاقة، والتأكد من أن إدارة البنك تتم بشكل حصيف وضمن اطار القوانين والتعليمات النافذة وسياسات البنك الداخلية.
- رسم السياسة العامة للبنك بما يشمل وضع الاستراتيجيات والاهداف وسياسات العمل وتطويرها بشكل دوري والتأكد من التزام الإدارة التنفيذية بها.
- مجلس إدارة البنك هو الجهة المخولة بالموافقة على الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي لكافة مستويات البنك وكذلك الموافقة على السياسات وخطط عمل البنك والتي من ضمنها الموافقة على سياسة المخاطر واجراءات عملها مع التأكد من وجود الية لقياس هذه المخاطر

ووضع الحدود اللازمة لها، وكذلك السياسة الائتمانية والاستثمارية وسياسة التوظيف والتعيين وتقييم الاداء وسياسة الضبط الداخلي.

- يقوم مجلس الإدارة باختيار اعضاء الإدارة التنفيذية العليا للبنك وكذلك الخبراء والاستشاريين وفق سياسة التوظيف والتعيين المعتمدة من المجلس، وتحديد رواتبهم ومكافاتهم وتقييمهم بشكل سنوي، مع تأكد المجلس من وجود خطة تعاقب لاعضاء الإدارة العليا تضمن توفر بدلاء مؤهلين لإدارة شؤون البنك.
- يقوم مجلس إدارة البنك بالاشراف والرقابة على أنشطة البنك وفق القوانين والتعليمات والقرارات النافذة والانظمة الداخلية للبنك وبما ينسجم مع مبادئ الحكم المؤسسي السليم وطلب التقارير اللازمة في المواعيد المناسبة من الإدارة.
- يقوم مجلس إدارة البنك بتطوير اطار عام للإدارة يشتمل على هيكل تنظيمي مناسب يبين خطوط السلطة والمسؤولية ومستويات الإدارة، ونظام متكامل للتحكم المؤسسي، ونظام الرقابة والضبط الداخلي، ونظام لإدارة المخاطر، وسياسة لمراقبة الامتثال ومكافحة عمليات غسل الاموال ومعيار للسلوك والاخلاقيات. وسياسة لإدارة عمليات الخزينة وتعليمات وقواعد لمنع عمليات الاحتيال والتزوير.
- يقوم أعضاء مجلس إدارة البنك بممارسة واجباتهم تجاه البنك بولاء وعناية ويقومون بالتأكد من وجود الاليات التي تضمن توافق البنك مع كافة التشريعات والانظمة والقوانين، ويقوم أعضاء مجلس الإدارة عند ممارستهم لنشاطاتهم بتجنب تعارض المصالح او التي تظهر كتعارض للمصالح، ويلتزمون بتوفير الوقت والجهد اللازم للوفاء بمسؤولياتهم تجاه البنك.
- يقوم مجلس إدارة البنك من خلال لجنة الترشيحات والمكافات والحاكمة المؤسسية بتقييم اداء المجلس ككل مرة واحدة على الاقل سنويا
- يقوم مجلس الإدارة بتقييم المدير العام سنويا.
- يقوم مجلس الإدارة بتقييم دوائر (المخاطر، الامتثال، التدقيق الداخلي، مكافحة غسل الاموال).
- تحديد اطار شهية المخاطر في المصرف، والتأكد من موائمتها للاهداف الاستراتيجية ورأس المال والخطط المالية ووممارسات منح المكافات والحوافز، ونشر اطار شهية المخاطر على كافة المستويات في المصرف من خلال تطوير وثيقة لشهية المخاطر تمكن كافة الاطراف من فهمها بسهولة.
- المسؤوليات التنظيمية بهدف التنسيق بكفاءة وفعالية بين وحدات الاعمال حتى لا تكون هناك ثغرات في الضوابط الداخلية وضمان عدم الازدواجية بين المهام (والتي تعرف بنموذج خطوط الدفاع الثلاث).
- يتوجب على المجلس بالشراكة مع الإدارة التنفيذية ومسؤول المخاطر تطوير اطار لشهية لشهية المخاطر لدى المصرف ووضع الاجراءات اللازمة لضمان الالتزام به ومراقبته، بحيث تتضمن حوكمة المخاطر ثقافة قوية للمخاطر وادارتها بالإضافة الى تحديد جيد لمسؤوليات إدارة المخاطر ووظائف الرقابة الداخلية.

4. آلية عمل مجلس الإدارة

- يتم عقد اجتماعات مجلس الإدارة دورياً وحسب متطلبات القوانين والتعليمات النافذة والمعمول بها وبعد ادنى مرة واحدة على الاقل كل شهرين، ويتم توضيح المواضيع الرئيسية في جدول أعمال كل اجتماع لضمان تغطية كافة المواضيع.
- يوفر البنك المعلومات الكافية لأعضاء مجلس الإدارة قبل عقد الاجتماعات لتمكينهم من الوصول الى قرارات سليمة، ويتم توزيع مسودة محاضر الاجتماعات بما تم التوصل اليه من نتائج خلال سبعة أيام من تاريخ انعقاد الاجتماع موقعة من كافة اعضاء المجلس ويتم تزويد سلطة النقد الفلسطينية بمحضر كل اجتماع للمجلس خلال شهر من تاريخ الاجتماع.
- يتولى المجلس تحديد وظيفة ومهام امين سر المجلس بشكل رسمي وكتابي ويتم تعيينه او تنحيته بموجب قرار من المجلس على ان يتم مراعاة توفر الخبرة والمعرفة اللازمة للقيام بالمهام الموكلة اليه وذلك لاهمية الدور الذي يقوم به من توثيق كافة محاضر الاجتماعات والقرارات المتخذة من قبل المجلس واللجان المنبثقة.

5. لجان مجلس الادارة

- مجلس الادارة هو المسؤول النهائي عن ادارة أعمال البنك وشؤونه، ولزيادة فعالية اداء المجلس ولمساعدته في ادارة البنك بصورة سليمة فقد تم تشكيل لجان تساعد على القيام بمهامه وواجباته بشفافية وبكفاءة عالية، وترفع هذه اللجان تقريرها الى مجلس الادارة، ويتم تحديد مهام وواجبات وصلاحيات ومسؤوليات هذه اللجان والفترة الزمنية لها كتابيا من قبل مجلس الادارة وفقا للقوانين والتعليمات النافذة والمعمول بها.
- يتم تعيين الاعضاء في لجان مجلس الادارة بطريقة رسمية وشفافة، ويتم الافصاح عن أسماء أعضاء اللجان وملخص مسؤولياتهم ومهامهم في التقرير السنوي للبنك، ويحق لكل لجنة منبثقة عن مجلس الادارة الاتصال المباشر مع الادارة التنفيذية للبنك من خلال رئيس مجلس الادارة والمدير العام.
- ينبثق عن مجلس الادارة في البنك (اربعة) لجان رئيسية وهي (اللجنة التنفيذية ، لجنة التدقيق، لجنة المخاطر والامتثال ولجنة الحاکمية المؤسسية والترشيحات والمكافآت) ولكل لجنة مهام تحدد من مجلس الادارة وفق القوانين والتعليمات، ويتم تشكيل لجان اخرى متخصصة من أعضاء مجلس الادارة عند الحاجة بهدف التعامل مع معطيات محددة في حينه ويمكن دمج عدة لجان معا اذا وجد ذلك مناسباً.

أ. اللجنة التنفيذية :

تم انتخاب اللجنة التنفيذية من أربعة اعضاء من مجلس الادارة بهدف التأكد من التزام الادارة التنفيذية بالسياسات الائتمانية والاستثمارية وبالصلاحيات المحددة من مجلس الادارة، ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بالمعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة، وتعمل اللجنة تحت اشراف مجلس الادارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج اعمالها اليه، وتجتمع اللجنة بصفة دورية بحضور المدير العام او من ينوبه، ويتم اعداد محاضر لهذه الاجتماعات بشكل اصولي، وتقوم اللجنة بالمهام والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بالاضافة الى أفضل الممارسات وارشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية وللجنة دعوة من تراه مناسباً ويرأسها رئيس مجلس الادارة وعضوية كل من السادة دريد جراب، م. وليد الاحمد وصالح جبر احميد ، ربي مسروجي.

وتتولى اللجنة القيام بالمهام الرئيسية :

- اجازة معاملات الائتمان والاستثمار التي تتجاوز صلاحيات الادارة التنفيذية.
- وضع السياسة الائتمانية والاستثمارية للبنك وشروط منح التسهيلات والضمانات والسقوف الائتمانية وحدود صلاحيات اللجان التنفيذية بما يتوافق مع القوانين وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية ومراجعتها وتحديثها بشكل دوري وبما يتناسب مع التطورات في البيئة الاقتصادية والسياسة المصرفية والتغيرات في وضع البنك.
- التأكد من التزام الادارة التنفيذية بالسياسات الائتمانية وبالصلاحيات التي يحددها مجلس الادارة.
- دراسة وضع الديون المتعثرة القائمة ووضع الخطط اللازمة للعمل على تخفيضها والتأكد من مدى كفاية المخصصات مقابلها وفقا لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية اضافة الى تقديم التوصيات المتعلقة باعدام هذه الديون.
- رفع التقارير الدورية الى مجلس الادارة حول وضع المحفظة الائتمانية من حيث حجمها والتطورات الناشئة عليها والتسهيلات المصنفة والمخصصات المعدة لمواجهة أية خسائر وجهود المتابعة والتحصيل وكذلك محافظ البنك الاستثمارية وأية تغيرات تطرأ على وضع هذه الاستثمارات.

ب. لجنة التدقيق :

تم انتخاب لجنة التدقيق من ثلاثة اعضاء من المجلس غير التنفيذيين، ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بمؤهلات علمية وخبرة عملية في المحاسبة والادارة المالية، وتعمل اللجنة تحت اشراف مجلس الادارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج اعمالها اليه، وتجتمع اللجنة بصفة دورية بحضور مدير دائرة التدقيق ويتم اعداد محاضر لهذه الاجتماعات بشكل اصولي، وتقوم اللجنة بالمهام والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بالاضافة الى أفضل الممارسات وارشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية وللجنة دعوة من تراه مناسباً، ويرأس اللجنة د. احمد مجدلاني وعضوية كل من السادة عاهد بسيسو ومنتصر دواس.

وتتولى اللجنة القيام بالمهام الرئيسية :

- الاشراف على المدققين الخارجيين والداخليين ومراقبة مدى شمولية أعمالهم ونزاهة ودقة المعلومات المالية التي يتم تزويدها لمجلس الادارة والمساهمين والمستخدمين الاخرين .
- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير سلطة النقد الفلسطينية والمدقق الخارجي والداخلي ومتابعة الاجراءات المتخذة بشأنها.
- التأكد من كفاية وكفاءة اجراءات الرقابة الداخلية في البنك والتأكد من درجة التزام البنك بالقوانين والانظمة والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية وكذلك القواعد الصادرة عن مجلس الادارة والتشريعات الاخرى السارية في فلسطين.
- مراجعة البيانات المالية الدورية والمعلومات المالية الاخرى قبل عرضها على مجلس الادارة للتحقق من سلامتها وفق المبادئ المحاسبية المتبعة ومتطلبات سلطة النقد الفلسطينية والقوانين وكفاية المخصصات اللازمة.
- توفير الاستقلالية اللازمة لادارة التدقيق الداخلي لاداء مهامها والموافقة على ترشيح مدير دائرة التدقيق أو الاستغناء عن خدماته وادائه وتقييمه السنوي ووضع اليات واضحة لمسائلة دائرة التدقيق بما يضمن قيامهم بالمهام والمسؤوليات المناطة بهم واعتماد صلاحيات ومسؤوليات دائرة التدقيق .
- دراسة التقارير المالية قبل عرضها على مجلس الادارة وتقديم توصيات بشأنها ومن ضمنها التقارير حول أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة أو أي تغيير يطرأ على حسابات البنك جراء عملية التدقيق أو اقتراحات مدقق الحسابات، والتأكد من دقة الاجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقييد بها .
- التوصية لمجلس الادارة بخصوص ترشيح/تعيين/ انهاء عمل/ مكافأة مدقق الحسابات الخارجي وانتخابه من قبل الهيئة العامة والتأكد من استيفائه لشروط ومتطلبات سلطة النقد الفلسطينية والقوانين والتشريعات النافذة والمعمول بها .
- وضع معايير الافصاح والشفافية ورفعها لمجلس الادارة للمصادقة عليها .
- التنسيق مع لجنة ادارة المخاطر بما يكفل بيان وضع البنك المالي وأدائه .
- دراسة أي مسألة تعرض عليها من مجلس ادارة البنك أو اي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها وابداء الرأي بشأنها .

ت. لجنة المخاطر والامتثال:

تم انتخاب لجنة المخاطر والامتثال من ثلاثة اعضاء من المجلس، ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بالمعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة، وتعمل اللجنة تحت اشراف مجلس الادارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج اعمالها اليه، وتجتمع اللجنة بصفة دورية بحضور المدير العام او من ينوبه، ويتم اعداد محاضر لهذه الاجتماعات بشكل اصولي، وتقوم اللجنة بالمهام والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بالاضافة الى أفضل الممارسات وارشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية وللجنة دعوة من تراه مناسباً ويرأسها السيد منتصر دواس وعضوية كل من عاهد بسيسو وابراهيم ابو دية.

وتتولى اللجنة القيام بالمهام الرئيسية :

- مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، مخاطر التركزات الائتمانية، مخاطر أسعار الفائدة... الخ) وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
- تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك.
- تقع على عاتق الإدارة التنفيذية للبنك مسؤولية تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والأساليب المشار إليها أعلاه وذلك تحت إشراف لجنة إدارة المخاطر والامتثال
- الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية للبنك حول هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
- تتولى لجنة المخاطر والامتثال مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي

- تطراً على إدارة المخاطر داخل البنك وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.
- الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.
- مراجعة تقارير دائرة مراقبة الامتثال في البنك ومتابعة التزامها بدليل اجراءات العمل ومن مدى شمول تقاريرها لكافة نواحي العمل وفق متطلبات سلطة النقد ذات العلاقة ، وذلك بهدف الوصول الى أقصى درجات الامتثال للقوانين والتعليمات والانظمة والممارسات المصرفية السليمة .

ث. لجنة الحاكمية المؤسسية:

تم انتخاب لجنة الحاكمية المؤسسية من ثلاثة أعضاء من المجلس غير التنفيذيين لتنسيق وتطبيق سياسة الحوكمة ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بالقدرة على قراءة وفهم القوائم المالية والقدرة على التنسيق والربط بين الادارة والمهام المكملة للجنتي الحوكمة والتدقيق كما يتمتع اعضاءها بالخبرة القانونية والمصرفية ، وتعد اجتماعاتها مرتين بالسنة ويراس اللجنة السيد عاهد بسيسو وعضوية كل من السادة حامد جبر و ابراهيم ابو دية.

وتتولى اللجنة القيام بالمهام الرئيسية :

- الاشراف على تطبيق سياسة الحوكمة وذلك بالعمل مع الادارة ولجنة التدقيق
- تزويد المجلس بالتقارير والتوصيات بناء على النتائج التي تتوصل اليها من خلال القيام بمهامها بما يشمل تقييم مدى الالتزام بدليل حوكمة المصارف ومقترحاتها لتعديل الدليل حتى يتوافق مع الممارسات الفضلى.
- اعداد ومراجعة دليل الحاكمية المؤسسية للبنك حسب القوانين والتشريعات والتعليمات الصادرة بهذا الخصوص
- وضع الاجراءات الكفيلة للتحقق من البنود الواردة في هذا الدليل والتقييد بها .
- متابعة التطورات والمستجدات التي تطراً بهذا الخصوص .
- مراجعة سنوية للدليل والتأكد من نشرة على اوسع نطاق .
- التأكد من قيام الادارة التنفيذية بواجبها فيما يتعلق بالرقابة المناسبة على اعمال البنك والقيام بدورها حسبما هو منصوص عليه في تعليمات انظمة الضبط والرقابة الداخلية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية.

ج. لجنة المكافآت والترشيحات :

تتألف اللجنة من ثلاثة اعضاء من المجلس غير التنفيذيين ويتمتع جميع اعضاء اللجنة بالمعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة لاتخاذ قرارات مستقلة وموضوعية ، وتعمل اللجنة تحت اشراف مجلس الادارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج اعمالها الية ، وتجتمع اللجنة بصفة دورية بحضور المدير العام او من ينوب عنه ويتم اعداد محاضر لهذه الاجتماعات بشكل اصولي ويراس اللجنة السيد عاهد بسيسو وعضوية كل من السادة حامد جبر و ابراهيم ابو دية.

وتتولى اللجنة القيام بالمهام الرئيسية :

- اعداد المعايير واعتمادها من المجلس للشروط والمؤهلات الواجب توافرها في اعضاء المجلس من حيث المهارات والخبرات واية عوامل أخرى تراها مناسبة.
- اعداد تقرير يتقدم به المجلس للمساهمين لانتخاب أو إعادة انتخاب الاعضاء بحيث يتضمن ما يلي :

أ- فترة العضوية والتفاصيل الشخصية والمؤهلات المهنية ومعلومات عن عضوية المرشح في مجالس ادارات مصارف وشركات أخرى وتفصيل المناصب الاخرى التي يشغلها المرشح وتفصيل العلاقات والقرابة بين المرشح والبنك من جهة والمرشح والاعضاء الاخرين من جهة أخرى.

ب- تقديم بياناً بأنه قد تحقق من استيفاء المتطلبات الواردة في تعريف العضو المستقل عند تعيينه .

- تقديم التوصيات للمجلس حول التغييرات التي تعتقد اللجنة أنها مطلوبة بالنسبة لعدد أعضاء المجلس او اي من اللجان المنبثقة عنه.

- تحديد الاعضاء المؤهلين وتقديم التوصيات للمجلس حول الشخص المرشح لشغل مقعد في حال وجود شاغر في اي من لجان المجلس.
- الاشراف على سياسات الموارد البشرية بشكل عام
- دراسة مدى اهلية جميع المرشحين المقترحين لعضوية المجلس من المساهمين واي مرشحين تقترح الادارة اسمائهم.
- تقديم توصيات للمجلس بين الحين والآخر حول التغييرات التي تعتقد اللجنة انها ضرورية في هيكل الادارة او الاوصاف الوظيفية للمسؤولين الرئيسيين.
- وضع خطة مناسبة لإحلال رئيس واطراف مجلس الادارة والمسؤولين الرئيسيين واستبدالهم في الحالات الطارئة او عند ظهور شواغر.
- تقييم اداء المجلس واداء جميع اللجان وجميع الاعضاء مرة واحدة في السنة على الاقل.
- إعداد سياسة المكافآت والحوافز ورفعها للمجلس للموافقة عليها والاشراف على تطبيقها.
- اجراء مراجعة دورية لسياسة المكافآت والحوافز او عندما يوصي المجلس بذلك وتقديم التوصيات الى المجلس لتعديل او تحديث السياسة.
- اجراء تقييم دوري حول مدى فعالية وكفاية سياسة منح المكافآت وذلك لضمان تحقيق اهدافها.
- التأكد من وجود تجانس بين فترة صرف المكافآت وتحقق الايراد بشكل فعلي.
- تقديم التوصيات للمجلس بخصوص مستوى ومكونات مكافآت وبدلات رئيس وأعضاء المجلس والمسؤولين الرئيسيين في المصرف.
- التأكد من ان سياسة المكافآت والحوافز تأخذ بعين الاعتبار كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند تحديد المكافآت.
- التأكد من توافق سياسة منح المكافآت والحوافز مع تعليمات سلطة النقد والنظام الداخلي للمصرف .

6. بيئة ونظام الرقابة والضبط الداخلي

- تم بناء نظام الرقابة والضبط الداخلي للبنك استنادا الى الاطار العام لنظام الرقابة الداخلية والى تعليمات سلطة النقد الفلسطينية والقوانين والارشادات النافذة بالخصوص .
- يتم مراجعة هيكل انظمة الضبط والرقابة الداخلية من قبل المدقق الداخلي والخارجي مرة واحدة على الاقل سنويا .
- يقوم البنك باضافة بيان في التقرير السنوي حول كفاية انظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية .
- يضطلع مجلس الادارة بمسؤولياته بالاعتماد على اطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق من فعالية وكفاءة العمليات ومصداقية التقارير المالية والتقييد بالقوانين والتعليمات النافذة.
- توفير اجراءات تضمن وصول المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب بما فيها خطة الطوارئ .
- استقلالية دوائر التدقيق والامتثال ودائرة مكافحة عمليات غسل الاموال و تمويل الارهاب وادارة المخاطر.

أ. التدقيق الداخلي :

يدرك البنك ان وجود دائرة تدقيق داخلي فعالة والتي تعتبر خط الدفاع الثالث في البنك، يساهم في اضافة قيمة نوعية للبنك وتحسين عملياته، ويساعد البنك في تحقيق اهدافه بايجاد منهجية منظمة لتقييم وتحسين كفاءة عمليات الحوكمة و ادارة المخاطر والرقابة الداخلية.

وفيما يلي اهداف ومهام دائرة التدقيق الداخلي :

- وضع ميثاق التدقيق الداخلي واعتماده من مجلس الادارة لتحديد الادوار والمسؤوليات والصلاحيات الخاصة بالدائرة.
- اعداد خطة تدقيق سنوية مبنية على المخاطر وتعتمد من لجنة التدقيق التابعة لمجلس الادارة.
- فحص وتقييم درجة ملائمة وفعالية انظمة الضبط الداخلي والالية التي تتم فيها انجاز المهام الموكلة لكافة دوائر واقسام البنك للحد من المخاطر المرتبطة بها.
- اعداد تقارير دورية حول مدى كفاية انظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض

- لها البنك والارتقاء بالبيئة الرقابية الى المستويات المقبولة .
- تقوم دائرة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها الى الادارة العليا ولجنة التدقيق.

ب. دائرة الامتثال:

في إطار تعزيز التزام وتوافق البنك مع متطلبات لجنة بازل، فقد تم إنشاء دائرة الامتثال كدائرة مستقلة تعنى بالاشراف على الالتزام بالانظمة والقوانين والتشريعات الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة وذلك للوصول الى الممارسات المصرفية السليمة، وعلى صعيد دائرة الامتثال فقد تم حصر كافة القوانين والانظمة والتعليمات الناظمة للبنك وتثقيف وتوعية كافة الموظفين بمفهوم الامتثال من خلال ورشات العمل والدورات التدريبية ، كما يحرص البنك على ضمان استقلالية دائرة الامتثال وضمان استمرار رفدها بكوادر مدربة وذات كفاءة .

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال:

- إعداد دليل الامتثال ومراجعته وتحديثه بشكل دوري وكلما دعت الحاجة الى ذلك.
- إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة .
- رفع التقارير الدورية حول نتائج اعمالها ومراقبتها للامتثال الى لجنة المخاطر والامتثال المنبثقة عن مجلس الادارة.
- تقييم ومتابعة تطبيق الحاكمية المؤسسية في البنك
- متابعة تطبيق والالتزام بقانون الامتثال الضريبي على الحسابات الامريكية (FATCA).

ت. دائرة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

يهدف بنك القدس إلى الوصول لأفضل المعايير المتعلقة بمكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب من كافة الجوانب وذلك من خلال امتثال البنك لجميع القوانين والانظمة والتعليمات والادامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية. وفي ضوء التطورات الدولية وانسجاما مع الممارسات الفضلى في مجال مكافحة غسل الاموال ومتطلبات الجهات الرقابية فقد قامت ادارة البنك بالتالي:

- تأسيس دائرة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وتعيين الكادر البشري المؤهل .
- اعتماد نظامين لتعزيز متابعة ومراقبة الحسابات تفاصيلهم على النحو التالي :

أ- نظام آلي لفحص كافة بيانات العمليات المالية للتأكد من عدم ادراجها ضمن القوائم الدولية المحظور التعامل معها مثل قوائم الـ (OFAC, UN).

ب- نظام آلي متخصص في مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الارهاب والذي يعمل على فحص ومراقبة جميع العمليات المالية التي تتم على حسابات العملاء في البنك. لاكتشاف العمليات المشتبه بها والحد منها وذلك لحماية البنك من استغلال نظامه المالي والحد من عمليات غسل الأموال وتمويل الارهاب.

ث. ادارة المخاطر :

لقد أولت إدارة البنك أهمية خاصة لمتطلبات لجنة بازل وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وذلك باعتبارها إطار لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومواجهة مختلف أنواع المخاطر، ونظرا لطبيعة الوضع السياسي والامني في الاراضي الفلسطينية والذي يتسم بعدم الاستقرار وعدم الثبات فقد اتخذت ادارة البنك الخطوات العملية لتطبيق ما جاء فيها ومن ذلك تأسيس إدارات متخصصة في إدارة مختلف المخاطر (ائتمان، تشغيل ، سوق، سيولة) ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والاستثمار بأحدث الانظمة والمعدات وبناء المواقع البديلة لادارة العمليات اليومية في الحالات الطارئة وتم وضع خطط لمواجهة تلك المخاطر والكوارث مبنية على اسس سليمة وصحيحة . كما تم الاستثمار من خلال شراء وتطبيق نظام CARE لإدارة المخاطر التشغيلية وتم إنشاء ملف مخاطر Risk Profile لكافة فروع البنك ، هذا بالإضافة لبناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية. وفي هذا السياق قام البنك بتعزيز الأطر التي تحكم إدارة مخاطر الائتمان من خلال الفصل في الادوار والمسؤوليات بين دوائر ائتمان الشركات و SME و ائتمان الأفراد) وتم تعزيز دوائر الرقابة على

الائتمان والمتابعة والتحصيل بالإضافة إلى تحديث وتطوير سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي من شأنها المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية ونوعيتها . هذا وشكل البنك لجنة لإدارة المخاطر والامتثال على مستوى الإدارة التنفيذية تتولى مراجعة وتقييم أعمال كافة دوائر المخاطر المختلفة وترفع تقارير دورية عن نتائج أعمالها إلى لجنة المخاطر والامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة.

وتعمل إدارة المخاطر ضمن الإطار العام التالي:

- ترفع إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة المخاطر والامتثال / التنفيذية بشكل دوري أما بالنسبة للاعمال اليومية فيكون ارتباطها مع المدير العام.
- تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:

- إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.
- تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
- التوصية للجنة المخاطر والامتثال / التنفيذية بسقوف المخاطر، والموافقات، ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك ويقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.

- اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:
- التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
- إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
- توفير التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.

- تقوم لجان البنك مثل لجان الائتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات/ الخزينة ومخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
- تضمين التقرير السنوي للبنك بمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
- توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

7. التدقيق الخارجي

يمثل التدقيق الخارجي مستوى اخر من الرقابة على مصداقية البيانات المالية الصادرة عن انظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصریح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة ، ويراعى في اختيار المدقق الخارجي ان يكون معتمدا من قبل سلطة النقد الفلسطينية وان لا يكون حاصل على اية تسهيلات ائتمانية مباشرة او غير مباشرة من البنك ويحرص مجلس الادارة على الدوران المنتظم للمدقق وتجاربه مع المؤسسات الاخرى.

1. تدقيق البيانات المالية والسجلات المحاسبية للبنك بما ينسجم مع المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS)
2. الالتزام بمتطلبات الحد الأدنى من معايير الافصاح للبيانات المالية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية .
3. التقيد بالسرية التامة بموجب قواعد السلوك المهني .
4. تزويد لجنة المراجعة والتدقيق بنسخة عن تقريره .
5. حضور اجتماعات الهيئة العامة للبنك للالاجابة على ما يخصه من استفسارات المساهمين .
6. العمل على تزويد سلطة النقد الفلسطينية بنسخة عن التقرير السنوي خلال شهرين من انتهاء السنة المالية مشتملا على ما يلي :

- اي مخالقات لاحكام القوانين والتعليمات الصادرة بما فيها تعليمات البنك الداخلية
- رايه حول مدى كفاية انظمة الرقابة والضبط الداخلي ومدى كفاية المخصصات لمقابلة المخاطر المحتملة .
- التحقق من عدالة البيانات التي اعطيت له خلال عملية التدقيق .

8. ميثاق اخلاقيات العمل

تبنى البنك ميثاق اخلاقيات العمل الذي تم اقراره من مجلس الادارة وتعهد بالتزام كافة موظفي البنك به على اختلاف مستوياتهم الادارية الى جانب اعضاء مجلس ادارة البنك كما يوضح الدليل العواقب المترتبة على اي خرق لبنوده، وقد حدد هذا الميثاق اخلاق وقيم ومبادئ موظفي البنك باربعة محاور رئيسية المتمثلة بالنزاهة، الامتثال للقوانين، الشفافية والولاء للبنك .

9. العلاقة مع المساهمين

- يقوم البنك بتطوير علاقات ايجابية مع كافة المساهمين، وفي هذا المجال يعمل البنك وبكافة السبل على تشجيع المساهمين وبخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتشجيع على القيام بعمليات التصويت اما بشكل شخصي او توكيل شخصي في حالة غيابهم .
- يتم تزويد المساهمين بنسخة من التقرير السنوي على عناوينهم البريدية ودعوة للاجتماع الهيئة العامة وجدول اعمالها وجميع المعلومات والمواد الاعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام .
- حضور ممثلين عن المدققين الخارجيين الاجتماع السنوي للهيئة العامة بهدف الاجابة عن اي أسئلة قد تطرح حول التدقيق وتقرير المدقق
- دعوة ممثلين عن سلطة النقد الفلسطينية لحضور الاجتماع بهدف الاطلاع على مجريات الامور .
- انتخاب اعضاء المجلس ممن تتوفر فيهم المؤهلات والشروط عند انتهاء مدة المجلس خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة .
- انتخاب المدقق الخارجي وتحديد اتعابه او تفويض مجلس الادارة بتحديد الاتعاب
- توثيق كافة وقائع الجلسات والتقارير حول مجريات الامور خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي ، بما في ذلك نتائج التصويت والاسئلة المطروحة من قبل المساهمين فيما يتعلق بمساهمتهم

10. الشفافية والافصاح

تنطوي الحاكمية المؤسسية لبنك القدس على ابعاد تتصف بالنزاهة والتعامل باستقامة وامانة وموضوعية فيما يتعلق بالقرارات التي تم اتخاذها من قبل الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والافصاح والانفتاح على المجتمع.

وحول الشفافية والافصاح والانفتاح فانها من العناصر الهامة في الحاكمية المؤسسية الجيدة لبنك القدس ، حيث ان البنك معني بالافصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في اوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على اجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وانجازاته وانشطته ومخاطره، كما ان البنك يعمل جاهدا على توفير وبشكل دوري ومتاح للجميع معلومات كاملة حول نشاطاته لكافة الجهات ذات العلاقة مثل سلطة النقد الفلسطينية والمساهمين والمودعين والجمهور بشكل عام مع التركيز على القضايا ذات الاثر الجوهرى على البنك .



البيانات المالية للعام 2018 وتقرير مدقق الحسابات الخارجي

تقرير مدقق الحسابات المستقل	-----	1
قائمة المركز المالي	-----	10
قائمة الدخل	-----	15
قائمة الدخل الشامل الآخر	-----	25
قائمة التغيرات في حقوق الملكية	-----	30
قائمة التدفقات النقدية	-----	40
إيضاحات حول القوائم المالية	-----	44

شركة بنك القدس المساهمة العامة المحدودة

رام الله - فلسطين
القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل
31 كانون الأول 2018

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة مساهمي شركة بنك القدس المحترمين
المساهمة العامة المحدودة

دولة فلسطين

تقرير حول تدقيق القوائم المالية

الرأي

قمنا بتدقيق القوائم المالية لشركة بنك القدس "المساهمة العامة المحدودة" "البنك" والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2018، وكلاً من قوائم الدخل والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إضافية أخرى. في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في 31 كانون الأول 2018 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية" في تقريرنا. إننا مستقلون عن البنك وفق ميثاق قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين القانونيين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الأخرى المتعلقة بتدقيقنا للقوائم المالية للبنك في فلسطين، وقد أوفينا بمسؤولياتنا المتعلقة بمتطلبات السلوك المهني الأخرى. ونعتقد بأن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية لتوفر أساساً لرأينا.

أمر آخر

تم تدقيق القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 من قبل مدقق حسابات آخر الذي أصدر تقريره غير المتحفظ حول تدقيق القوائم المالية بتاريخ 18 آذار 2018.

أمر التدقيق الرئيسي

يعتبر أمر التدقيق الرئيسي، وفقاً لإجتهادنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وتم تناول هذه الأمر في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول تلك الأمر.

أمر التدقيق الرئيسي

تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية
رقم (9)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) "بالأدوات المالية" والذي يحل محل معيار المحاسبة الدولية رقم (39).

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) اعتباراً من أول كانون الثاني 2018 بأثر رجعي دون إعادة عرض أرقام المقارنة بما يتفق مع المعيار اعلاه.

تم إثبات الفروقات بين القيم المدرجة المسجلة مسبقاً والقيم المدرجة الجديدة للأدوات المالية والبالغة 10,910,474 دولار أمريكي كما في الأول من كانون الثاني 2018 في الرصيد الافتتاحي لإحتياطي المخاطر المصرفية العامة وللأرباح المدورة.

إن التغيرات الرئيسية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) هي إن الخسائر الائتمانية للبنك تستند حالياً على نهج الخسارة المتوقعة بدلاً من نهج الخسارة المتكبدة والتغير في تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية للبنك.

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

لقد قمنا بفهم سياسة البنك لتصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية المعدة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) وقمنا بمقارنتها مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) والتعليمات الرقابية بهذا الخصوص.

كما قمنا بفهم منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة المتبعة من قبل البنك من خلال الاستعانة بالخبراء حيثما كان ذلك مناسباً لإرضاء أنفسنا حول تلك البيانات والتي اشتملت على عدة بنود أهمها:

- الإطلاع على سياسة تحديد مخصصات الخسائر الائتمانية للبنك وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).
- تحديد حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان.
- تصنيف التعرضات الائتمانية إلى المراحل المختلفة، وذلك من خلال دراسة عينة من التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنك.
- فهم مصادر البيانات الرئيسية والافتراضات للبيانات المستخدمة في نماذج الخسارة الائتمانية المتوقعة لتحديد مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة، وإفتراضات النظر المستقبلية المستخدمة في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة الخاصة بها.
- مراجعة مبلغ التعرض عند التعثر في السداد لعينة من التعرضات.
- مراجعة احتمال حدوث التعثر في السداد المستخدم في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة والمحاسب بناءً على عدة دورات اقتصادية وذلك مع المعلومات المعلنة وملائمتها، وتحويله إلى احتمال حدوث التعثر في السداد بناءً على دورة اقتصاديه محددة.
- مراجعة احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة في حالة حدوث التعثر في السداد المستخدمة في احتسابها بما في ذلك مدى ملائمة الضمانات والعمليات الحسابية الناتجة عن ذلك
- مراجعة اكتمال التسهيلات الائتمانية والأوراق المالية الاستثمارية والإيداعات المستخدمة في عملية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة كما في أول كانون الثاني 2018.

إن السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة وإفصاحات إدارة مخاطر الائتمان في الإفصاحات أرقام (3) و(7) و(44) حول القوائم المالية.

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى . تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات حولها. اننا نتوقع ان يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا . لا يشمل رأينا حول القوائم المالية المعلومات الأخرى وإنما لا نبدي أي نوع من التأكيد او استنتاج حولها .

فيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية ، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا ، بحيث نُقيّم فيما اذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية او المعلومات التي تم التوصل إليها من خلال تدقيقنا أو ان المعلومات الأخرى تتضمن اخطاء جوهرية.

مسؤوليات الادارة والقيمين على الحوكمة في اعداد القوائم المالية للبنك

إن الادارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية، وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة مناسبة لتمكّنها من إعداد القوائم المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، إن الادارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والافصاح، حسبما يقتضيه الحال، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية وإستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ، إلا إذا قررت الادارة تصفية المنشأة أو وقف عملياتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك.

ويعتبر القائمون على الحوكمة مسؤولين عن الاشراف على طريقة إعداد التقارير المالية للبنك.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يشمل رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يشكل ضماناً بأن تكشف دائماً عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية أي خطأ جوهري في حال وجوده، من الممكن أن تنشأ الأخطاء عن إحتيال او عن خطأ، وتعتبر جوهرياً بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الإجتهد المهني ونحافظ على الشك المهني طيلة فترة التدقيق. كما نقوم أيضاً:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهريّة في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، والتخطيط والقيام بإجراءات التدقيق بما يستجيب مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال التواطؤ والتزوير والحذف المتعمد والتحريفات أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- فهم لنظام الرقابة الداخلي ذو الصلة بالتدقيق من أجل تخطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- استنتاج حول ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهريّة من عدم التيقن المتعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة البنك على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهريّة من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو، في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك،

- قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالبنك إلى التوقف عن القدرة على الإستمرار.
- تقييم العرض الإجمالي، وفيما إذا كانت القوائم المالية تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة حول المعلومات المالية للبنك وأنشطة العمل لبدء رأي حول القوائم المالية. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف والأداء حول تدقيق البنك. نبقي المسؤولين بشكل وحيد حول رأي تدقيقنا .

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل الحصر بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي بين لنا من خلال تدقيقنا .

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة بما يفيد امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي من الممكن الاعتقاد بأنها تؤثر على استقلاليتنا وحيثما ينطبق إجراءات الحماية ذات العلاقة.

من الامور التي تم التوصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة، نقوم بتحديد أكثر هذه الامور أهمية في تدقيق القوائم المالية للسنة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بشرح هذه الامور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الافصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، ان لا يتم ذكر معين في تقريرنا في حال كان للإفصاح تأثيرات سلبية يتوقع منها أن تفوق منفعتها المصلحة العامة بشكل معقول.

إفصاح حول متطلبات قانونية وتنظيمية

يحتفظ البنك بقيود وسجلات حسابية منظمة بصورة أصولية، وهي متفقة مع القوائم المالية المرفقة ومع القوائم المالية الواردة في تقرير مجلس الادارة، ونوصي الهيئة العامة للمساهمين المصادقة على هذه القوائم المالية.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
رخصة رقم (208)

منذر البندك
شريك

رخصة رقم (114 / 2015)

رام الله - فلسطين
في 28 آذار 2019

2017	2018	إيضاحات	الموجودات
دولار أمريكي	دولار أمريكي		
257,491,000	252,146,806	5	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
71,970,257	160,803,286	6	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
658,517,963	697,803,505	7	تسهيلات ائتمانية مباشرة - الصافي
103,260	90,506	8	موجودات مالية من خلال قائمة الدخل
3,058,329	5,663,480	9	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
9,409,145	18,453,012	10	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
--	1,433,126	11	استثمار في شركة حليفة
30,278,332	32,584,888	12	ممتلكات وعقارات ومعدات - بالصافي
22,481	2,416,216	13	موجودات غير ملموسة
3,067,092	3,718,633		مشاريع تحت التنفيذ
41,711,675	37,911,670	14	موجودات أخرى
1,075,629,534	1,213,025,128		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
67,336,229	40,576,000	15	ودائع سلطة النقد الفلسطينية
15,559,926	66,011,852	16	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
785,970,046	877,678,532	17	ودائع العملاء
69,378,880	81,449,260	18	تأمينات نقدية
381,688	294,778	19	أموال مقترضة
2,051,998	1,952,704	20	مخصص ضريبة الدخل
5,163,104	6,063,694	21	مخصصات مختلفة
27,056,989	27,555,199	22	مطلوبات أخرى
972,898,860	1,101,582,019		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
68,376,000	83,570,667	23	رأس المال المدفوع
--	6,602,083	25	علاوة اصدار
6,448,168	7,607,752	26	إحتياطي قانوني
10,264,820	3,182,400	26	إحتياطي مخاطر مصرفية عامة
4,757,269	4,757,269	26	إحتياطي تقلبات دورية
(2,782,374)	(2,603,012)	9	إحتياطي القيمة العادلة
15,666,791	8,325,950	27	أرباح مدورة
102,730,674	111,443,109		مجموع حقوق الملكية
1,075,629,534	1,213,025,128		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

السيد أكرم جراب
رئيس مجلس الإدارةالسيد صلاح هدمي
الرئيس التنفيذيالسيد محمد سلمان
نائب رئيس أول / مدير إدارة الشؤون المالية

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

2017	2018	إيضاحات	الإيرادات
دولار أمريكي	دولار أمريكي		
46,251,723	51,473,309	28	إيرادات الفوائد
(11,569,449)	(13,201,982)	29	مصروفات الفوائد
34,682,274	38,271,327		صافي إيرادات الفوائد
9,996,979	10,479,221	30	صافي إيرادات العمولات
44,679,253	48,750,548		صافي إيرادات الفوائد والعمولات
5,442,845	7,619,855		أرباح العملات الأجنبية
526,091	71,830	31	أرباح موجودات مالية
2,010,941	2,887,520	7	استرداد مخصص تدني تسهيلات ائتمانية
-	3,428,289	7	صافي إيرادات وتناقلات من مخصص تدني تسهيلات من المرحلة الأولى والثانية
1,019,268	867,506	32	إيرادات أخرى
53,678,398	63,625,548		إجمالي الدخل
			المصاريف
(17,817,430)	(19,142,966)	33	نفقات الموظفين
(12,702,999)	(13,729,800)	34	مصاريف تشغيلية أخرى
(2,597,551)	(2,840,766)	13 و 12	استهلاكات واطفاءات
(3,853,804)	(10,977,417)	7	مخصص تدني تسهيلات ائتمانية
-	(80,033)		خسائر ائتمانية متوقعة / أخرى
(1,580,570)	(1,517,095)	21	مخصص تعويض نهاية الخدمة
-	(136,237)	11	خسائر استثمار في شركة حليفة
(38,530)	-	21	مخصص القضايا
-	(35,534)	14	مخصص هبوط اسعار عقارات
(7,052)	(21,157)	41	غرامات سلطة النقد الفلسطينية
(38,597,936)	(48,481,005)		إجمالي المصاريف
15,080,462	15,144,543		الربح للسنة قبل ضريبة الدخل
(3,900,000)	(3,548,702)	20	مخصص الضرائب
11,180,462	11,595,841		صافي ربح السنة
0,164	0.149	42	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

السيد أكرم جراب
رئيس مجلس الإدارةالسيد صلاح هدمي
الرئيس التنفيذيالسيد محمد سلمان
نائب رئيس أول / مدير إدارة الشؤون المالية

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

	31 كانون الأول 2018	رأس المال المدفوع	علاوة إصدار	احتياطي قانوني	احتياطي مخاطر مصرفية عامة	احتياطي التقلبات الدورية	احتياطي القيمة العادلة	أرباح مدورة	مجموع حقوق الملكية
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2018 (قبل التعديل)	68,376,000	-	-	6,448,168	10,264,820	4,757,269	(2,782,374)	15,666,791	102,730,674
أثر تطبيق المعيار رقم (9) - (إيضاح 2)	-	-	-	-	(10,264,820)	-	-	(645,654)	(10,910,474)
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2018 (المعدل)	68,376,000	-	-	6,448,168	-	4,757,269	(2,782,374)	15,021,137	91,820,200
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	-	11,595,841	11,595,841
التغير في القيمة العادلة	-	-	-	-	-	-	(94,482)	-	(94,482)
إجمالي بنود الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	-	-	(94,482)	11,595,841	11,501,359
نتائج بيع موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	273,844	(273,844)	-
إصدار أسهم خلال العام (إيضاح 9 و 25)	8,357,067	6,602,083	-	-	-	-	-	-	14,959,150
توزيعات أسهم (إيضاح 24)	6,837,600	-	-	-	-	-	-	(6,837,600)	-
توزيعات نقدية (إيضاح 24)	-	-	-	-	-	-	-	(6,837,600)	(6,837,600)
المحول الى الاحتياطيات	-	-	-	1,159,584	3,182,400	-	-	(4,341,984)	-
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2018	83,570,667	6,602,083	-	7,607,752	3,182,400	4,757,269	(2,603,012)	8,325,950	111,443,109
31 كانون الأول 2017	61,050,000	-	-	5,330,122	9,480,057	6,407,381	1,734,184	5,065,545	89,067,289
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2017	-	-	-	-	-	-	-	11,180,462	11,180,462
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	2,482,923	-	2,482,923
التغير في القيمة العادلة	-	-	-	-	-	-	2,482,923	-	2,482,923
إجمالي بنود الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	-	-	(6,999,481)	6,999,481	-
نتائج بيع موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	(3,998,819)	-
توزيعات أسهم (إيضاح 24)	7,326,000	-	-	-	784,763	(3,327,181)	-	(3,998,819)	-
المحول الى الاحتياطيات	-	-	-	1,118,046	-	1,677,069	-	(3,579,878)	-
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2017	68,376,000	-	-	6,448,168	10,264,820	4,757,269	(2,782,374)	15,666,791	102,730,674

الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

شركة بنك القدس المساهمة العامة المحدودة
قائمة الدخل والدخل الشامل الآخر
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018

2017 دولار أمريكي	2018 دولار أمريكي	ربح السنة
11,180,462	11,595,841	بنود الدخل الشامل الأخرى بنود لن يتم تحويلها لاحقاً الى قائمة الدخل التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (إيضاح رقم 9) صافي بنود الدخل الشامل الأخرى للسنة
2,482,923	(94,482)	إجمالي الدخل الشامل للسنة
2,482,923	(94,482)	
13,663,385	11,501,359	

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

1- عام

تأسس بنك القدس بتاريخ 2 نيسان 1995 في غزة كشركة مساهمة عامة محدودة تحت رقم 563200880 بموجب قانون الشركات لسنة 1929 وتعديلاته اللاحقة وذلك برأسمال مقداره 20,000,000 دولار أمريكي موزع على 20,000,000 سهم بقيمة إسمية مقدارها دولار أمريكي للسهم الواحد. باشر البنك نشاطه المصرفي في فلسطين بتاريخ 18 كانون الثاني 1997. وقد تم إدراج أسهم البنك للتداول في سوق فلسطين للأوراق المالية (بورصة فلسطين) خلال العام 2005. ويخضع البنك لقانون المصارف وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية. قام البنك خلال الفترة من عام 2005 وحتى 31 كانون الأول 2018 بزيادة رأس المال المصرح به والمدفوع على مراحل ليصبح رأس المال المدفوع مبلغ 83,570,667 دولار أمريكي موزعاً على 83,570,667 سهم بواقع دولار أمريكي واحد لكل سهم.

إن من أهم غايات البنك القيام بكافة الأعمال المصرفية التجارية والإستثمارية من خلال الإقراض والتمويل وفتح الحسابات الجارية والإعتمادات المستندية، وقبول الودائع والأمانات، والمتاجرة في العملات المختلفة من خلال فروع المنتشرة في فلسطين والبالغ عددها (25) فرعاً بالإضافة إلى (14) مكتباً كما في 31 كانون الأول 2018.

بلغ عدد موظفي البنك (الإدارة العامة والفروع) كما في 31 كانون الأول 2018 (762) موظفاً و(728) موظفاً كما في 31 كانون الأول 2017.

تم إقرار القوائم المالية من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته المنعقدة بتاريخ 10 شباط 2019، وهي خاضعة لموافقة سلطة النقد الفلسطينية و الهيئة العامة للمساهمين.

2- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة

1-2 المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة المطبقة على القوائم المالية للسنة الحالية

قام البنك بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة والمعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة التالية في إعداد القوائم المالية والتي أصبحت سارية المفعول اعتباراً من 1 كانون الثاني 2018:

تاريخ التطبيق	
1 كانون ثاني 2018	المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية"
1 كانون ثاني 2018	المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 "الإيرادات من عقود العملاء"
1 كانون ثاني 2018	التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام 2014 - 2016.
1 كانون ثاني 2018	تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (22): «المعاملات بالعملة الأجنبية والدفعات المقدمة».
1 كانون ثاني 2018	التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (40): «الإستثمارات العقارية».
1 كانون ثاني 2018	تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (2) "الدفع على أساس السهم".
1 كانون ثاني 2018	التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (4): "عقود التأمين".
1 كانون ثاني 2018	التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1): «عرض القوائم المالية».
1 كانون ثاني 2018	التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7): "عقود الإيجار".

إن تطبيق ما ورد أعلاه لم ينتج عنه أي تغييرات على صافي الربح أو حقوق الملكية بالبنك المسجلة سابقاً بإستثناء ما هو مذكور أدناه.

2017 دولار أمريكي	2018 دولار أمريكي	إيضاحات	الأنشطة التشغيلية
15,080,462	15,144,543		الربح للسنة قبل ضريبة الدخل
			تعديلات:
2,597,551	2,840,766	13 و 12	استهلاكات وإطفاءات
3,853,804	10,977,417	7	مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة
(2,010,941)	(2,887,520)	7	إسترداد مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة
-	(3,348,256)	7	صافي إسترداد مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة
1,580,570	1,517,095	21	تسهيلات من المرحلة الأولى والثانية
38,530	-	21	مخصص تعويض نهاية الخدمة
-	136,237	11	مخصص القضايا
(6,440)	12,754	11	خسائر إستثمار في شركة حليفة
-	35,534	31	أرباح غير متحققة من تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
36,320	120,954	14	مخصص تدني عقارات مستملكة
			خسائر استبعاد ممتلكات ومعدات
21,169,856	24,549,524		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
(5,537,895)	(10,983,097)		(الزيادة) في الإحتياطي الزامي لدى سلطة النقد الفلسطينية
(44,220,467)	(35,303,613)		النقص / (الزيادة) في تسهيلات ائتمانية مباشرة
(5,653,163)	4,133,861		النقص / (الزيادة) في الموجودات الأخرى
49,889,522	31,521,975		الزيادة في ودائع العملاء
27,795,791	10,258,791		الزيادة في التأمينات نقدية
4,456,672	(614,458)		الزيادة في المطلوبات أخرى
47,900,316	23,562,983		النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
(952,550)	(623,999)	21	تعويضات نهاية خدمة مدفوعة
(41,297)	--	21	مخصص قضايا مدفوع
(2,009,674)	(3,647,996)	20	ضرائب مدفوعة
44,896,795	19,290,988		صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الإستثمارية
-	(7,052,186)		أرصدة بنوك تستحق أكثر من ثلاثة أشهر
11,786,761	4,724,620		التغير في موجودات مالية من خلال الدخل الشامل
-	(1,569,363)		إستثمار في شركة حليفة
1,773,310	(9,125,800)		موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
-	(35,151)	13	إضافات موجودات غير ملموسة
-	46,569,066	13	النقد الناتج من تملك البنك الاردني الكويتي
(5,735,275)	(4,395,149)		إضافات ممتلكات و معدات والتغير بالمشاريع تحت التنفيذ
225,034	380,840		العائد من إستبعاد ممتلكات ومعدات ومحولة نتيجة التملك
8,049,830	29,496,877		صافي النقد الناتج من الأنشطة الإستثمارية
			الأنشطة التمويلية
(208,867)	(86,910)		أموال مقترضة
-	(6,837,600)	25	توزيعات نقدية
(208,867)	(6,924,510)		صافي النقد (المستخدم في) الأنشطة التمويلية
52,737,758	41,863,355		صافي الزيادة في النقد وما في حكمه
121,139,499	173,877,257		النقد وما في حكمه في بداية السنة
173,877,257	215,740,612	39	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

1- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية"

أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9

يوضح التالي التأثير على تحقيق الخسائر المتوقعة الناتجة من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 كما في 1 كانون ثاني 2018

الأثر	الرصيد بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية (9)	الرصيد بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (39)	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
(76,548)	71,893,709	71,970,257	أرصدة وودائع لدى البنوك ومؤسسات مصرفية
(10,664,808)	647,853,155	658,517,963	التسهيلات الإئتمانية المباشرة
(31,427)	9,377,718	9,409,145	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
(137,691)	68,641,787	68,779,478	إرتباطات والتزامات محتملة
(10,910,474)			ما تم نعيده على الأرصدة الإفتتاحية التالية :
(645,654)	15,021,137	15,666,791	- الأرباح المدورة *
(10,264,820)	-	10,264,820	- إحتياطي مخاطر مصرفية عامة *

* وفقاً لما يسمح به المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية ، تم تعديل أثر الخسائر الإئتمانية المتوقعة لإحتياطي مخاطر مصرفية عامة والأرباح المدورة كما في 1 كانون ثاني 2018. تم شرح السياسات المحاسبية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ضمن إيضاح 3 (أهم السياسات المحاسبية). هذا ولم يكن هناك تغيير في السياسات المحاسبية للبنك عند تطبيق المعيار فيما عدا ما يخص سياسات إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة.

2- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15، "الإيرادات من العقود مع العملاء"

نفذ البنك معيار الاعتراف الجديد هذا اعتباراً من 1 كانون ثاني 2018. يوفر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 نهجاً يركز على مبادئ وذلك للاعتراف بالإيرادات، ويقدم مفهوم الاعتراف بالإيرادات لالتزامات الأداء عند استيفائها. قام البنك بتقييم تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 وخلص إلى أن المعيار ليس له تأثير مادي على القوائم المالية للبنك.

2-2 المعايير المحاسبية الصادرة وغير سارية المفعول

تم إصدار عدد من المعايير والتعديلات على المعايير ولكنها ليست سارية المفعول بعد ولم يتم البنك بتطبيقها عند إعداد هذه القوائم المالية. قد يكون للمعايير التالية تأثير جوهري على القوائم المالية للبنك، ومع ذلك، يقوم البنك حالياً بتقييم تأثير هذه المعايير الجديدة. وسوف يطبق البنك هذه المعايير الجديدة في التواريخ الفعلية ذات الصلة.

تاريخ التطبيق

المعايير الدولية للتقارير المالية

1 كانون ثاني 2019	المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 - عقود الإيجار
1 كانون ثاني 2019	دورة التحسينات السنوية 2015-2017 للمعايير الدولية للتقارير المالية التي تتضمن التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) دمج الأعمال والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (11) الترتيبات المشتركة ومعايير المحاسبة الدولية رقم (12) ضرائب الدخل ومعيار المحاسبة الدولية رقم (23) تكاليف القروض.
1 كانون ثاني 2019	تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (23) عدم التيقن في معالجة ضريبة الدخل
1 كانون ثاني 2019	التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) الأدوات المالية المتعلقة بمميزات الدفع المسبقة مع التعويضات السلبية.
1 كانون ثاني 2019	التعديل على معيار المحاسبة الدولية رقم (19) منافع الموظفين المتعلقة بتعديل خطة المنافع المحددة أو تقليصها أو تسويتها
1 كانون ثاني 2019	التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (28) الإستثمارات في الشركات الزميلة وشركات المشروع المشترك المتعلقة بالفوائد طويلة الأجل في الشركات الزميلة وشركات المشروع المشترك.
1 كانون ثاني 2019	تعديلات على مراجع الإطار المفاهيمي في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية - تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (2) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (6) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (14) ومعيار المحاسبة الدولية رقم (1) والمعيار المحاسبي الدولي رقم (8) ومعيار المحاسبة الدولية رقم (34) ومعيار المحاسبة الدولية رقم (37) ومعيار المحاسبة الدولية رقم (38) وتفسير لجنة المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (12) والتفسير رقم (19) والتفسير رقم (20) والتفسير رقم (22)، وتفسير رقم (32) لتحديث تلك الآراء فيما يتعلق بالإشارات إلى والاقتباس من الإطار المفاهيمي أو للإشارة إلى نسخة مختلفة من الإطار المفاهيمي.
1 كانون ثاني 2020	التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) دمج الأعمال والمتعلق بتعريف الأعمال
1 كانون ثاني 2020	التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ورقم (8) المتعلق بتعريف المادة
1 كانون ثاني 2021	المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) المتعلق بعقود التأمين

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10) القوائم المالية الموحدة والمعيار المحاسبي الدولي رقم (28) الإستثمارات في الشركات الزميلة وشركات المشروع المشترك 2011 المتعلقة ببيع أو مساهمة المستثمر للموجودات في الشركة الزميلة وشركات المشروع المشترك. تاريخ سريان التطبيق إلى أجل غير مسمى، التطبيق ما زال مسموح بتوقع الإدارة أن يتم تبني هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في القوائم المالية للبنك متى كانت قابلة للتطبيق، وإعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة، باستثناء المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 16 كما هو موضح في الفقرات التالية.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16

سيقوم البنك بتبني المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 "عقود الإيجار" بالتاريخ الإلزامي في 1 كانون ثاني 2019 والذي سيؤدي هذا المعيار إلى إقرار عقود الإيجار في بيان الوضع المالي من قبل المستأجرين ، حيث يتم التمييز بين الإيجارات التشغيلية والتأجيرية.

بموجب هذا المعيار، سوف يتم التعرف على الأصل (الحق في إستخدام البند المستأجر) والإلتزام المالي لدفع الإيجارات. الإستثناءات الوحيدة هي عقود الإيجار قصيرة الأجل وذات القيم المنخفضة. يعتزم البنك تطبيق نهج الانتقال ولايتوقع إعادة إعداد أرقام المقارنة للسنة السابقة للتبني المبدئي. تعزم الإدارة بإجراءات تفصيلية خلال سنة 2019 لتأثير تطبيق هذا المعيار وتوقع أن يكون التأثير غير جوهري.

3- أهم السياسات المحاسبية

نفذ البنك معيار الاعتراف الجديد هذا اعتباراً من 1 كانون ثاني 2018. يوفر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 نهجاً يركز على مبادئ وذلك للاعتراف بالإيرادات، ويقدم مفهوم الاعتراف بالإيرادات لالتزامات الأداء عند استيفائها. قام البنك بتقييم تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 وخلص إلى أن المعيار ليس له تأثير مادي على القوائم المالية للبنك.

1-3 بيان الإلتزام

تم إعداد القوائم المالية المرفقة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

2-3 أسس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية المرفقة طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء بعض الأدوات المالية المقاسة بقيم إعادة التقييم أو بالقيمة العادلة كما في نهاية الفترة المالية، كما هو موضح في السياسات المحاسبية أدناه. تعتمد التكلفة التاريخية بشكل عام على القيمة العادلة للمقابل المدفوع مقابل الموجودات والخدمات.

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو كان مقدراً باستخدام أسلوب تقييم آخر، وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات، يأخذ البنك بعين الاعتبار تلك العوامل عند تسعير الأصل أو الإلتزام في تاريخ القياس. تم تحديد القيمة العادلة لأغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه القوائم المالية على ذلك الأساس، باستثناء القياسات التي تتشابه مع القيمة العادلة ولكنها ليست قيمة عادلة، مثل القيمة المستخدمة في المعيار المحاسبي الدولي رقم (36).

تُصنف قياسات القيمة العادلة، لأغراض إعداد التقارير المالية، إلى المستوى (1) أو (2) أو (3) بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل، وهي محددة كما يلي:

- **مدخلات المستوى (1)** : وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس.

- **مدخلات المستوى (2)** : وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المدرجة المستخدمة في المستوى (1) والملاحظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

- **مدخلات المستوى (3)** : وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة.

تشتمل القوائم المالية المرفقة على القوائم المالية لإدارة وفروع فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد تم تجميع القوائم المالية بعد أن تم إجراء التقاص للحسابات الداخلية المشتركة بين الإدارة والفروع. إن المعاملات في الطريق بين الإدارة والفروع كما في 31 كانون الأول 2018 و 2017 تظهر ضمن الموجودات الأخرى أو المطلوبات الأخرى في قائمة المركز المالي.

إن الدولار الأمريكي هو عملة اظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.

3-3 الأدوات المالية

السياسات المحاسبية المتبعة عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)

الاعتراف المبدئي والقياس:

يُعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي للبنك عندما يصبح البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة ويتم الاعتراف بالقروض والسلف للعملاء حال قيدها إلى حساب العملاء.

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، وتضاف تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الاستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية، أو خصمها منها، حسب الضرورة، عند الاعتراف المبدئي، كما تُثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل مباشرة في قائمة الدخل.

إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الإقرار الأولي، فإن البنك يعالج هذا الفرق على النحو التالي:

• إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق، فإنه يُعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الإقرار الأولي (أي ربح أو خسارة اليوم الأول)؛

• في جميع الحالات الأخرى، تُعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة اليوم الأول من خلال تضمينه / تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الإلتزام).

بعد الإقرار الأولي، سيتم اخذ الربح أو الخسارة المؤجلة إلى قائمة الدخل على أساس منطقي، فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام أو عند الغاء الاعتراف من تلك الاداء.

الإعتراف المبدئي:

يتم الإعتراف بكافة الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة عندما يكون شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن إطار زمني محدد من قبل السوق المعني، ويتم قياسه مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باستحواذ الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل في قائمة الدخل.

القياس اللاحق:

يتطلب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

وعلى وجه التحديد:

• أدوات التمويل المحتفظ بها في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة؛

تقييم نموذج الاعمال

يعتبر تقييم نماذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية أمراً أساسياً لتصنيف الأصل المالي. يحدد البنك نماذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. ولا يعتمد نموذج الأعمال الخاص بالبنك على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية، وبالتالي يتم تقييم نموذج الأعمال عند مستوى جماعي وليس على أساس كل أداة على حدى.

يتبنى البنك أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواته المالية التي تعكس كيفية إدارة البنك لموجوداته المالية من أجل توليد التدفقات النقدية تحدد نماذج أعمال البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كليهما.

ياخذ البنك في الاعتبار جميع المعلومات ذات العلاقة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل. ومع ذلك، لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا يتوقع البنك حدوثها بشكل معقول، مثل ما يسمى بـ "السيناريوهات" "الحالة الأسوأ" أو "حالة الإجهاد". كما يأخذ البنك في الاعتبار جميع الأدلة ذات العلاقة المتاحة مثل:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحافظة وتطبيق تلك السياسات ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على الحصول على الإيرادات التعاقدية، والحفاظ على معدل ربح محدد، ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.
- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بذلك؛ و
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية الموجودة في ذلك النموذج)، وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر؛ و
- كيفية تعويض مدبري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).

عند الإعراف المبدئي بالأصل المالي، يقوم البنك بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المعترف بها مؤخرًا هي جزء من نموذج أعمال قائم أو فيما إذا كانت تعكس بداية نموذج أعمال جديد. يقوم البنك بإعادة تقييم نماذج أعماله في كل فترة تقرير لتحديد فيما إذا كانت نماذج الأعمال قد تغيرت منذ الفترة السابقة.

عندما يتم إلغاء الإعراف بأداة الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الدخل. في المقابل، بالنسبة للاستثمار في حقوق الملكية الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الدخل بل يتم تحويلها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر للاختبار التدني.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل هي:

- موجودات ذات تدفقات نقدية تعاقدية والتي هي ليست مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم؛ أو/ و
- موجودات محتفظ بها ضمن نموذج الأعمال غير تلك المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها للتحويل والبيع؛ أو
- موجودات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل باستخدام خيار القيمة العادلة.

يتم قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة، مع الإعراف بأية أرباح / خسائر ناتجة عن إعادة القياس في قائمة الدخل.

• أدوات التمويل المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كلاً من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛

• يتم قياس جميع أدوات التمويل الأخرى (مثل أدوات الدين المدارة على أساس القيمة العادلة، أو المحتفظ بها للبيع) والإستثمارات في حقوق الملكية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

ومع ذلك، يمكن للبنك أن يقوم باختيار/ تحديد غير القابل للإلغاء بعد الاعتراف الأولي بالأصل المالي على أساس كل أصل على حدى كما يلي:

• يمكن للبنك القيام بالاختيار بشكل غير قابل للإلغاء إدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو الاستبدال المحتمل المعترف به من قبل المشتري ضمن إندماج الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3)، في الدخل الشامل الآخر؛ و

• يمكن للبنك تحديد بشكل غير قابل للإلغاء أدوات التمويل التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من قائمة الدخل إذا كان ذلك يقوم بإلغاء أو يخفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة (المشار إليها بخيار القيمة العادلة).

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يقوم البنك بتقييم تصنيف وقياس الأصل المالي وفق خصائص التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج أعمال البنك لإدارة الأصل.

بالنسبة للأصل الذي يتم تصنيفه وقياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن شروطه التعاقدية ينبغي أن تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

لغايات اختبار مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، فإن الأصل هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. قد يتغير هذا المبلغ الأساسي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال؛ إذا كان هناك تسديد لأصل الدين). تتكون الفائدة من البديل للقيمة الزمنية للنقود، ولمخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الوقت وخيارات ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى، بالإضافة إلى هامش الربح. يتم إجراء تقييم لمدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بالعملية المقوم بها الأصل المالي.

إن التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والتي تتوافق مع ترتيب التمويل الأساسي.

إن الشروط التعاقدية التي تنطوي على التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب التمويل الأساسي، مثل التعرض للتغيرات في أسعار الأسهم أو أسعار السلع، لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية والتي تكون فقط من مدفوعات أصل الدين والفائدة. كما يمكن أن يكون الأصل المالي الممنوح أو المستحوذ عليه عبارة عن ترتيب التمويل الأساسي بغض النظر عما إذا كان قرصاً في شكله القانوني.

إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه البنك بموجودات مالية ، يعاد تصنيف الموجودات المالية التي تعرضت للتأثر . تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتبارًا من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الموجودات المالية للبنك . يتم النظر في التغييرات في التدفقات النقدية التعاقدية في إطار السياسة المحاسبية المتعلقة بتعديل واستبعاد الموجودات المالية المبينة ادناه.

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

تحدد القيمة الدفترية للموجودات المالية المسجلة بالعملة الأجنبية وتترجم بالسعر السائد في نهاية كل فترة تقرير. وعلى وجه التحديد:

- فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي ليست جزءًا من علاقة تحوطية محددة ، فإنه يعترف بفروقات العملة في قائمة الدخل ؛ و
- فيما يتعلق بأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي هي ليست جزءًا من علاقة تحوطية محددة ، فإنه يُعترف بفروقات الصرف على التكلفة المطفأة لأداة الدين في قائمة الدخل. كما يُعترف بفروقات الصرف الأخرى في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الإستثمارات ؛ و
- فيما يتعلق بالموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والتي هي ليست جزءًا من علاقة محاسبية تحوطية محددة فإنه يُعترف بفروقات الصرف من ربح أو خسارة في قائمة الدخل؛
- فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ، يُعترف بفروقات أسعار الصرف في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.

خيار القيمة العادلة

يمكن تصنيف أداة مالية ذات قيمة عادلة يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (خيار القيمة العادلة) عند الاعتراف الأولي بها حتى إذا لم يتم اقتناء الأدوات المالية أو تكبيدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء . يمكن استخدام خيار القيمة العادلة للموجودات المالية إذا كان يقضي أو يقلل بشكل كبير من عدم تطابق القياس أو الاعتراف الذي كان سينشأ بخلاف ذلك من قياس الموجودات أو المطلوبات ، أو الاعتراف بالأرباح والخسائر ذات الصلة على أساس مختلف ("عدم التطابق المحاسبي"). يمكن اختيار خيار القيمة العادلة للمطلوبات المالية في الحالات التالية :

- إن كان الاختيار يؤدي إلى الغاء أو تخفيض بشكل كبير عدم التطابق المحاسبي .
- إن كانت المطلوبات المالية تمثل جزءًا من محفظة تُدار على أساس القيمة العادلة ، وفقًا لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الاستثمار؛ أو
- إن كان هناك مشتق يتضمنه العقد المالي أو غير المالي الأساسي ولا يرتبط المشتق ارتباطًا وثيقًا بالعقد الأساسي .

لا يمكن إعادة تصنيف هذه الأدوات من فئة القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أثناء الاحتفاظ بها أو إصدارها. يتم قيد الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغييرات في القيمة العادلة في إيرادات الاستثمار.

التدني

يقوم البنك بالاعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل :

- الأرصدة والودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية .
- تسهيلات إئتمانية مباشرة (قروض ودفعات مقدمة للعملاء) .
- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (اوراق ادوات الدين) .
- تعرضات خارج قائمة المركز المالي خاضعة لمخاطر الإئتمان.

لا يتم إثبات خسارة التدني في أدوات حقوق الملكية.

باستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الإئتمانية المنخفضة (والتي تم أخذها بالإعتبار بشكل منفصل أدناه) ، يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يعادل :

- الخسائر الإئتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا ، أي العمر الزمني للخسائر الإئتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الافتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون (12) شهرًا بعد تاريخ الإبلاغ ، ويشار إليها بالمرحلة الأولى ؛ أو
- الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى فترة التسهيلات ، أي العمر الزمني للخسائر الإئتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية والمشار إليها في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.

يتوجب قيد مخصص للخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي. وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى ، تقاس الخسارة الإئتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا.

تعتبر الخسائر الإئتمانية المتوقعة تقديرًا مرجحًا محتملًا للقيمة الحالية لخسائر الائتمان . يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية ، مخصومة ووفقا لسعر الفائدة الفعال لأصل .

بالنسبة للسقوف غير المستغلة ، فإن الخسائر الإئتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك إذا قام المقترض بسحب التمويل والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك تلقيها إذا تم استغلال التمويل ؛ و

بالنسبة لعقود الضمان المالي ، فإن الخسائر الإئتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد حامل أداة الدين المضمونة مطروحا منها أي مبالغ يتوقع البنك استلامها من حامل الأداة أو العميل أو أي طرف آخر .

يقوم البنك بقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة على أساس فردي أو على أساس المحفظة للقروض التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة . يستند قياس مخصص الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل ، بغض النظر عما إذا تم قياسها على أساس فردي أو على أساس المحفظة.

يعتبر الأصل المالي " متدني ائتمانياً " عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي . يشار إلى الموجودات المالية المتدني ائتمانياً كموجودات المرحلة الثالثة . تشمل الأدلة على التدني الائتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية :

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقترض أو المصدر؛
- إخلال في العقد ، على سبيل المثال العجز أو التأخير في التسديد ؛
- قيام البنك بنمق المقترض ، لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقترض ، تنازلاً ؛ أو
- إختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية ؛ أو
- شراء أصل مالي بخضم كبير يعكس الخسائر الائتمانية المتكبدة .

وفي حال تعذر تحديد حدث منفرد ، وبدلاً من ذلك ، قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الموجودات المالية إلى موجودات ذات قيمة ائتمانية متدنية . يقوم البنك بتقييم فيما إذا كان قد حصل تدني ائتماني لأدوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في تاريخ كل تقرير. لتقييم ما إذا كان هناك تدني ائتماني في أدوات الدين السيادية والعائدة للشركات، تعتبر المجموعة عوامل مثل عائدات السندات والتصنيف الائتماني وقدرة المقترض على زيادة التمويل.

يعتبر القرض قد تدنى ائتمانياً عند منح المقترض امتيازاً بسبب تدهور وضعه المالي ، ما لم يتوفر دليل على أنه نتيجة لمنح الامتياز ، فإن خطر عدم إستلام التدفقات النقدية التعاقدية قد إنخفض إنخفاضاً كبيراً ، ولا توجد هناك مؤشرات أخرى للتدني . وبخصوص الموجودات المالية التي يكون هناك تفكير في إجراء تنازلات حولها ولكنها لا تمنح ، يعتبر الأصل قد تدنى ائتمانياً عندما يتوفر دليل واضح على تدني الائتمان بما في ذلك الوفاء بتعريف التخلف عن السداد. يشمل تعريف التخلف عن السداد مؤشرات إحصائية عدم السداد والتوقف إذا كانت المبالغ مستحقة الدفع لمدة (90) يوماً أو أكثر. وعلى الرغم من ذلك ، فإن الحالات التي لا يتم فيها الاعتراف بانخفاض القيمة للموجودات بعد (90) يوماً من الاستحقاق يتم دعمها بمعلومات معقولة .

لموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية ائتمانياً

يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية ائتمانياً بطريقة مختلفة نظراً لأن الأصل يكون ذو قيمة ائتمانية منخفضة عند الاعتراف الأولي. وبخصوص هذه الموجودات، يستدرك البنك جميع التغيرات في الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة منذ الاعتراف الأولي كمخصص خسارة ، وتستدرك أي تغييرات في قائمة الدخل . يؤدي التغيير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق مكاسب تدني القيمة.

تعريف التخلف في السداد

يُعتبر تعريف التخلف عن السداد أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة. يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس قيمة الخسارة الائتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً أو لمدى الحياة ، لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات احتمالية التخلف عن السداد (Probability of Default) ؛ التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان ادناه.

يعتبر البنك ما يلي بمثابة حدث للتخلف في السداد :

- تخلف المقترض عن السداد لأكثر من 90 يوماً بخصوص أي التزام ائتماني مهم إلى البنك ؛ أو
- من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزاماته الائتمانية للبنك بالكامل.

يُصمم تعريف التخلف عن السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الأصول. وتعتبر السحوبات على المكشوف مستحقة الدفع بمجرد إنتهاك العميل حدًا محددًا أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي غير المسدد.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزامه الائتماني ، يأخذ البنك في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية. وتعتمد المعلومات المقيمة على نوع الأصل ، وعلى سبيل المثال في الإقراض للشركات ، فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق العهود ، وهو أمر غير مناسب للإقراض بالتجزئة. إن المؤشرات الكمية ، مثل التأخر في السداد وعدم سداد إلتزام آخر للطرف المقابل ، هي مدخلات رئيسية في هذا التحليل. كما يستخدم البنك مصادر معلومات متنوعة لتقييم التخلف عن السداد والتي تُطور داخلياً أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي . إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان ، سيقوم البنك بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلاً من الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً .

لا يقوم البنك باعتبار الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية "المنخفضة" بتاريخ التقرير المالي انه لم يحصل لها زيادة هامة في مخاطر الائتمان . نتيجة لذلك ، يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لإنخفاض القيمة للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان .

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً منذ الاعتراف الأولي ، يقوم البنك بمقارنة مخاطر حدوث التخلف في السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى الإستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف عن السداد كان متوقفاً لفترة الاستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة . عند إجراء هذا التقييم ، يأخذ البنك بالاعتبار كل من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم ، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له ، بناءً على الخبرة التاريخية للبنك وتقييم الخبير الائتماني بما في ذلك المعلومات المستقبلية .

تمثل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة أساس تحديد احتمالية التخلف في السداد عند الاعتراف الأولي وفي تواريخ التقارير اللاحقة . سينتج عن السيناريوهات الاقتصادية المختلفة احتمالية مختلفة للتخلف عن السداد. إن ترجيح السيناريوهات المختلفة يشكل أساس متوسط الإحتمال المرجح للتخلف عن السداد والذي يستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ارتفعت بشكل كبيرة .

بالنسبة إلى تمويل الشركات ، تشمل المعلومات الإستشرافية الآفاق المستقبلية للصناعات التي تعمل فيها الأطراف المقابلة للبنك ، والتي يتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحليين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة ، بالإضافة إلى الأخذ في الإعتبار المصادر الداخلية والخارجية المتنوعة للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة. وبخصوص تمويل الافراد ، تتضمن معلومات الإقراض الإستشرافية التوقعات الاقتصادية عينها مثل الإقراض المؤسسي وتوقعات إضافية للمؤشرات الاقتصادية المحلية ، خاصة للمناطق التي تركز على صناعات معينة ، بالإضافة إلى معلومات داخلية عن سلوك العملاء المتعلقة بالسداد. يخصص البنك لنظائره درجة مخاطر ائتمان داخلية ذات صلة بناء على جودتها الائتمانية. وتعد المعلومات الكمية مؤشراً أساسياً على الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وهي تستند إلى التغيير

في إتمالية التخلف عن السداد بناءً على التغيير في إتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة من خلال مقارنة:

- إتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية في تاريخ التقرير؛ و
- إتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية بهذه النقطة من الزمن الذي تم تقديرها على أساس الحقائق والظروف عند الاعتراف الأولي للتعرض.

تُعتبر إتماليات التخلف عن السداد إستشرافية ، ويستخدم البنك المنهجيات والبيانات ذاتها المستخدمة في قياس مخصصات الخسارة الإتمانية المتوقعه.

إن العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان تنعكس في نماذج إتمالية التخلف عن السداد في الوقت المناسب. ومع ذلك ، لا يزال البنك ينظر بشكل منفصل في بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت زيادة كبيرة. وفيما يتعلق بالإقراض للشركات ، فإن هناك تركيز خاص على الأصول التي تشملها "قائمة المراقبة" حيث يدرج التعرض في قائمة المراقبة عندما يكون هناك مخاوف حول تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل. وبشأن إقراض الافراد ، يأخذ البنك في الاعتبار توقعات حصول فترات عدم سداد وتحمل عدم حصوله ، وعلامات الائتمان والأحداث مثل البطالة أو الإفلاس أو الطلاق أو الوفاة.

وحيث أن الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي هي مقياس نسبي ، فإن تغييراً معيناً ، بالقيمة المطلقة ، في إتمالية عدم السداد سيكون أكثر أهمية بالنسبة لأداة مالية ذات إتمالية عدم سداد أولي أقل مقارنةً بأداة مالية ذات إتمالية عدم سداد أعلى.

تعديل وإلغاء الإعتراف بالموجودات المالية

يتم التعديل على الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تنظم التدفقات النقدية لأصل مالي أو يتم تعديلها بطريقة أخرى بين الاعتراف الأولي واستحقاق الأصل المالي . يؤثر التعديل على مبلغ و/ أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما فوراً أو في تاريخ مستقبلي . بالإضافة إلى ذلك ، سيشكل إدخال أو تعديل العهود القائمة لقرض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه التعهدات الجديدة أو المعدلة على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية بناءً على ما إذا كان التعهد مستوفياً أم لا (على سبيل المثال تغيير في الزيادة في معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم فسخ التعهدات) .

يقوم البنك بإعادة التفاوض على القروض مع العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لزيادة التحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد . يتم تيسير شروط سداد القرض في الحالات التي يكون فيها المقترض قد بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية ، وأن يكون خطر هام من التعثر في السداد أو التقصير قد حدث بالفعل ومن المتوقع أن يتمكن المقترض من الوفاء بالشروط المعدلة . تشمل الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد فترة استحقاق القرض ، التغييرات في توقيت التدفقات النقدية للقرض (تسديد الأصل والفائدة) ، تخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الأصل والإعفاء من الفائدة) وتعديلات التعهدات . ينتهج البنك سياسة انتظار وتطبق على إقراض الشركات والأفراد .

عندما يتم تعديل أصل مالي ، يقوم البنك بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الإعتراف . وفقاً لسياسة البنك ، فإن التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف عندما يؤدي إلى اختلاف كبير في الشروط .

- العوامل النوعية ، مثل عدم بقاء التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل على أنها فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI) ، أو التغيير في العملة أو التغيير في الطرف المقابل ، أو مدى التغيير في أسعار الفائدة ، أو الإستحقاق ، أو الموثوق . وإذا كانت هذه لا تشير بوضوح إلى تعديل جوهري ، إذن ؛
- إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية في إطار الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية وفقاً للشروط المعدلة ، وخصم كلا المبلغين على

أساس الفائدة الفعلية الأصلية.

في حالة إلغاء الإعتراف بالأصل المالي ، يتم إعادة قياس مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إلغاء الإعتراف لتحديد صافي القيمة المدرجة للأصل في ذلك التاريخ . إن الفرق بين هذه القيمة المدرجة المعدلة والقيمة العادلة للموجودات المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى ربح أو خسارة عند إلغاء الإعتراف . سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه بناءً على خسائر ائتمانية متوقعة لمدة (12) شهراً باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد قد نشأ من نشأ ائتمانياً . ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخصم كبير لمبلغ القيمة الاسمية المعدل حيث لا يزال هناك خطر كبير للتعثر عن السداد ولم يتم تخفيضه نتيجة التعديل . يراقب البنك مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية ، مثل ما إذا كان المقترض في حالة تعثر سابقة بموجب الشروط الجديدة .

عند تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يؤدي التعديل إلى إلغاء الإعتراف ، يحدد البنك ما إذا كانت مخاطر ائتمان الموجودات المالية قد زادت زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولي من خلال مقارنة:

- إتمالية عدم السداد للفترة المتبقية مقدرة على أساس البيانات عند الاعتراف الأولي والشروط التعاقدية الأصلية ؛ مع
- إتمالية عدم السداد للفترة المتبقية في تاريخ التقرير استناداً إلى الشروط المعدلة.

وبخصوص الموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للبنك ، عندما لا ينتج عن التعديل إلغاء الإعتراف ، فإن تقدير إتمالية عدم السداد يعكس مدى قدرة البنك على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع مراعاة خبرات البنك السابقة من إجراءات التحمل المماثلة ، وكذلك مختلف المؤشرات السلوكية ، بما في ذلك أداء الدفع للمقترض في ظل الشروط التعاقدية المعدلة. إذا بقيت مخاطر الائتمان أعلى بكثير مما كان متوقعاً عند الإعتراف الأولي ، فإن مخصص الخسارة يقاس بمبلغ يساوي الخسارة الإتمانية المتوقعه مدى الحياة. وعموماً ، يقاس مخصص الخسارة للقروض التي يتم تحملها على أساس الخسارة الإتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً عندما يتوفر دليل على تحسن سلوك المقترض في السداد بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الكبيرة السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يسفر التعديل عن إلغاء الاعتراف ، يقوم البنك باحتساب ربح / خسارة التعديل لمقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (باستثناء مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة) . ويقوم البنك بعد ذلك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصل المعدل حيث تُدرج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي .

يقوم البنك بإلغاء الإعتراف بالأصل المالي عند إنتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل ، أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي وكافة المخاطر وعوائد ملكية الموجودات إلى طرف آخر . أما في حالة عدم قيام البنك بالتحويل أو الإحتفاظ بمخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري واستمراره بالسيطرة على الأصل المحول ، يقوم البنك بالإعتراف بحصته المتبقية في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به في حدود المبالغ المتوقع دفعها . أما في حالة إحتفاظ البنك بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول بشكل جوهري ، فإن البنك يستمر بالإعتراف بالأصل المالي وبأية إقتراضات مرهونة للعوائد المستلمة .

عند إلغاء الإعتراف بأصل مالي بالكامل ، يتم الإعتراف بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع كل من المبلغ المستلم والمستحق والمكاسب أو الخسائر المتراكمة والتي تم الإعتراف بها في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في حقوق الملكية في قائمة الدخل ، مع استثناء الاستثمار في حقوق الملكية المحدد الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، حيث لا يتم إعادة تصنيف الربح/ الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الدخل لاحقاً .

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك توقعات معقولة للاسترداد ، مثل عدم قيام العميل بالاشتراك في خطة دفع مع البنك . يقوم البنك بتصنيف الأموال أو المبالغ المستحقة لشطبها بعد استنفاد جميع طرق الدفع الممكنة . ولكن في حال تم شطب التمويل أو الذمم المدينة ، يستمر البنك في نشاط الإنفاذ لمحاولة استرداد الذمة المدينة المستحقة ، والتي يتم إثباتها في قائمة الدخل عند استردادها.

عرض مخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي كما يلي:

- للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كاستقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول؛
- لأدوات الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم إثبات مخصص خسارة في قائمة المركز المالي حيث أن القيمة الدفترية هي بالقيمة العادلة. ومع ذلك ، يتم تضمين مخصص الخسارة كجزء من مبلغ إعادة التقييم في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات
- التزامات القروض وعقود الضمان المالي: كمخصص ؛ و
- عندما تشتمل الأداة المالية على مكون مسحوب وغير مسحوب ، ولا يمكن للبنك تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة على مكون التزام القرض بشكل منفصل عن تلك على المكون المسحوب : فإن البنك يقدم مخصص خسارة مجمع لكلا المكونين. يُعرض المبلغ المجمع كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للمكون المسحوب. تُعرض أي زيادة في مخصص الخسارة عن المبلغ الإجمالي للمكون المسحوب كمخصص.

إنخفاض قيمة الموجودات المالية

السياسة سارية المفعول حتى 31 كانون الأول 2017 الخاصة بمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) تدني الموجودات المالية

يتم تقييم الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة للتأكد من وجود مؤشرات الخسارة المسجلة للإنخفاض في القيمة في نهاية كل فترة مالية. يتم الاعتراف بالانخفاض في قيمة الموجودات المالية عندما يكون هناك دليل موضوعي، نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد التسجيل المبدئي للموجودات المالية، أدى إلى تأثير التدفقات النقدية المستقبلية المقدر للأصل.

قد يتضمن الدليل الموضوعي للخسارة المسجلة للإنخفاض ما يلي

- صعوبة مالية كبيرة للمصدر أو الطرف المقابل،
- الإخلال بالعقد، مثل التقصير أو التأخر في سداد مدفوعات الفائدة أو المدفوعات الرئيسية،
- أن يصبح من المحتمل أن يكون المقترض سوف يُقدم على الإفلاس أو إعادة الهيكلة المالية، أو
- اختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب صعوبات مالية.

تمثل قيمة الانخفاض في القيمة الفرق بين قيمة الموجودات المالية الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدر والتي تعكس الضمانات والرهونات، مخصومة بنسبة الفائدة الأصلية.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة مباشرةً بمقدار خسارة الانخفاض في القيمة، باستثناء القروض والسلف وودائع وأرصدة لدى المصارف حيث يتم تخفيض القيمة الدفترية باستخدام حساب المخصص، وفي حال إعتبار القرض غير ممكن تحصيله، يتم شطب هذه القروض مقابل حساب المخصص، ويتم إضافة المبالغ المستردة عن ديون تم شطبها في وقت سابق إلى حساب المخصص، ويتم الاعتراف بالتغيرات على القيمة الدفترية لحساب المخصص في قائمة الدخل.

إذا إنخفض مبلغ خسارة الإنخفاض في القيمة، في فترة لاحقة، وكان من الممكن أن يكون الإنخفاض ذو صلة بشكل موضوعي بحدث وقع بعد الإعراف بالإنخفاض في القيمة، يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة المعترف بها في السابق وذلك من خلال قائمة الدخل إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه القيمة الدفترية للموجودات المالية، في تاريخ عكس الإنخفاض في القيمة، التكلفة المطفأة في حالة عدم الاعتراف بالإنخفاض في القيمة.

التسهيلات الإئتمانية

تحتسب مخصصات خاصة لتدني قيمة القروض والسلف والأنشطة التمويلية للعملاء على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للقروض والسلف والمبلغ الممكن استرداده منها ، وهو صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المستقبلية مخصومة بأسعار الفائدة الأصلية. إذا كان لأي قرض سعر فائدة متغير ، يكون سعر الخصم لقياس أي خسارة من التدني في القيمة هو سعر الفائدة الفعّال حالياً. إن احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية التقديرية المستقبلية لموجودات مالية مضمونة يعكس التدفقات النقدية التي قد تنتج عن حجز الرهن ناقصاً تكاليف الحصول على الضمان المرهون وبيعها ، سواء كان حجز الرهن محتملاً أو غير محتمل.

يتم الإعراف بالخسائر الناتجة عن التدني في قيمة القروض والسلف والأنشطة التمويلية في قائمة الدخل تحت بند " مخصص التدني في قيمة القروض والسلف " ، ويتم شطب القروض والسلف والأنشطة التمويلية للعملاء مقابل المخصصات المحددة لها، وذلك بعد استنفاد كافة الإجراءات لإعادة هيكلة القروض وتحصيل تلك المبالغ، وإذا تم تحصيل مبالغ كانت قد تم شطبها سابقاً، فإنه يتم الإعراف بها كإيراد.

التقييم المجمع للقروض والسلف

عندما يتم إعادة تقدير قيمة قروض تم تقييمها بشكل فردي وعند عدم وجود أو تحديد دليل حالي على وجود خسارة ، فإن هناك احتمالية لخسائر مبنية على تقديرات المخاطر وإحتمالية تغير حالة القرض أو أوضاع السوق.

تغطي مخصصات التدني في القيمة الخسائر التي من الممكن أن تتحقق من قروض عاملة فردية والتي تدنت قيمتها في تاريخ قائمة المركز المالي، ولكن لم يتم تحديدها بصفة خاصة على أنها متدنية في القيمة إلا في فترة لاحقة.

يتم إحتساب التدني المتوقع في القيمة من قبل إدارة البنك لكل محفظة محددة الخصائص ، وذلك بحسب متطلبات سلطة النقد الفلسطينية بناءً على الخبرات السابقة ، والتصنيف الإئتماني ، وتغير حالة القروض المتوقع ، وذلك بالإضافة إلى الخسائر الضمنية المقدر والتي تعكس واقع البيئة الإقتصادية ووضع الإئتمان.

المطلوبات المالية وحقوق الملكية

المطلوبات المالية الأخرى، بما في ذلك القروض وودائع العملاء، يتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة، بعد طرح تكاليف المعاملة. وتُقاس المطلوبات المالية الأخرى لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية بما فيها مصاريف الفوائد المسجلة وفقاً لأساس العائد الفعلي.

تصنف أدوات الدين وحقوق الملكية الصادرة إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيب التعاقدية.

إن المطلوبات المالية هي التزام تعاقدي بتسليم نقد أو أصل مالي آخر أو لتبادل أصول مالية أو مطلوبات مالية مع كيان آخر وفق شروط قد تكون غير مواتية للبنك أو عقد سيتم تسويته أو ربما يتم تسويته بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وهو عقد من غير المشتقات حيث يكون البنك ملزم أو قد يكون ملزم بتسليم عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة به ، أو عقد المشتقات على حقوق الملكية الخاصة التي سيتم أو يمكن تسويتها بخلاف تبادل مبلغ محدد من النقد (أو أصل مالي آخر) لعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك توقعات معقولة للاسترداد ، مثل عدم قيام العميل بالاشتراك في خطة دفع مع البنك . يقوم البنك بتصنيف الأموال أو المبالغ المستحقة لشطبها بعد استنفاد جميع طرق الدفع الممكنة . ولكن في حال تم شطب التمويل أو الذمم المدينة ، يستمر البنك في نشاط الإنفاذ لمحاولة استرداد الذمة المدينة المستحقة ، والتي يتم إثباتها في قائمة الدخل عند استردادها.

مطلوبات مالية أخرى

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى ، بما في ذلك الودائع والقروض ، مبدئياً بالقيمة العادلة ، بعد خصم تكاليف المعاملة. وبعد ذلك تُقاس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة .

طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتخصيص مصروفات الفائدة على مدار الفترة ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يخصم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للالتزام المالي ، أو ، عند الاقتضاء ، فترة أقصر ، إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف الأولي. للحصول على تفاصيل حول معدل الفائدة الفعال.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يلغي البنك الاعتراف بالمطلوبات المالية فقط عند الوفاء أو إلغاء أو انتهاء التزامات البنك. كما يُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي ألغى الاعتراف بها والمبلغ المدفوع والمستحق في قائمة الدخل.

عندما يبادل البنك أداة دين واحدة مع المقرض الحالي بأداة أخرى بشروط مختلفة إختلافاً كبيراً ، فإن هذا التبادل يُحتسب كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية ويُعترف بمطلوبات مالية جديدة. وبالمثل ، يعالج البنك التعديل الجوهرى لشروط الإلتزام القائم أو جزءاً منه كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية واعتراف بالإلتزام الجديد. ويفترض أن تختلف الشروط إختلافاً جوهرياً إذا كانت القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية في إطار الشروط الجديدة ، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بالصفافي بعد طرح أي رسوم مستلمة ومخصومة باستخدام المعدل الفعال الأصلي بفارق (10) في المائة على الأقل عن القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية المتبقية للمطلوبات المالية الأصلية

عقود الضمان المالي

عقد الضمان المالي هو العقد الذي يتطلب من المصدر تحرير دفعات محددة لتعويض صاحب الضمان عن أي خسارة يتكبدها من جراء إخفاق المدين في الوفاء بالدفعات عند استحقاقها وفقاً لأحكام أداة الدين.

تُقاس عقود الضمان المالي الصادرة عن البنك بشكل مبدئي بقيمتها العادلة، كما تقاس لاحقاً، إذا لم يتم تحديدها كأداة مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، بالقيمة الأعلى :-

- قيمة الإلتزام بموجب العقد، طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 37، المخصصات والمطلوبات الطارئة والموجودات الطارئة؛ و
- القيمة المعترف بها مبدئياً ناقص، إذا كان مناسباً، الإطفاء الكلي المعترف به طبقاً لسياسات الاعتراف بالدخل.

تسجل أي زيادة في المطلوبات والمتعلقة بالضمانات المالية في قائمة الدخل، ويتم الاعتراف بالأقساط المستلمة في قائمة الدخل تحت "صافي إيرادات الرسوم والعمولات" على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان.

4-3 تحقق الإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات إلى الدرجة التي يحتمل معها أن تتدفق المنافع الاقتصادية للبنك وأن يتم قياس الإيرادات بطريقة موثوقة، كما يجب الإلتزام بمعايير الاعتراف المحددة التالية قبل الاعتراف بأي إيرادات.

تسجل إيرادات ومصروفات الفوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي، ويتم تعليق الفائدة على القروض المتعثرة عندما يصبح من المشكوك فيه تحصيل هذه الفائدة أو المبلغ الأصلي للقرض.

يتم إطفاء أتعاب الإدارة وإيرادات العمولة من ترتيبات القروض المشتركة على مدى فترة القرض باستخدام طريقة العائد الفعلي. تتحقق إيرادات العمولات والرسوم البنكية الأخرى في تاريخ المعاملة التي ينتج عنها الإيراد، وتتحقق الإيرادات من أرباح الأسهم وصناديق الاستثمار عندما يتم إعلان الحق في استلام توزيعات الأرباح.

يتم تسجيل مدفوعات الإيجار التشغيلي كمصروف على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار، إلا إذا كان هناك أساس منهجي آخر أكثر ملائمة لتوزيع المنافع الاقتصادية من الأصل المستأجر على فترة الإيجار. يتم الاعتراف بالالتزامات الإيجارية المحتملة التي تظهر ضمن عقود الإيجار التشغيلية كمصروف في الفترة التي استحدثت بها.

في حالة استلام حوافز إيجار لإبرام عقود إيجار تشغيلية، فإنه يتم الاعتراف بتلك الحوافز كمطلوبات. يتم الاعتراف بإجمالي المنافع من الحوافز كتخفيض لمصروف الإيجار على أساس القسط الثابت، إلا إذا كان هناك أساس منهجي آخر أكثر ملائمة لتوزيع المنافع الاقتصادية من الأصل المستأجر على مدى فترة الإيجار.

5-3 ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأي تدني في قيمتها، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها (يتم الاستهلاك بمعدلات تتراوح بين 2% إلى 20% سنوياً).

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل.

يتم مراجعة العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغيير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغيير في التقديرات.

يتم إستبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها أو عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من إستخدامها أو من التخلص منها .

يجري البنك في نهاية كل فترة مالية مراجعة على القيم المدرجة للأصول لتحديد وجود أي مؤشرات تدل على تعرض الأصول لانخفاض القيمة. في حال ظهور مثل هذه المؤشرات، يتم تقدير القيمة المستردة للأصول لكي يتم تحديد مدى الخسارة، (إن وجدت). وفي حال يصعب فيها تقدير القيمة المستردة لأي من الأصول الفردية، يقوم البنك بتقدير القيمة المستردة لوحدة توليد النقد التابعة للأصل. عندما يمكن تحديد أساساً معقولاً وثابتاً للتوزيع، تُوزع الأصول التجارية أيضاً إلى وحدات توليد النقد الفردية، أو يتم توزيعها بخلاف ذلك إلى أصغر وحدة من وحدات توليد النقد يمكن لها تحديد أساساً معقولاً وثابتاً للتوزيع.

6-3 اندماج الأعمال

تتم محاسبة تملك الأعمال التجارية باستخدام طريقة الشراء. ويتم قياس البديل المنقول ضمن اندماج الأعمال بالقيمة العادلة، والتي يتم حسابها على أنها مجموع القيم العادلة للأصول التي تنقلها الشركة بتاريخ التملك، والمطلوبات التي تتحملها الشركة إلى مالكي المنشأة المشتراة السابقين بالإضافة إلى حصص حقوق الملكية التي أصدرتها الشركة في مقابل السيطرة على المنشأة المشتراة. يتم الاعتراف بالتكاليف المتعلقة بعمليات التملك في الربح أو الخسارة عند تكبدها.

في تاريخ التملك، يتم الاعتراف بالأصول المستملكة القابلة للتحديد والمطلوبات المضمونة بقيمتها العادلة.

يتم قياس الشهرة بتحديد الزيادة في البديل المنقول، ومقدار أي ملكية غير مسيطرة في المنشأة المشتراة، والقيمة العادلة لحصة حقوق الملكية للشركة المشتري التي كانت تحتفظ بها سابقاً في المنشأة المشتراة (إن وجدت) على صافي مبالغ الأصول المستملكة القابلة للتحديد والمطلوبات المضمونة بتاريخ التملك. في حال، بعد إعادة التقييم، تجاوز صافي مبالغ الأصول المستملكة القابلة للتحديد والمطلوبات المضمونة بتاريخ التملك مجموع البديل المنقول ومبالغ أي ملكية غير مسيطرة في المنشأة المشتراة والقيمة العادلة لحصة حقوق الملكية للشركة المشتري التي كانت تحتفظ بها سابقاً في المنشأة المشتراة (إن وجدت)، يتم الاعتراف بالزيادة مباشرة في الربح أو الخسارة كربح شراء بسعر منخفض.

إن الملكية غير المسيطرة والتي هي حصة ملكية حالية وتخول مالكيها إلى حصة تناسبية من صافي أصول المنشأة في حالة التصفية يمكن قياسها بشكل أولي إما بالقيمة العادلة أو بالحصة التناسبية للملكية غير المسيطرة من المبالغ المعترف بها لصافي الأصول القابلة للتحديد في المنشأة المشتراة. يتم اختيار أساس القياس على أساس المعاملة تلو المعاملة. يتم قياس الأنواع الأخرى من الملكية غير المسيطرة بالقيمة العادلة أو على أساس المعايير المحددة في معيار دولي آخر للتقارير المالية، عندما يكون ذلك مناسباً.

عندما يشتمل البديل المنقول بواسطة الشركة في اندماج الأعمال على موجودات أو مطلوبات ناتجة عن ترتيب بديل محتمل، يتم قياس البديل المحتمل بالقيمة العادلة في تاريخ تملكه ويتم إدراجه كجزء من البديل المنقول في اندماج الأعمال. يتم تعديل التغيرات في القيمة العادلة للبديل المحتمل والتي يمكن اعتبارها تعديلات فترة القياس بأثر رجعي، مع عمل تعديلات مقابلة على الشهرة. إن تعديلات فترة القياس هي التعديلات التي تنشأ عن معلومات إضافية يتم الحصول عليها خلال 'فترة القياس' (والتي لا يمكن أن تتجاوز سنة واحدة اعتباراً من تاريخ التملك) حول الوقائع والظروف السائدة بتاريخ التملك.

إن المحاسبة اللاحقة للتغيرات في القيمة العادلة للبديل المحتمل والتي لا يمكن اعتبارها تعديلات فترة القياس تعتمد على كيفية تصنيف البديل المحتمل. لا تتم إعادة قياس البديل المحتمل والمصنف كحقوق ملكية في تواريخ تقارير لاحقة، ويتم حساب التسوية اللاحقة له ضمن حقوق الملكية. يتم إعادة قياس البديل المحتمل والمصنف على أنه أحد الأصول أو المطلوبات في تواريخ تقارير لاحقة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) أو معيار المحاسبة الدولي رقم (37) المخصصات، المطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة، حسبما يكون ملائماً، مع الاعتراف بالربح أو الخسارة المقابلة في الأرباح أو الخسائر.

في حال تمت عملية اندماج الأعمال على مراحل، يعاد قياس مصالح الشركة السابقة في المنشأة المستحوذ عليها لقيمتها العادلة كما في تاريخ الاستحواذ (أي بتاريخ انتقال السيطرة على المنشأة المستحوذ عليها إلى الشركة)، ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر، إن وجدت، في قائمة الدخل. يتم إعادة تصنيف المبالغ الناشئة عن المصالح في المنشأة المستحوذ عليها قبل تاريخ الاستحواذ، والتي تم الاعتراف بها مسبقاً في بنود الدخل الشامل الأخرى، إلى أرباح أو خسائر إذا كانت المعالجة ملائمة في حال تم استبعاد هذه المصالح.

في حال عدم انتهاء المحاسبة الأولية عن اندماج الأعمال لنهاية الفترة المالية التي حصل فيها الاندماج، تسجل الشركة المبالغ المؤقتة للبنود التي لم يتم إنتهاء عملية المحاسبة عنها. يتم تعديل هذه المبالغ المؤقتة خلال فترة القياس، أو يتم الاعتراف بموجودات أو مطلوبات إضافية لتعكس المعلومات الجديدة التي تم الحصول عليها حول الحقائق والظروف السائدة بتاريخ الاستحواذ، إن توفرت، والتي من شأنها التأثير على المبالغ المعترف بها كما في ذلك التاريخ.

7-3 التقاص

يتم اجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية واطهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص او يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

8-3 الموجودات غير الملموسة - الشهرة

يتم تسجيل الشهرة بالتكلفة التي تمثل الزيادة في تكلفة امتلاك او شراء الاستثمار في الشركة الحليفة او التابعة عن حصة البنك في القيمة العادلة لصافي موجودات تلك الشركة بتاريخ الامتلاك ، يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات تابعة في بند منفصل كموجودات غير ملموسة، أما الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات حليفة فتظهر كجزء من حساب الاستثمار في الشركة الحليفة ويتم لاحقاً تخفيض تكلفة الشهرة بأي تدني في قيمة الاستثمار.

يتم توزيع الشهرة على وحدة/وحدات توليد النقد لأغراض اختبار التدني في القيمة.

يتم إجراء اختبار لقيمة الشهرة في تاريخ اعداد القوائم المالية ويتم تخفيض قيمة الشهرة إذا كانت هناك دلالة على أن قيمة الشهرة قد تدنت وذلك في حال كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة لوحدة/لوحدة توليد النقد التي تعود لها الشهرة أقل من القيمة المسجلة في الدفاتر لوحدة / وحدات توليد النقد ويتم تسجيل قيمة التدني في قائمة الدخل.

9-3 انخفاض قيمة الأصول الملموسة

تقدّر القيمة المستردة بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع أو القيمة الناتجة من الاستخدام، أيهما أعلى. عند تقييم القيمة المستخدمة فإن التدفقات النقدية المقدرة يتم خصمها لقيمتها الحالية باستخدام نسبة خصم تعكس قيمتها النقدية الحالية في السوق والمخاطر المتعلقة بالأصل والتي لم يتم تعديل التوقعات المستقبلية للتدفقات النقدية الخاصة بها.

أما إذا كانت القيمة المستردة المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من قيمته الحالية، يتم خفض القيمة الحالية للأصل (أو وحدة توليد النقد) للوصول إلى قيمته المستردة. تحمل خسائر انخفاض القيمة على قائمة الدخل إلا إذا كان الأصل قد تم إعادة تقييمه وفي هذه الحالة فإن خسارة الانخفاض في القيمة تعامل كإعارة في إعادة التقييم.

في حال تم لاحقاً عكس خسارة انخفاض القيمة، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى أن تصل للقيمة المقدرة المستردة على أن لا تكون الزيادة أعلى من القيمة المدرجة فيما لو لم يكن هناك انخفاض في قيمة الأصل (وحدة توليد النقد) في السنوات السابقة. يتم تسجيل عكس خسارة الانخفاض في القيمة في قائمة الدخل إلا إذا كان الأصل قد تم إعادة تقييمه، وفي هذه الحالة فإن عكس خسارة الانخفاض في القيمة تعامل كزيادة في إعادة التقييم.

10-3 العقارات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون بعض العملاء

تدرج العقارات التي آلت ملكيتها للبنك مقابل سداد ديون ضمن قائمة المركز المالي تحت بند " موجودات أخرى " وذلك بصافي القيمة التي آلت بها للبنك ، وفي حالة انخفاض القيمة العادلة لهذه

14-3 العملات الأجنبية

إن القوائم المالية يتم عرضها بالدولار الأمريكي والذي هو عملة البيئة الإقتصادية السائدة التي يمارس بها البنك نشاطاته (العملة الوظيفية). ويتم الاعتراف بالعملات التي تتم بعملة غير العملة الوظيفية للمنشأه بأسعار تواريخ المعاملات في نهاية كل فترة تقرير. يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ المركز المالي والمعلنة من سلطة النقد الفلسطينية، ويتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل. يتم تسجيل فروقات التحويل لبند الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغيير في القيمة العادلة.

15-3 النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: الأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب.

16-3 استثمار في شركات حليفة

الشركة الحليفة هي تلك الشركة التي يمارس البنك فيها تأثيراً فعالاً على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية، وهي ليست شركة تابعة أو مشروع مشترك، وتظهر الإستثمارات في الشركات الحليفة بموجب طريقة حقوق الملكية. يتم احتساب الإستثمارات في الشركة الحليفة بإستخدام طريقة حقوق الملكية ويتم الاعتراف مبدئياً بالتكلفة متضمنة تكاليف المعاملات. يتم إختبار المبلغ المدرج للإستثمار(بما في ذلك الشهرة) لإنخفاض القيمة وفقاً للمعيار المحاسبي رقم 36 (انخفاض قيمة الموجودات).

يتم قيد توزيعات الأرباح من الشركات الحليفة بموجب طريقة حقوق الملكية.

17-3 معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أوخدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم إستعمالها من قبل المدير العام وصانعي القرار لدى البنك. القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أوخدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

تستخدم الإيرادات والمصاريف المتعلقة مباشرة بكل قطاع في تحديد أداء قطاعات التشغيل. إن التقارير الداخلية تعنى بالتركزات الائتمانية وتحليل نتائج الأعمال حسب قطاعات الأعمال والقطاعات الاقتصادية والجغرافية.

العقارات عن القيمة التي آلت بها للبنك فإنه يتم تحميل الخسائر غير المحققة على قائمة الدخل. وذلك في حدود الخسائر غير المحققة التي سبق تحميلها. وفي حالة ارتفاع القيمة العادلة لهذه العقارات مستقبلاً، يتم إضافة الأرباح غير المحققة إلى قائمة الدخل وذلك في حدود الخسائر غير المحققة التي سبق تحميلها.

حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2/2015)، يجب على البنك بيع كافة العقارات التي آلت له ملكيتها وفاء للديون خلال فترة لا تتجاوز سنتين ويمكن تمديد خمس سنوات بموافقة سلطة النقد الفلسطينية، وإن أي تمديد لفترات لاحقة أو الاستملاك يتم وفقاً لموافقات سلطة النقد الفلسطينية، وفي حال عدم قيام البنك بالتخلص من الممتلكات خلال الفترة القانونية يتم أخذ مخصص 100% من قيمة الحيازة وعكس أثر ذلك على القوائم المالية.

11-3 مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

يتم أخذ مخصص للإلتزامات المترتبة على البنك من تعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً للنظام الداخلي في البنك والمعتمد من قبل وزارة العمل الفلسطينية. تسجل المبالغ الواجب إقتطاعها على حساب الدخل وتسجل التعويضات المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص تعويض نهاية الخدمة.

12-3 المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ المركز المالي ناشئة عن أحداث سابقة وان تسديد الإلتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه. يقوم البنك بتكوين مخصصات خصماً على قائمة الدخل لأي التزامات أو مطالبات محتملة وفقاً للقيمة المقدرة لها وإحتمالات تحققها بتاريخ المركز المالي.

13-3 الضرائب

تمثل الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة .

- الضرائب المستحقة

تحسب الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية لان الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة او مصروفات غير قابلة للتوزيع في السنة المالية وانما في سنوات لاحقة او الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة او مقبولة للتوزيع لاغراض ضريبية.

- الضرائب المؤجلة

تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في مناطق السلطة الفلسطينية.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو إستردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة بإستخدام طريقة الإلتزام بقائمة المركز المالي وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الإلتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة .

يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً. إرتأت الإدارة عدم قيد الضرائب المؤجلة لسنة 2018 و2017 لإعتقادها بعدم الإستفادة منها ضريبياً.

4- الإفتراضات المحاسبية الهامة والتقديرات غير المؤكدة

- الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

ان اعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من ادارة البنك القيام باجتهادات وتقديرات وافتراضات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية وكذلك الافصاح عن الالتزامات المحتملة . كما ان هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الايرادات والمصاريف والمخصصات بشكل عام والخسائر الائتمانية المتوقعة وكذلك في التغييرات في القيمة العادلة التي تظهر في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية . وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك اصدار احكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. ان التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وان النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغييرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

يتم مراجعة الاجتهادات والتقديرات والافتراضات بشكل دوري ، ويتم قيد أثر التغيير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغيير في حال كان التغيير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغيير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغيير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغيير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية.

في اعتقاد إدارة البنك بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية معقولة ومفصلة على النحو التالي :

التدني في قيمة العقارات المستملكة

يتم قيد التدني في قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني في قيمة الاصل، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري.

الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة

تقوم الادارة باعادة تقدير الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الاصول وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل للسنة .

ضريبة الدخل

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم احتساب واثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.

مخصص القضايا

يتم تكوين مخصص لمواجهة أية التزامات قضائية محتملة استناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في البنك والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل ويعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم احتساب وتكوين مخصص تعويض نهاية الخدمة والذي يمثل التزامات البنك تجاه الموظفين وفقاً للنظام الداخلي في البنك والمعتمد من قبل وزارة العمل الفلسطينية.

الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة

تقوم الادارة بمراجعة الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل للسنة.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتطلب من إدارة البنك استخدام إجهادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان للموجودات المالية بعد الاعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الائتمان المتوقعة. ان أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدارة البنك مفصلة ضمن إيضاحات القوائم المالية المرفقة.

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال. يحدد البنك نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء الموجودات. يراقب المصرف الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها. وتعتبر المراقبة جزءاً من التقييم المتواصل للبنك حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسباً ، وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغييراً مستقبلياً لتصنيف تلك الموجودات.

زيادة هامة في مخاطر الائتمان

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً لموجودات المرحلة الأولى ، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات من المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة. ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية في حال زيادة مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي. لا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ما الذي يشكل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. وعند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير ، يأخذ البنك في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المستقبلية المعقولة والمدعومة. ان التقديرات المستخدمة من قبل إدارة البنك المتعلقة بالتغيير المهم في مخاطر الائتمان والتي تؤدي إلى تغيير التصنيف ضمن المراحل الثلاث (1 و 2 و 3) موضحة بشكل مفصل ضمن إيضاحات القوائم المالية المرفقة.

إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي ، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (مثل نوع الأداة ، درجة مخاطر الائتمان ، نوع الضمانات، تاريخ الاعتراف الأولي ، الفترة المتبقية لتاريخ الإستحقاق ، الصناعة ، الموقع الجغرافي للمقرض، الخ). يراقب البنك مدى ملائمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان، تكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حاوية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.

إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ

يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ أكثر شيوعاً عندما يحدث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الكبيرة) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتراوح مدتها بين (12) شهراً إلى آخر ، أو العكس ، ولكنها قد تحدث أيضاً ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً أو مدى الحياة ولكن مقدار تغييرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظراً لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ.

النماذج والافتراضات المستخدمة

يستخدم البنك نماذج وافتراضات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة . يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج ، والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

شركة بنك القدس المساهمة العامة المحدودة

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018

5- نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
161,702,759	140,177,924	نقد في الخزينة والصناديق
		أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية:
72,687,845	83,670,942	متطلبات الإحتياطي الإلزامي النقدي
23,100,396	28,297,940	أرصدة لدى سلطة النقد
257,491,000	252,146,806	

* بحسب التعميم رقم (67/ 2010) الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية لكافة البنوك العاملة في فلسطين بتاريخ 5 تموز 2010، يتعين على البنك الإحتفاظ لدى سلطة النقد الفلسطينية بإحتياطي إلزامية بنسب مئوية تعادل 9% من كافة ودائع العملاء ولجميع العملات، كما تقرر بحسب التعميم المشار اليه تحويل 20% من الإحتياطي الإلزامي كرصيد متحرك يضاف إلى الحسابات الجارية لدى سلطة النقد وبقاء 80% من الإحتياطي الإلزامي كحساب ثابت وذلك تمهيداً لتطبيق نظام التسوية. لا تدفع سلطة النقد فوائد على هذه الإحتياطي.
بحسب التعليمات رقم (2/2012) الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية لكافة البنوك العاملة في فلسطين بتاريخ 21 آذار 2012 فقد تقرر تخفيض قيمة الرصيد القائم للتسهيلات الممنوحة لبعض القطاعات الاقتصادية داخل مدينة القدس من وعاء الإحتياطي الإلزامي.

تعتبر أرصدة الإحتياطي الإلزامي أرصدة مقيدة السحب

6- أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
17,195,804	--	بنوك ومؤسسات مصرفية داخل فلسطين:
		أرصدة لدى بنوك محلية جارية
1,199,800	60,143,436	أرصدة لدى بنوك محلية لاجل تستحق خلال 3 شهور
18,395,604	60,143,436	
		بنوك ومؤسسات مصرفية خارج فلسطين:
34,586,587	56,731,702	أرصدة لدى بنوك خارج فلسطين جاري
18,988,066	36,977,462	أرصدة لدى بنوك خارج فلسطين لاجل تستحق خلال 3 شهور
--	7,052,186	أرصدة لدى بنوك خارج فلسطين لاجل تستحق أكثر من 3 شهور
53,574,653	100,761,350	
71,970,257	160,904,786	الإجمالي
--	(101,500)	مخصص خسائر إئتمانية متوقعة
71,970,257	160,803,286	الصافي

بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد كما في 31 كانون الأول 2018 مبلغ 43,591,226 دولار أمريكي و 34,586,587 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2017.

بلغت الأرصدة مقيدة السحب كما في 31 كانون الأول 2018 مبلغ 532,007 دولار أمريكي و 143,414 دولار أمريكي كما في 31 كانون أول 2017.

فيما يلي الحركة على أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية خلال السنة :

المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)	المرحلة (1)	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
71,970,257	--	--	71,970,257	الرصيد كما في بداية السنة
88,934,529	--	--	88,934,529	الحركة خلال العام
160,904,786	--	--	160,904,786	الرصيد كما في نهاية السنة

لا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) أو أرصدة معدومة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018.

أ- تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

يصنف البنك الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي إما كأصل مالي أو إلتزام مالي أو كأداة ملكية وفقاً لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة. يخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في القوائم المالية لجوهرها وليس لشكلها القانوني.

ويحدد البنك التصنيف عند الاعتراف المبدئي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد ، إن أمكن وكان مناسباً ، في تاريخ كل قائمة مركز مالي .

وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية، يُعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات البنك بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية. ويستعين البنك عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (1)، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بمقيمين مستقلين مؤهلين مهنيًا. ويعمل البنك بتعاون وثيق مع المقيمين المؤهلين الخارجيين لوضع تقنيات تقييم وبيانات مناسبة على نموذج تقدير القيمة العادلة.

ب- قياس القيمة العادلة

في حال تعذر الحصول من الأسواق النشطة على القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي ، يتم تحديد تلك القيم العادلة بالاستعانة بمجموعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استعمال نماذج حسابية. ويتم التحصل على البيانات المدخلة لتلك النماذج من بيانات السوق ، إن أمكن. وفي غياب تلك البيانات السوقية ، فيتم تحديد القيم العادلة عن طريق اتخاذ أحكام. وتتضمن تلك الأحكام اعتبارات السيولة والبيانات المدخلة للنماذج مثل تقلب المشتقات ونسب الخصم ذات مدى أطول ونسب الدفعات المسبقة ونسب التعثر في السداد بشأن الأوراق المالية المدعومة بالموجودات. وتعتقد الإدارة أن تقنيات التقييم المستخدمة التي تم إختيارها هي مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية :

تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات والنظرة المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة ، يستخدم البنك معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.

احتمالية التعثر

تشكل احتمالية التعثر مدخلًا رئيسيًا في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديرًا لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فتره زمنية معينة ، والتي تشمل إحتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

الخسارة بإفترض التعثر

تعتبر الخسارة بإفترض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وهو يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول تحصيلها، مع الأخذ في الإعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية والتعديلات الائتمانية المتكاملة.

قياس القيمة العادلة وإجراءات التقييم

عند تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يستخدم البنك ، بيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (1) ، يجري البنك التقييمات بالاستعانة بنماذج تقييم مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

المجموع دولار أمريكي	2018			
	المرحلة (3) دولار أمريكي	المرحلة (2) دولار أمريكي	المرحلة (1) دولار أمريكي	
--	--	--	--	الرصيد في بداية السنة (قبل التعديل)
76,548	--	--	76,548	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) المتعلق بالتدني - إيضاح رقم (2)
76,548	--	--	76,548	الرصيد المعدل في بداية السنة
24,952	--	--	24,952	صافي الخسائر الائتمانية المتوقعة للسنة
101,500	--	--	101,500	الرصيد في نهاية السنة

7- تسهيلات ائتمانية مباشرة

2017 دولار أمريكي	2018 دولار أمريكي	
566,270,781	633,710,432	قروض جاري مدين ومكشوفي الطلب كميبيالات مخصصة
85,967,109	74,056,839	
11,294,296	11,159,851	
663,532,186	718,927,122	
(368,380)	(773,872)	ينزل: فوائد وعمولات معلقة
(4,645,843)	(20,349,745)	مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة
658,517,963	697,803,505	الصافي

• يمثل رصيد الكميبيالات والقروض بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً وبالباغة 2,266,493 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018 (مقابل 2,686,066 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2017).

• بلغت التسهيلات الائتمانية المصنفة بعد تنزيل الفوائد المعلقة مبلغ 45,017,990 دولار أمريكي أي ما نسبته 6.26% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2018 مقابل 16,468,575 دولار أمريكي أي ما نسبته 2.48% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2017.

• بلغت قيمة الديون المتعثرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2018 مبلغ 25,076,586 دولار أمريكي مقارنة مع مبلغ 14,334,539 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2017.

• بلغت قيمة التسهيلات الائتمانية التي مضي على تعثرها أكثر من 6 سنوات 8,803,680 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018 و مبلغ 9,035,530 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2017.

• بلغ إجمالي القروض وحسابات الجاري مدين الممنوحة للسلطة الوطنية الفلسطينية ووزاراتها مبلغ 25,225,150 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018 أي ما نسبته 3.51% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة مقابل مبلغ 33,014,970 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2017 أي ما نسبته 4.98% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة.

• بلغت القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات الائتمانية مبلغ 411,503,711 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018 مقابل مبلغ 130,741,240 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2017.

• بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لموظفي القطاع العام 191,090,791 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018 أي ما نسبته 26.58% من إجمالي التسهيلات الممنوحة ومبلغ 185,570,219 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2017 أي ما نسبته 27.97% من إجمالي التسهيلات الممنوحة.

• بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لغير المقيمين 13,116,581 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018 و مبلغ 3,517,754 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2017.

2017 دولار أمريكي	2018 دولار أمريكي	فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة خلال السنة:
503,106	368,380	الرصيد في بداية السنة
283,902	480,566	فوائد معلقة خلال السنة
(22,123)	(75,074)	فوائد محولة للإيرادات
(395,820)	--	فوائد معلقة على تسهيلات امضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات
(685)	--	فروقات عملة
368,380	773,872	الرصيد في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال السنة:

2017 دولار أمريكي	2018 دولار أمريكي	المرحلة (3) دولار أمريكي	المرحلة (2) دولار أمريكي	المرحلة (1) دولار أمريكي	
4,554,172	4,645,843	4,645,843	--	--	الرصيد في بداية السنة (قبل التعديل)
--	10,664,808	--	7,411,439	3,253,369	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) المتعلق بالتدني
4,554,172	15,310,651	4,645,843	7,411,439	3,253,369	الرصيد المعدل في بداية السنة
3,853,804	10,977,417	10,977,417	--	--	الاضافات على مرحلة 3
(1,689,869)	(2,480,809)	(2,480,809)	--	--	الاستردادات على مرحلة 3
--	(3,428,289)	--	(2,443,899)	(984,390)	صافي إستردادات وتناقلات من مخصص تدني تسهيلات من المرحلة الأولى والثانية
2,163,935	5,068,319	8,496,608	(2,443,899)	(984,390)	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
--	(2,447)	(2,447)	--	--	مخصص تم شطبه مقابل تسهيلات ائتمانية معدومة
(2,257,393)	(6,556)	(6,556)	--	--	استبعاد مخصص تدني تسهيلات مضي على تعثرها أكثر من 6 سنوات
185,129	(20,222)	(20,222)	--	--	تعديلات خلال السنة وتعديلات فرق عملة
4,645,843	20,349,745	13,113,226	4,967,540	2,268,979	الرصيد في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة التي مضي على تعثرها أكثر من 6 سنوات:

2017 دولار أمريكي	2018 دولار أمريكي	
6,567,622	8,833,393	الرصيد في بداية السنة
2,257,393	6,556	المحول من مخصص تدني تسهيلات مضي على تعثرها أكثر من 6 سنوات
-	(9,823)	ديون معدومة
(321,072)	(406,711)	الاستيعادات
329,450	(84,284)	فروقات عملة
8,833,393	8,339,131	الرصيد في نهاية السنة

توزيع التسهيلات الإئتمانية (قبل تنزيل مخصص التدني) وبعد تنزيل الفوائد المعلقة على القطاعات الاقتصادية :

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
33,014,970	25,225,150	قطاع عام
33,014,970	25,225,150	السلطة الوطنية الفلسطينية
		مجموع القطاع العام
		قطاع خاص
		العقارات و الانشاءات
		الانشاءات
28,505,038	40,248,136	سكن للاقامة وتحسين ظروف المسكن
2,994,298	47,338,235	عقارات تجارية واستثمارية
11,814,969	9,587,498	المجموع
43,314,305	97,173,869	الأراضي
		للاستثمار
8,921,443	8,280,132	قطاع الصناعة والتعدين
		الصناعة
46,455,704	62,983,580	قطاع التجارة العامة
		تجارة داخلية
140,994,550	168,715,270	قطاع الزراعة والثروة الحيوانية
		الزراعة
8,645,770	9,254,784	الثروة الحيوانية
27,844,592	33,744,443	المجموع
36,490,362	42,999,227	قطاع السياحة والمطاعم والفنادق الأخرى
12,644,130	12,426,236	النقل والمواصلات
2,246,800	6,159,038	قطاع الخدمات
		الخدمات المالية
28,387,253	23,255,258	قطاع الخدمات العامة
		الاتصالات
2,423,876	4,589,654	الصحة
643,407	700,048	التعليم
5,330,474	5,691,548	المرافق العامة
5,513,233	3,813,228	أصحاب المهن
40,281,862	34,248,150	المجموع
54,192,852	49,042,628	تمويل شراء سيارات
17,019,648	14,890,079	تمويل السلع الاستهلاكية
		بطاقات الائتمان
5,846,546	10,360,571	أخرى
227,771,661	190,777,173	أخرى في القطاع الخاص
5,863,582	5,865,039	المجموع
239,481,789	207,002,783	إجمالي تسهيلات القطاع العام والخاص
663,163,806	718,153,250	

فيما يلي الحركة على بنود التسهيلات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018:

المجموعة	المرحلة (3)	المرحلة (2)	المرحلة (1)	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
267,043,092	8,343,934	87,631,956	171,067,202	للأفراد
				إجمالي التعرضات في بداية السنة
30,483,277	1,409,151	1,754,711	27,319,415	التعرضات الجديدة خلال السنة
(41,604,227)	(1,029,452)	(5,645,720)	(34,929,055)	التعرضات المسددة خلال السنة
(1,190,133)	(1,265,116)	(24,491,980)	24,566,963	ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى
(1,374,567)	(474,227)	15,768,680	(16,669,020)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
(499,375)	4,789,370	(5,185,015)	(103,730)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
(3,064,075)	3,050,027	(13,908,315)	7,794,213	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
(9,823)	(9,823)	--	--	التعرضات المعدومة
252,848,244	11,763,837	69,832,632	171,251,775	إجمالي التعرضات في نهاية السنة
المجموعة	المرحلة (3)	المرحلة (2)	المرحلة (1)	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
163,772,719	2,077,051	14,423,492	147,272,176	للشركات الكبرى
				إجمالي التعرضات في بداية السنة
55,729,007	30,621	112,752	55,585,634	التعرضات الجديدة خلال السنة
(24,002,932)	(79,454)	(268,657)	(23,654,821)	التعرضات المسددة خلال السنة
4,487,511	3,203	(10,243,909)	14,728,217	ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى
(14,799)	(15,016)	15,331	(15,114)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
(164,532)	677,544	(842,076)	--	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
4,308,180	665,731	(11,070,654)	14,713,103	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
-			--	التعرضات المعدومة
199,806,974	2,693,949	3,196,933	193,916,092	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

التسهيلات المضمونة من قبل مؤسسات ضمان القروض:

2018				
نوع التسهيل	المبلغ الممنوح	الرصيد القائم	نسبة تحمل المصرف	الديون المتعثرة
تسهيلات مباشرة	3,146,319	2,288,451	30%	5,720
تسهيلات مباشرة	3,959,632	2,498,919	15%-35%	-
	7,105,951	4,787,370		5,720

2017				
نوع التسهيل	المبلغ الممنوح	الرصيد القائم	نسبة تحمل المصرف	الديون المتعثرة
تسهيلات مباشرة	2,048,447	1,202,416	30%	160,173
تسهيلات مباشرة	1,515,851	1,101,328	15%-35%	-
	3,564,298	2,303,744		160,173

8- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

يمثل هذا البند أسهم مدرجة في بورصة فلسطين بلغت قيمتها العادلة مبلغ 90,506 دولار أمريكي و 103,260 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018 و 2017 على التوالي.

9- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	أسهم مدرجة في أسواق مالية
2,661,829	4,861,144	
396,500	802,336	موجودات مالية غير مدرجة
3,058,329	5,663,480	

إن الحركة التي تمت على احتياطي القيمة العادلة هي كما يلي:

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	الرصيد في بداية السنة
1,734,184	(2,782,374)	
2,482,923	(94,482)	أرباح غير متحققة
(6,999,481)	273,844	أرباح بيع موجودات مالية من خلال الدخل الشامل
(2,782,374)	(2,603,012)	الرصيد في نهاية السنة

المجموعة	المرحلة (3)	المرحلة (2)	المرحلة (1)	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
172,772,724	2,593,458	23,266,253	146,913,013	للشركات الصغرى والمتوسطة
65,466,871	406,836	673,814	64,386,221	إجمالي التعرضات في بداية السنة
(28,172,994)	(1,013,937)	(1,160,881)	(25,998,176)	التعرضات الجديدة خلال السنة
1,538,895	(411,886)	(11,631,594)	13,582,375	التعرضات المسددة خلال السنة
(1,895,837)	(261,022)	10,867,730	(12,502,545)	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
913,623	8,613,055	(6,035,031)	(1,664,401)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
556,681	7,940,147	(6,798,895)	(584,571)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
210,623,282	9,926,504	15,980,291	184,716,487	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

المجموعة	المرحلة (3)	المرحلة (2)	المرحلة (1)	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
26,928,681	125,322	2,752,141	24,051,218	القروض العقارية
6,149,124	26,474	214,161	5,908,489	إجمالي التعرضات في بداية السنة
(2,550,744)	(77,219)	(227,706)	(2,245,819)	التعرضات الجديدة خلال السنة
153,721	(48,103)	(1,708,288)	1,910,112	التعرضات المسددة خلال السنة
(108,537)	-	2,520,981	(2,629,518)	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
(148,773)	233,283	(382,056)	--	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
(103,589)	185,180	430,637	(719,406)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	--	--	--	إجمالي الأثر على حجم التعرضات
30,423,472	259,757	3,169,233	26,994,482	نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
				التعرضات المعدومة
				إجمالي التعرضات في نهاية السنة

المجموعة	المرحلة (3)	المرحلة (2)	المرحلة (1)	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
33,014,970	--	--	33,014,970	الحكومة والقطاع العام
(33,014,970)	--	--	(33,014,970)	إجمالي التعرضات في بداية السنة
25,225,150	--	--	25,225,150	التعرضات المسددة خلال السنة
25,225,150	--	--	25,225,150	التعرضات الجديدة خلال السنة
--	--	--	--	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
--	--	--	--	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
25,225,150	--	--	25,225,150	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
25,225,150	--	--	25,225,150	إجمالي الأثر على حجم التعرضات
				نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
				إجمالي التعرضات في نهاية السنة

10- موجودات مالية بالكلفة المطفأة

31 كانون الأول 2018	سندات مالية حكومية	سندات مالية مدرجة في أسواق مالية	سندات شركات أخرى	المجموع
موجودات مالية بالكلفة المطفأة (محلية)	-	10,770,000	-	10,770,000
موجودات مالية بالكلفة المطفأة (أجنبية)	1,407,835	-	6,357,110	7,764,945
الإجمالي	1,407,835	10,770,000	6,357,110	18,534,945
مخصص خسائر متوقعة	-	-	-	(81,933)
الصافي				18,453,012

31 كانون الأول 2017	سندات مالية حكومية	سندات مالية مدرجة في أسواق مالية	سندات شركات أخرى	المجموع
موجودات مالية بالكلفة المطفأة (محلية)	-	3,770,000	-	3,770,000
موجودات مالية بالكلفة المطفأة (أجنبية)	5,639,145	-	-	5,639,145
الصافي	5,639,145	3,770,000	-	9,409,145

فيما يلي الحركة على موجودات مالية بالكلفة المطفأة خلال السنة :

المجموع	المرحلة (1) إفرادي	المرحلة (2) إفرادي	المرحلة (3)
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	9,409,145	-	-
الحركة خلال السنة	9,125,800	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	18,534,945	-	-

لا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى والثانية والثالثة) أو ارصدة معدومة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة :

2018	المرحلة (1) إفرادي	المرحلة (2) إفرادي	المرحلة (3)	المجموع
الرصيد في بداية السنة (قبل التعديل)	-	-	-	-
آثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) المتعلق بالتدني	31,427	-	-	31,427
الرصيد المعدل في بداية السنة	31,427	-	-	31,427
صافي الخسائر الائتمانية المتوقعة للسنة	50,506	-	-	50,506
ما تم تحويله الى المرحلة (1)	-	-	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة (2)	-	-	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة (3)	-	-	-	-
تعديلات خلال السنة وتعديلات فرق عملة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	81,933	-	-	81,933

شركة بنك القدس المساهمة العامة المحدودة

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018

11- استثمار في شركة حليفة

قيمة الاستثمار 2018	بلد التأسيس	نسبة الملكية	طبيعة النشاط	المجموع
1,433,126	فلسطين	35%	مجال تكنولوجيا المعلومات	1,433,126
1,433,126				1,433,126

* شركة إكسبريس للحلول المتكاملة المساهمة الخصوصية المحدودة تم تسجيلها لدى وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني بتاريخ 28 كانون أول 2010 تحت تسجيل رقم 562508416 وبرأس مال قدرة 1,000,000 دولار أمريكي. تعتبر شركة إكسبريس للحلول المتكاملة شركة متقدمة تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات، وتركز الشركة في إستراتيجيتها على تقديم حلول تكنولوجية ذات جودة وموثوقية عالية للعملاء لمساعدتهم على الحفاظ على الإستمرارية، والإنتاجية، والأمن، وسلامة البيانات ونظمها.

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على قيمة الإستثمار في الشركة الحليفة:

2018	الرصيد في بداية السنة	الإضافات	تخفيض قيمة الإستثمار مقابل حصة البنك من خسائر الشركة الحليفة	الرصيد في نهاية السنة
دولار أمريكي	-	1,569,363	(136,237)	1,433,126

يوضح الجدول التالي ملخص المعلومات المالية المتعلقة باستثمار البنك في شركة حليفة كما في 31 كانون الأول 2018:

شركة إكسبريس للحلول المتكاملة	المرکز المالي للشركة الحليفة:
دولار أمريكي	موجودات غير متداولة
3,354,133	موجودات متداولة
1,208,963	مطلوبات غير متداولة
1,236,706	مطلوبات متداولة
1,209,114	حقوق الملكية
2,117,277	نسبة ملكية البنك
35%	حصة البنك من القيمة الدفترية
741,047	فرق سعر الشراء عن القيمة الدفترية (الشهرة)
692,079	المجموع
1,433,126	حصة البنك من نتائج أعمال الشركة الحليفة:
	نتائج أعمال السنة
(136,237)	بنود الدخل الشامل الآخر
-	

شركة بنك القدس المساهمة العامة المحدودة
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018

	31 كانون الأول 2017	أراضي	مباني	اثاث ومعدات مكتبية	اجهزة وانظمة المعلومات	سيارات	تحسينات المجاور	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
التكلفة								
الرصيد بداية السنة	10,632,276	4,059,034	3,885,329	8,982,641	679,045	14,808,925		43,047,250
إضافات	2,460,503	-	375,700	2,126,834	398,789	920,825		6,282,651
إستبعادات	-	-	(66,890)	(155,796)	(302,000)	(159,005)		(683,691)
الرصيد نهاية السنة	13,092,779	4,059,034	4,194,139	10,953,679	775,834	15,570,745		48,646,210
الإستهلاك المتراكم								
الرصيد بداية السنة	-	641,805	2,172,809	5,423,811	290,669	7,665,333		16,194,427
إضافات	-	81,182	381,419	881,287	82,664	1,169,236		2,595,788
إستبعادات	-	-	(34,187)	(110,659)	(139,912)	(137,579)		(422,337)
الرصيد نهاية السنة	-	722,987	2,520,041	6,194,439	233,421	8,696,990		18,367,878
صافي القيمة الدفترية 31 كانون الأول 2017	13,092,779	3,336,047	1,674,098	4,759,240	542,413	6,873,755		30,278,332

شركة بنك القدس المساهمة العامة المحدودة
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018

12- ممتلكات ومعدات

	31 كانون الأول 2018	أراضي	مباني	اثاث ومعدات مكتبية	اجهزة وانظمة المعلومات	سيارات	تحسينات على المجاور	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
التكلفة								
الرصيد بداية السنة	13,092,779	4,059,034	4,194,139	10,953,679	775,834	15,570,745		48,646,210
إضافات*	-	-	328,345	3,610,109	221,088	1,487,518		5,647,060
إستبعادات	-	-	(288,886)	(577,517)	(51,450)	(300,295)		(1,218,148)
الرصيد نهاية السنة	13,092,779	4,059,034	4,233,598	13,986,271	945,472	16,757,968		53,075,122
الإستهلاك المتراكم								
الرصيد بداية السنة	-	722,987	2,520,041	6,194,439	233,421	8,696,990		18,367,878
إضافات	-	81,181	356,960	1,056,183	108,247	1,236,139		2,838,710
إستبعادات	-	-	(189,574)	(461,328)	(39,767)	(25,685)		(716,354)
الرصيد نهاية السنة	-	804,168	2,687,427	6,789,294	301,901	9,907,444		20,490,234
صافي القيمة الدفترية 31 كانون الأول 2018	13,092,779	3,254,866	1,546,171	7,196,977	643,571	6,850,524		32,584,888

* تتضمن الإيضاحات خلال السنة على الممتلكات والمعدات التي تم تملكها من البنك الأردني الكويتي - فلسطين (إيضاح 13)

13- موجودات غير ملموسة

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
24,244	22,481	الرصيد في بداية السنة
-	35,151	إضافات خلال العام
-	2,360,640	حق الشهرة
(1,763)	(2,056)	إطفاءات خلال السنة
22,481	2,416,216	الرصيد في نهاية السنة

خلال سنة 2018 ، تم توقيع إتفاقية تملك / ضم محفظة بنكية بين شركة بنك القدس المساهمة العامة المحدودة وبين شركة البنك الأردني الكويتي المساهمة العامة المحدودة الأردنية والتي تنص على بيع كافة المحفظة البنكية العائدة للبنك الأردني الكويتي في فلسطين بما فيها من موجوداته ومطلوباته لشركة بنك القدس. بعد الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرسمية ذات العلاقة ، وافق الطرفان على توثيق عملية البيع أصولياً لصالح شركة بنك القدس وبسعر يعادل صافي حقوق الملكية للبنك الأردني الكويتي في فلسطين بتاريخ التملك مطروحاً منه بعض البنود التي تم الإتفاق عليها بين الطرفين وتم تسديد ثمن التملك الإجمالي من خلال إصدار أسهم لصالح البنك الأردني الكويتي بنسبة 10% من رأس مال شركة بنك القدس بعد الزيادة بحيث أن لا تتجاوز نسبة مساهمة البنك الأردني الكويتي 10% من رأس مال شركة بنك القدس. وقيام شركة بنك القدس بتسديد ثمن الصفقة المتبقي لصالح البنك الأردني الكويتي بشكل نقدي.

فيما يلي تفاصيل موجودات ومطلوبات البنك الأردني الكويتي بتاريخ التملك :

دولار أمريكي	
25,049,453	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
3,153,116	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
61,027,712	أرصدة وودائع لدى الإدارة العامة
19,308,346	تسهيلات إئتمانية مباشرة - بالصافي
7,424,253	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
1,903,452	ممتلكات ومعدات - بالصافي
369,390	موجودات أخرى
118,235,722	مجموع الموجودات
	المطلوبات
9,280,320	ودائع الإدارة العامة
60,186,511	ودائع العملاء
1,811,589	تأمينات نقدية
977,897	مطلوبات أخرى
72,256,317	مجموع المطلوبات
45,979,405	صافي الموجودات

إستثمار من قبل شركة بنك القدس (العيني والنقدي):

14,959,150	قيمة الأسهم الممنوحة للبنك الاردني الكويتي
33,380,895	الثلثم النقدي للبنك الأردني الكويتي
48,340,045	مجموع المبلغ المدفوع كإستثمار من قبل شركة بنك القدس (العيني والنقدي):
2,360,640	حق الشهرة المؤقتة *

* بعد قيام شركة بنك القدس ببيع عملية التملك لموجودات ومطلوبات البنك الأردني الكويتي في فلسطين ، حيث نتج عن ذلك حق شهرة بمبلغ 2,360,640 دولار أمريكي ولم تقم الإدارة بتوزيع سعر الشراء حتى تاريخ إعداد هذه القوائم المالية حيث تسمح المعايير الدولية للتقارير المالية بمنح فترة سماح مدة سنة لتوزيع الشهرة على الموجودات والمطلوبات.

شركة بنك القدس المساهمة العامة المحدودة

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018

14- موجودات أخرى

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
28,003,410	24,343,526	مطالبات تحت التحصيل
2,856,403	3,685,186	فوائد مستحقة القبض
1,328,385	803,141	موجودات مستملكة ولاء لديون مستحقة (*)
1,431,480	318,350	موجودات برسم البيع
1,582,253	2,095,109	مصاريف مدفوعة مقدماً
1,369,467	1,446,911	دفعات على حساب استثمارات
414,272	390,971	رسوم قضائية قابلة للاسترداد
1,066,727	1,066,727	موجودات ضريبية مؤجلة
379,621	203,256	مخزون قرطاسية ومطبوعات
3,279,657	3,558,493	أخرى
41,711,675	37,911,670	

(*) بموجب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية يتوجب بيع المباني والأراضي التي تؤول ملكيتها للبنك ولاءاً لديون مستحقة على العملاء خلال سنتين من تاريخ استملكها ويمكن تمديد مدة الاستملاك لتصل كحد أقصى إلى 3 سنوات أخرى.

فيما يلي ملخص الحركة على موجودات مستملكة ولاءاً لديون مستحقة:

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
1,328,385	1,328,385	الرصيد في بداية السنة
-	(171,360)	ينزل : عقارات تم التخلص منها
-	(318,350)	محول الى عقارات برسم البيع
-	(35,534)	مخصص هبوط أسعار عقارات
1,328,385	803,141	الرصيد في نهاية السنة

15- ودائع سلطة النقد

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
67,336,229	40,576,000	ودائع سلطة النقد الفلسطينييه / لاجل تستحق خلال 3 شهور
67,336,229	40,576,000	

16- ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية:
657,261	183,273	حسابات جارية وتحت الطلب
11,902,665	61,826,245	ودائع لأجل تستحق خلال ثلاثة أشهر
		بنوك ومؤسسات مصرفية أجنبية:
3,000,000	4,002,334	ودائع لأجل تستحق خلال ثلاثة أشهر
15,559,926	66,011,852	

17- ودائع العملاء

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	ودائع جارية وتحت الطلب
222,422,153	250,182,191	ودائع التوفير
316,081,999	336,160,986	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
247,465,894	291,335,355	
785,970,046	877,678,532	

- بلغت ودائع القطاع العام 9,369,290 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018 أي ما نسبته (1.07%) من إجمالي الودائع مقابل 11,199,586 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2017 أي ما نسبته (1.43%) من إجمالي الودائع.
- بلغت الودائع التي لا تحمل فائدة 250,128,487 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018 أي ما نسبته (28.49%) من إجمالي الودائع مقابل 222,749,634 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2017 أي ما نسبته (28.34%) من إجمالي الودائع.
- بلغت قيمة الودائع الجامدة كما في 31 كانون الأول 2018 مبلغ 28,263,561 دولار أمريكي أي ما نسبته (3.2%) من إجمالي الودائع، مقابل مبلغ 22,092,251 دولار أمريكي أي ما نسبته (2.81%) من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2017.
- بلغت قيمة ودائع العملاء بالعملات الأجنبية كما في 31 كانون الأول 2018 مبلغ 522,462,461 دولار أمريكي مقابل 431,185,948 دولار أمريكي في 31 كانون الأول 2017.
- بلغت قيمة ودائع العملاء لغير المقيمين مبلغ 19,379,067 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018 مقابل مبلغ 15,831,659 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2017.

18- تأمينات نقدية

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة
45,626,165	61,206,440	تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة
9,777,581	5,796,260	تأمينات أخرى
13,975,134	14,446,560	
69,378,880	81,449,260	

19- أموال مقترضة

يمثل هذا المبلغ الرصيد القائم لشركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري كما في 31 كانون الأول 2018 لتمويل القروض العقارية و الممنوحة من قبل شركة بنك القدس لمدة أقصاها خمس سنوات ويتم تحديد سعر الفائدة عند طلب قروض إعادة التمويل حسب الإتفاقية المبرمة بين شركة بنك القدس و شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري بتاريخ 4 حزيران 2014.

20- مخصص الضرائب

لقد كانت الحركة على حساب مخصص الضرائب خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018 والسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 كما يلي:

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
161,672	2,051,998	رصيد بداية السنة
4,002,300	3,737,922	التخصيص للسنة
(102,300)	(189,220)	خصومات ضريبية تشجيعية
(2,009,674)	(3,647,996)	المدفوع خلال السنة
2,051,998	1,952,704	رصيد نهاية السنة

قام البنك بالحصول على مخالصة نهائية مع ضريبة الدخل حتى نهاية عام 2017 .

تم احتساب مخصص ضريبة الدخل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018 و 2017 وفقاً للأنظمة والقوانين النافذة.

فيما يلي تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
15,080,462	15,144,543	الربح المحاسبي للبنك
9,161,797	10,959,895	الربح الخاضع لضريبة القيمة المضافة ينزل:
(1,263,696)	(1,511,710)	ضريبة القيمة المضافة
9,687,094	7,127,705	الربح الخاضع لضريبة الدخل
1,453,064	770,000	ضريبة الدخل
2,716,760	2,281,710	مجموع ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة المحتسبة
4,002,300	3,737,922	الضرائب المخصصة للسنة
(102,300)	(189,220)	خصومات ضريبية تشجيعية
3,900,000	3,548,702	مصروف الضرائب الظاهر في قائمة الدخل للسنة

21- مخصصات متنوعة

رصيد نهاية السنة	المدفوع خلال السنة	التخصيص للسنة	رصيد بداية السنة	31 كانون الأول 2018
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
5,956,200	(623,999)	1,517,095	5,063,104	مخصص تعويض نهاية الخدمة
107,494	--	7,494	100,000	مخصص القضايا
6,063,694	(623,999)	1,524,589	5,163,104	

رصيد نهاية السنة	المدفوع خلال السنة	التخصيص للسنة	رصيد بداية السنة	31 كانون الأول 2017
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
5,063,104	(952,550)	1,580,570	4,435,084	مخصص تعويض نهاية الخدمة
100,000	(41,297)	38,530	102,767	مخصص القضايا
5,163,104	(993,847)	1,619,100	4,537,851	

22- مطلوبات أخرى

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
2,233,884	2,827,552	فوائد مستحقة وغير مدفوعة
998,171	1,366,071	مصارييف مستحقة وغير مدفوعة
13,181,504	15,410,131	شيكات وحالات برسم الدفع
1,233,309	953,000	امانات مؤقتة
300,000	362,500	مكافآت مستحقة لأعضاء مجلس الإدارة
3,495,514	2,434,246	ذمم دائنة
217,202	117,024	ضرائب مقتطعة من الموردين ورواتب الموظفين
63,983	224,859	توزيعات أرباح نقدية غير مدفوعة
929,358	103,248	صافي عقود صفقات تبادل عملات اجلة
4,359,499	3,584,459	عمولات مقبوضة غير مستحقة
-	142,268	مخصص خسائر متوقعة / حسابات نظامية *
44,565	29,841	أخرى
27,056,989	27,555,199	

* فيما يلي الحركة على أرصدة التسهيلات الائتمانية غير المباشرة خلال السنة :

المجموعة	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي
68,845,478	--	--	68,845,478	إجمالي التعرضات في بداية السنة
40,538,381	--	--	40,538,381	التعرضات الجديدة خلال السنة
(38,250,006)	--	--	(38,250,006)	التعرضات المسددة خلال السنة
71,133,853	--	--	71,133,853	ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى
--	--	--	--	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
--	--	--	--	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
--	--	--	--	التعرضات المعدومة
71,133,853	--	--	71,133,853	إجمالي التعرضات في نهاية السنة

شركة بنك القدس المساهمة العامة المحدودة

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة :

المجموعة	المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
--	--	--	--	الرصيد في بداية السنة (قبل التعديل)
137,691	--	--	--	آثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) المتعلق بالتدني
137,691	--	--	--	الرصيد المعدل في بداية السنة
4,577	--	--	--	التعرضات الجديدة خلال السنة
--	--	--	--	التعرضات المسددة خلال السنة
--	--	--	--	ما تم تحويله إلى المرحلة (1)
--	--	--	--	ما تم تحويله إلى المرحلة (2)
--	--	--	--	ما تم تحويله إلى المرحلة (3)
4,577	--	--	--	إجمالي الأثر على حجم التعرضات نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل
--	--	--	--	مخصص تم شطبه مقابل تسهيلات ائتمانية معدومة
--	--	--	--	استبعاد مخصص تدني تسهيلات مضي على تعثرها أكثر من 6 سنوات
--	--	--	--	تعديلات خلال السنة وتعديلات فرق عملة
142,268	--	--	--	الرصيد في نهاية السنة

إن الهدف الرئيسي من إدارة رأس مال البنك هو الحفاظ على نسب رأس مال مناسبة بشكل يدعم أنشطة البنك ويعمل على تحقيق أعلى المستويات لحقوق المساهمين، لم يقم البنك بإجراء أية تعديلات على الأهداف والسياسات المتعلقة بهيكلية رأس المال خلال الفترة الحالية أو السنة السابقة

خلال الفترة الحالية ، تم زيادة رأس المال المدفوع بمبلغ 15,194,667 دولار أمريكي من خلال إصدار أسهم وتوزيع أسهم مجانية وبذلك يصبح رأس المال المدفوع 83,570,667 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018 .

كفاية رأس مال البنك

إن الهدف الرئيسي من إدارة رأس مال البنك هو الحفاظ على نسب رأس مال ملائمة بشكل يدعم نشاط البنك ويُعظم حقوق الملكية.

يقوم البنك بإدارة هيكلية رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات الظروف الإقتصادية وطبيعة العمل. لم يقم البنك بإجراء أية تعديلات على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكلية رأس المال خلال الفترة الحالية.

وفيما يلي نسبة كفاية رأس المال مقارنة بالنسبة السابقة:

31 كانون الأول 2017			31 كانون الأول 2018			
نسبته إلى الموجودات	نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر	المبلغ	نسبته إلى الموجودات	نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر	المبلغ	
%	%	دولار امريكي	%	%	دولار امريكي	
8.01	11.78	86,182,956	8.25	12.33	100,121,554	رأس المال الأساسي
8.86	13.02	95,275,549	8.71	13.02	105,708,921	رأس المال التنظيمي

24- توزيعات أرباح

لسنة 2018

أقرت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها الذي عقد بتاريخ 12 نيسان 2018 توزيع أرباح على شكل أسهم مجانية بمبلغ 6,837,600 دولار أمريكي ما نسبته 10% من رأسمال البنك بذلك التاريخ وكذلك توزيع أرباح نقدية بمبلغ 6,837,600 دولار أمريكي ما نسبته 10% من رأسمال البنك في ذلك التاريخ.

لسنة 2017

أقرت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها الذي عقد بتاريخ 8 أيار 2017 توزيع أرباح كأسهم مجانية بنسبة 12% عن نتائج أعمال البنك لعام 2016 وذلك بواقع 7,326,000 دولار أمريكي على مساهمي البنك كل بنسبة ما يملكه من أسهم البنك. حيث تم زيادة رأس المال المدفوع بقيمة 7,326,000 دولار أمريكي ليصبح 68,376,000 دولار أمريكي وذلك عن طريق رسملة جزء من احتياطي التقلبات الدورية بمبلغ 3,327,181 دولار أمريكي ورسملة 3,998,819 دولار أمريكي من الأرباح المدورة

25- علاوة إصدار

كما تم شرحه في الإيضاح رقم (13) ، خلال السنة الحالية تم توقيع اتفاقية تملك بين شركة بنك القدس والبنك الأردني الكويتي وذلك لضم محفظة البنك الأردني الكويتي - فلسطين لشركة بنك القدس والتي تمت من خلال إصدار 10% من أسهم البنك بعد الزيادة لصالح البنك الأردني الكويتي بقيمة أسمية مقدارها 8,357,067 دولار أمريكي وعلاوة إصدار بمبلغ 6,602,083 دولار أمريكي.

26- الإحتياطات

إحتياطي قانوني

إستناداً لقانون الشركات وقانون المصارف في فلسطين، يتم إقتطاع ما نسبته 10% من صافي الأرباح السنوية وتخصص لحساب الإحتياطي الإجباري، لا يجوز وقف الإقتطاع قبل أن يبلغ مجموع المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ربع رأس مال البنك حسب قانون الشركات والنظام الداخلي للبنك وحسب سلطة النقد 100% من رأس المال، لا يجوز توزيع هذا الإحتياطي على مساهمي البنك إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

إحتياطي مخاطر مصرفية عامة

يمثل هذا البند قيمة إحتياطي المخاطر الذي تم إقتطاعه وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (6/2015) بنسبة 1.5% من التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد طرح مخصص تدني التسهيلات الائتمانية والأرباح المعلقة و0.5% من التسهيلات الائتمانية غير المباشرة. وفقاً لتعميم سلطة النقد الفلسطينية رقم (53/2013)، لا يتم تكوين إحتياطي مخاطر مصرفية عامة مقابل التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حال انطبقت عليها الشروط الواردة في التعميم. لا يجوز استخدام أي جزء من هذا الإحتياطي أو تخفيضه على أي وجه إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية. هذا وبناءً على تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2) لسنة 2018 ولأغراض قيد أثر تطبيق الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الإفتتاحية بحيث يتم خصم الخسائر الائتمانية المتعلقة بالمرحلة الأولى والثانية (المخصص العام) من حساب إحتياطي مخاطر مصرفية عامة وفي حال عدم كفاية رصيد الإحتياطي فيتم قيد الخسائر المتبقية (المتعلقة بالمرحلة الأولى والثانية) على حساب الأرباح المدورة وفي حال كان إحتياطي المخاطر المصرفية العامة يزيد عن الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بالمرحلة الأولى والثانية فإن المبلغ الزائد يبقى في حساب الإحتياطي ولا يتم التصرف به. هذا وحسب التعميم الصادر يجب أن تقيد الخسائر الائتمانية المتعلقة

شركة بنك القدس المساهمة العامة المحدودة
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018

27- أرباح مدورة

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
5,065,545	15,666,791	الرصيد في بداية السنة (قبل التعديل)
--	(645,654)	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) المتعلق بالتدني
5,065,545	15,021,137	الرصيد في بداية السنة (المعدل)
11,180,462	11,595,841	صافي ربح السنة
6,999,481	(273,844)	نتائج بيع موجودات مالية مثبتة مباشرة في الأرباح المدورة
(3,998,819)	(6,837,600)	توزيعات أسهم مجانية
--	(6,837,600)	توزيعات نقدية
(1,118,046)	(1,159,584)	المحول إلى الاحتياطي القانوني
(1,677,069)	--	المحول إلى احتياطي التقلبات الدورية
(784,763)	(3,182,400)	المحول إلى احتياطي مخاطر مصرفية عامة
15,666,791	8,325,950	الرصيد في نهاية السنة

28- الفوائد الدائنة

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
34,190,449	40,381,370	قروض
8,226,836	6,965,275	حسابات جارية مدينة و حسابات طلب مكشوفة
624,672	732,985	كمبيالات مخصومة
902,377	1,016,574	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
37,823	1	فروقات متاجرة عملات
1,670,753	1,552,220	بطاقات الائتمان
598,813	824,884	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
46,251,723	51,473,309	

بالمرحلة الثالثة (المخصص الخاص) مباشرة في حساب الأرباح المدورة بحيث لا يتم إستغلال أي رصيد متبقي في حساب احتياطي المخاطر المصرفية العامة لهذا الغرض.

احتياطي التقلبات الدورية

يمثل هذا البند قيمة احتياطي المخاطر الذي تم اقتطاعه وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (1/2018) بحيث يجب على كل بنك تكوين احتياطي تقلبات دورية وفقاً للنسبة التي تقرها سلطة النقد الفلسطينية والتي ستتراوح بين (2-2.5%) من الأصول المرجحة بالمخاطر. وبموجب التعليمات المذكورة أعلاه ، يجب على البنك إعادة تقييم احتياطي التقلبات الدورية المكون بناءً على النسب المقررة من سلطة النقد بشكل نصف سنوي وقيّد القيمة الإضافية على القوائم المالية للبنك. إن النسب المقررة وفقاً لتعليمات سلطة النقد للعام 2018 هي %0.57 من الأصول المرجحة للمخاطر مع الأخذ بعين الاعتبار أن يتم عكس الأثر على القوائم المالية للبنك في نهاية عام 2018 ويضاف إلى الإحتياطي المكون سابقاً. يحظر التصرف بإحتياطي التقلبات الدورية لأي هدف كان دون الموافقة المسبقة من سلطة النقد الفلسطينية بما يشمل الإحتياطي المكون سابقاً بناءً على التعليمات السابقة ذات العلاقة.

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018

30- إيرادات العمولات

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
5,099,387	6,484,062	عمولات دائنة
918,532	719,429	تسهيلات ائتمانية مباشرة
6,224,381	5,780,584	تسهيلات ائتمانية غير مباشرة
12,242,300	12,984,075	أخرى
53,641	64,782	عمولات مدينة
332,697	316,928	بنوك ومؤسسات محلية
1,858,983	2,123,144	بنوك ومؤسسات خارجية
2,245,321	2,504,854	عمولات مدفوعة بطاقات وشحن نقد
9,996,979	10,479,221	الصافي

31- صافي أرباح موجودات مالية

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
6,440	(12,754)	(خسائر) أرباح غير متحققة من تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
519,651	84,584	عوائد توزيعات موجودات مالية
526,091	71,830	

32- إيرادات أخرى

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
57,291	54,492	ايجار الصناديق الحديدية
207,050	118,080	ايرادات تليكس وبرقيات وهاتف وبريد
329,424	356,482	ايرادات اخرى متفرقه
425,503	338,452	ايرادات دفاتر شيكات
1,019,268	867,506	

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
8,134,967	9,679,756	فوائد على ودائع العملاء
1,643,266	1,400,658	ودائع عملاء لاجل
123,644	112,315	ودائع عملاء توفير
9,901,877	11,192,729	ودائع عملاء جارية وتحت الطلب
666,684	679,953	فوائد على بنوك ومؤسسات مصرفية
324,413	569,953	فوائد على ودائع سلطة النقد الفلسطينية
657,918	759,347	أخرى
18,557	-	فوائد مدفوعة عن تأمينات نقدية
676,475	759,347	تكلفة تمويل عن عمليات مقايضة
11,569,449	13,201,982	

33- نفقات الموظفين

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
13,570,689	14,442,122	الرواتب والأجور والمكافآت
572,948	645,913	مساهمة البنك في صندوق الإيداع(*)
2,055,009	2,320,481	ضريبة القيمة المضافة على الرواتب
718,214	778,961	نفقات طبية
332,824	342,375	نفقات تدريب موظفين
316,833	382,832	نفقات سفر و تنقلات
98,393	60,881	بدل اجازات الموظفين
73,545	88,664	نفقات التأمين على حياة الموظفين
78,975	80,737	بدل ملابس الموظفين
17,817,430	19,142,966	

(*) يمثل هذا البند مساهمة البنك في صندوق إيداع الموظفين حيث تمثل 10% من راتب الموظفين الأساسي، أما مساهمة الموظفين فهي 5% من الراتب الأساسي وتقتطع بشكل شهري ويجوز زيادة هذه المساهمة لتصل إلى 10%.

تظهر اقتطاعات صندوق ايداع الموظفين في حساب ودائع العملاء

34- مصاريف تشغيلية أخرى

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
1,542,233	1,695,039	ايجارات
2,369,177	2,267,410	رسوم ضمان الودائع*
152,252	168,845	رسوم تأمين
738,017	754,362	الكهرباء والمياه والمرحلات
298,428	362,709	نفقات التنظيف
1,035,439	1,091,438	صيانة وتصليلات
107,808	109,589	ضيافة
247,835	196,858	مصاريف إجتماعات
578,578	710,579	دعاية وإعلان
476,982	496,250	رسوم ورخص واشتراكات
1,155,754	799,414	تبرعات ورعايات**
214,487	266,308	خدمات
458,206	384,061	قرطاسية ومطبوعات ودفاتر شيكات
1,432,610	1,634,354	بريد هاتف وسويفت
154,086	421,823	برمجيات
222,980	265,357	رسوم و ضرائب
412,897	714,792	أتعاب استشارات ومصاريف قضائية
--	10,422	رسوم ومصاريف قضائية
181,408	198,257	مصاريف السيارات ووسائل نقل
413,336	582,797	نفقات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة
441,123	440,395	مصاريف مقاصة
33,043	37,787	مصاريف نثرية متفرقة
36,320	120,954	خسائر استبعاد ممتلكات ومعدات
12,702,999	13,729,800	

* استناداً لقرار قانون مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية رقم (7) لسنة 2013 تم اقتطاع 0.3% من إجمالي الودائع المحددة لحساب مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية، حيث يتوجب على البنوك احتساب رسوم اشتراك سنوية ابتداءً من عام 2014.

** بلغت مساهمة البنك في المسؤولية الإجتماعية للعام 2018 ما قيمته 799,414 دولار أمريكي ما نسبته 6.89% من الأرباح مقارنةً للعام 2017 حيث بلغت قيمتها 1,155,754 دولار أمريكي ما نسبته 10.34% من الأرباح.

36- التركيز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي

	2018	فلسطين دولار أمريكي	الأردن دولار أمريكي	إسرائيل دولار أمريكي	أخرى دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	252,146,806	-	-	-	-	252,146,806
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	60,143,436	22,841,366	31,397,611	46,420,873	-	160,803,286
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	90,506	-	-	-	-	90,506
تسهيلات ائتمانية مباشرة	697,803,505	-	-	-	-	697,803,505
موجودات مالية من خلال الدخل الشامل	3,176,667	1,125,528	-	1,361,285	-	5,663,480
موجودات مالية بالكلفة المطفاة	10,688,065	7,764,947	-	-	-	18,453,012
استثمارات في شركة حليفة	1,433,126	-	-	-	-	1,433,126
ممتلكات ومعدات	32,584,888	-	-	-	-	32,584,888
مشاريع تحت التنفيذ	3,718,633	-	-	-	-	3,718,633
موجودات غير ملموسة	2,416,216	-	-	-	-	2,416,216
موجودات أخرى	37,911,670	-	-	-	-	37,911,670
إجمالي موجودات	1,102,113,518	31,731,841	31,397,611	47,782,158	31,397,611	1,213,025,128

سفوف تسهيلات ائتمانية غير مستقلة	25,018,420
كفالات	34,937,152
اعتمادات	9,969,753
سحوبات وبوالص مقبولة	1,208,528
إجمالي موجودات	71,133,853

تنقسم أعمال البنك إلى ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية:
قطاع الأفراد: تكون الأعمال البنكية للأفراد من الحسابات الجارية الشخصية وحسابات التوفير وبطاقات الائتمان والقروض.
قطاع الشركات والمؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى.
قطاع أعمال الخزينة: تشمل أعمال الخزينة تقديم خدمات التداول والسوق المالي ومعاملات تحويل العملات الأجنبية وإدارة موارد البنك وإستثماراته.

	2017	2018	أخرى دولار أمريكي	خزينة دولار أمريكي	شركات ومؤسسات دولار أمريكي	أفراد دولار أمريكي
إجمالي الإيرادات	65,482,225	70,511,721	11,346,726	9,533,144	26,549,213	23,082,638
مخصص تدني التسهيلات، بالصادف	(1,842,863)	(4,741,641)	-	-	(1,882,053)	(2,859,588)
نتائج أعمال القطاع	63,639,362	65,770,080	11,346,726	9,533,144	24,667,160	20,223,050
مصاريف غير موزعة	(48,558,900)	(50,625,537)	-	-	-	-
الربح قبل الضرائب	15,080,462	15,144,543	-	-	-	-
مصروف الضرائب	(3,900,000)	(3,548,702)	-	-	-	-
صافي ربح السنة	11,180,462	11,595,841	-	-	-	-
معلومات أخرى:						
موجودات القطاع	1,075,629,534	1,213,025,128	73,858,825	463,687,474	406,634,526	268,844,303
مطلوبات القطاع	972,898,860	1,101,582,019	35,571,598	106,587,852	381,350,467	578,072,102
مصاريف رأسمالية	6,282,651	5,647,060	-	-	-	-
استهلاكات واطفاءات	2,597,551	2,840,766	-	-	-	-

التركز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي

	2017	2018	خارج فلسطين	داخل فلسطين
المجموع				
2017	6,282,651	5,647,060	-	5,647,060
2018	11,180,462	11,595,841	-	10,365,922
دولار أمريكي	1,075,629,534	1,213,025,128	108,526,295	1,104,498,833
دولار أمريكي	6,282,651	5,647,060	-	5,647,060
دولار أمريكي	1,370,625	1,229,919	9,809,837	10,365,922
دولار أمريكي	59,213,798	108,526,295	1,016,415,736	1,104,498,833
دولار أمريكي	-	6,282,651	-	5,647,060

شركة بنك القدس المساهمة العامة المحدودة

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018

37- التزامات محتملة (خارج قائمة المركز المالي)

يقوم البنك بإصدار إرتباطات والتزامات مالية محتملة مختلفة غير قابلة للنقض لمقابلة الاحتياجات المالية للعملاء، وبالرغم من أن هذه المطلوبات قد لا يتم الاعتراف بها في قائمة المركز المالي فهي لا تزال تتضمن مخاطر ائتمانية وهي بالتالي جزء من المخاطر الكلية للبنك. في كثير من الحالات لا يمثل المبلغ المعترف به في قائمة المركز المالي للالتزام المتكبد كامل الخسارة المحتملة للتعاقد.

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
19,591,738	25,018,420	سقوف تسهيلات ائتمانية غير مستغلة
57,667,325	34,937,152	كفالات
7,062,311	9,969,753	اعتمادات
3,975,218	1,208,528	سحوبات وبوالص مقبولة
88,296,592	71,133,853	

شركة بنك القدس المساهمة العامة المحدودة

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018

36- التركيز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي

	2017	فلسطين دولار أمريكي	الاردن دولار أمريكي	إسرائيل دولار أمريكي	أخرى دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية و مؤسسات مصرفية	257,491,000					257,491,000
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	18,395,604		11,733,780	11,473,483	30,367,390	71,970,257
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	103,260					103,260
تسهيلات ائتمانية مباشرة	658,517,963					658,517,963
موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل	3,058,329					3,058,329
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	3,770,000		5,639,145			9,409,145
ممتلكات ومعدات	30,278,332					30,278,332
مشاركات تحت التنفيذ	3,067,092					3,067,092
موجودات غير ملموسة	22,481					22,481
موجودات أخرى	41,711,675					41,711,675
إجمالي موجودات	1,016,415,736		17,372,925	11,473,483	30,367,390	1,075,629,534
سقوف تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	19,591,738					19,591,738
كفالات	57,667,325					57,667,325
اعتمادات	7,062,311					7,062,311
سحوبات وبوالص مقبولة	3,975,218					3,975,218
	88,296,592					88,296,592

38- معاملات مع أطراف ذات علاقة

يمثل هذا البند العمليات التي تمت مع أطراف ذات علاقة والتي تتضمن المساهمين الرئيسيين، أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وأية شركات يسيطرون عليها أو لهم القدرة على التأثير بها، يتم اعتماد سياسات الأسعار والشروط المتعلقة بالمعاملات مع الجهات ذات العلاقة من قبل مجلس إدارة البنك، تمت خلال السنة معاملات مع هذه الأطراف تمثلت كما يلي:

2018			بنود داخل قائمة المركز المالي
المجموع	أخرى	أعضاء مجلس الإدارة و التنفيذية	
27,400,696	22,007,603	5,393,093	تسهيلات مباشرة
3,303,773	1,507,254	1,796,519	ودائع
362,500	-	362,500	مكافآت مستحقة
1,081,434	1,015,045	66,389	إلتزامات محتملة
1,361,451	1,132,058	229,393	تسهيلات غير مباشرة
6,276	144	6,132	بنود قائمة الدخل والدخل الشامل
1,595,912	-	1,595,912	فوائد وعمولات دائنة
582,798	-	582,798	فوائد وعمولات مدينة
			الرواتب والمكافآت
			بدل حضور جلسات ومكافآت مجلس الإدارة
2017			بنود داخل قائمة المركز المالي
المجموع	أخرى	أعضاء مجلس الإدارة و التنفيذية	
33,123,919	26,957,559	6,166,360	تسهيلات مباشرة
29,262,500	-	29,262,500	ودائع
300,000	-	300,000	مكافآت مستحقة
8,731,417	8,660,000	71,417	إلتزامات محتملة
846,275	88,048	758,227	تسهيلات غير مباشرة
466,305	-	466,305	بنود قائمة الدخل والدخل الشامل
1,251,764	-	1,251,764	فوائد وعمولات دائنة
413,336	-	413,336	فوائد وعمولات مدينة
			الرواتب والمكافآت
			بدل حضور جلسات ومكافآت مجلس الإدارة

شركة بنك القدس المساهمة العامة المحدودة

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018

38- معاملات مع أطراف ذات علاقة

المخصصات المكونة مقابلها	المصنفة منها	نسبتها إلى قاعدة رأس المال	نسبتها إلى صافي التسهيلات	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018
-	-	5.10%	0.77%	تسهيلات أطراف ذات علاقة
-	-	20.82%	3.15%	الأطراف ذات علاقة أعضاء مجلس إدارة والإدارة التنفيذية
-	-			أطراف ذات علاقة آخرون
				للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017
-	-	6.47%	0.94%	تسهيلات أطراف ذات علاقة
-	-	28.29%	4.09%	الأطراف ذات علاقة أعضاء مجلس إدارة والإدارة التنفيذية
-	-			أطراف ذات علاقة آخرون

39- النقد وما في حكمه

2017	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
257,491,000	252,146,806	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
71,970,257	153,852,600	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية تستحق خلال ثلاثة أشهر
329,461,257	405,999,406	
(82,896,155)	(106,587,852)	ينزل:
(72,687,845)	(83,670,942)	ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية وسلطة النقد الفلسطينية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر
173,877,257	215,740,612	متطلبات الإحتياطي الإلزامي النقدي

40- قضايا على البنك

هنالك قضايا مقامة على البنك لإبطال مطالبات البنك على الغير و/ أو للمطالبة بالعتل والضرر و/ أو مطالبات عمالية وغير ذلك، حيث بلغ عدد هذه القضايا أربعة وثلاثون قضية للعام 2018 و إثنان وأربعون قضية للعام 2017 وحسب رأي الدائرة القانونية للبنك فإن مبلغ القضايا التي يمكن أن يترتب عليها التزامات مستقبلية بلغت 3,092,772 للعام 2018 مقابل 3,153,636 دولار أمريكي للعام 2017 ويبلغ رصيد مخصص القضايا المرصود مبلغ 107,494 دولار أمريكي للعام 2018 مقابل 100,000 دولار أمريكي للعام 2017 وفي رأي محامي البنك والإدارة أن هذا المخصص كافي لمواجهة تلك القضايا.

41- غرامات سلطة النقد الفلسطينية

يمثل هذا المبلغ غرامات عن عدم التزام البنك بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بتحديث بيانات العملاء.

42- الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

يتم احتساب الربح الأساسي للسهم الواحد بتقسيم الربح على متوسط عدد الأسهم العادية القابلة للتداول خلال السنة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (33) - الربح الأساسي للسهم الواحد.

	2017	2018
ربح السنة	11,180,462	11,595,841
المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة	68,376,000	77,999,289
الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة	0.164	0.149

43- القيمة العادلة

تتمثل الأدوات المالية للبنك في الموجودات والمطلوبات المالية، وتتضمن الموجودات المالية أرصدة النقد والحسابات الجارية والودائع لدى سلطة النقد الفلسطينية والبنوك والاستثمارات المالية والقروض للعملاء والبنوك، وتتضمن المطلوبات المالية ودايع العملاء والمستحق للبنوك، كما تتضمن الأدوات المالية الحقوق والتعهدات المدرجة ضمن البنود خارج قائمة المركز المالي.

إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة في القوائم المالية لا تختلف بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية، وهي كما يلي:

2017		2018		
القيمة العادلة دولار أمريكي	القيمة الدفترية دولار أمريكي	القيمة العادلة دولار أمريكي	القيمة الدفترية دولار أمريكي	
257,491,000	257,491,000	252,146,806	252,146,806	الموجودات
				نقد و أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
71,970,257	71,970,257	160,803,286	160,803,286	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
658,517,963	658,517,963	697,803,505	697,803,505	تسهيلات ائتمانية مباشرة
103,260	103,260	90,506	90,506	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
3,058,329	3,058,329	5,663,480	5,663,480	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
		1,433,126	1,433,126	استثمار في شركات حليفة
9,409,145	9,409,145	18,453,012	18,453,012	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
				المطلوبات
82,896,155	82,896,155	106,587,852	106,587,852	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية سلطة النقد
785,970,046	785,970,046	877,678,532	877,678,532	ودائع العملاء
69,378,880	69,378,880	81,449,260	81,449,260	تأمينات نقدية
381,688	381,688	294,778	294,778	أموال مقترضة

إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة في القوائم المالية لا تختلف بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية.

فيما يلي وصف للطرق والافتراضات المستخدمة لتحديد القيم العادلة للأدوات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة في القوائم المالية:

الأدوات المالية التي تقارب قيمتها العادلة القيمة الدفترية، وهي الموجودات والمطلوبات المالية النقدية أو التي لها فترة إستحقاق قصيرة (أقل من ثلاثة أشهر) وتكون قيمتها الدفترية مقاربة لقيمتها العادلة.

الأدوات المالية ذات سعر الفائدة الثابت يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والتي لها سعر فائدة ثابت عن طريق مقارنة التدفقات النقدية المخصومة باستخدام أسعار الفائدة السوقية عند إدراجها أول مرة مع الأسعار السوقية الحالية لأدوات مالية مشابهة.

يوضح الجدول التالي تحليلاً للأدوات المالية والتي تم قياسها بالقيمة العادلة بعد تاريخ الإعراف المبدئي، والتي تم تجميعها في ثلاثة مستويات تبعاً لمدى إمكانية قياس القيمة العادلة.

- قياس القيمة العادلة من المستوى (1): وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس؛
- قياس القيمة العادلة من المستوى (2): وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المدرجة المستخدمة في المستوى (1) والملاحظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ و
- قياس القيمة العادلة من المستوى (3): وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة.

إن بعض الموجودات المالية مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية، والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة).
يمثل الجدول التالي القيمة العادلة وتوزيعها حسب التسلسل الهرمي كما في تاريخ قائمة المركز المالي:

المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
4,861,144	--	--	4,861,144
--	802,336	802,336	802,336
4,861,144	802,336	--	5,663,480
90,506	--	--	90,506
90,506	--	--	90,506
المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
2,661,829	-	-	2,661,829
-	396,500	396,500	396,500
2,661,829	396,500	-	3,058,329
103,260	-	-	103,260
103,260	-	-	103,260

كما في 31 كانون الأول 2018
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
اسهم مدرجة
اسهم غير مدرجة

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
استثمارات في أسهم محلية

كما في 31 كانون الأول 2017
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
اسهم مدرجة
اسهم غير مدرجة

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
استثمارات في أسهم محلية

38- إدارة المخاطر

تتم إدارة المخاطر الضمنية المتعلقة بأنشطة البنك وقياسها ومراقبتها بشكل مستمر لتبقى في إطار الحدود المسموح بها، ونظراً لأهمية عملية إدارة المخاطر على أرباح البنك، يتم توزيع المهام والمسؤوليات الرقابية المرتبطة بهذه المخاطر على الموظفين. يتعرض البنك للمخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة ومخاطر السوق التي تمثل مخاطر عمليات المتاجرة والتحوط، بالإضافة إلى مخاطر التشغيل.

عملية إدارة المخاطر

يعتبر مجلس إدارة البنك هو الجهة المسؤولة عن تحديد ومراقبة المخاطر، وبالإضافة إلى ذلك يوجد عدة جهات أخرى مسؤولة عن عملية إدارة مخاطر البنك وفروعه في كافة مناطق تواجد.

لجنة المخاطر

تقع مسؤولية تطوير إستراتيجية المخاطر وتطبيق المبادئ والأطر العامة والحدود المسموح بها على لجنة المخاطر.

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تتم مراقبة المخاطر والسيطرة عليها من خلال مراقبة الحدود المسموح بها لكل نوع من أنواع المخاطر. تعكس هذه الحدود إستراتيجية عمل البنك وعوامل السوق المختلفة المحيطة بالإضافة إلى مستوى المخاطر المقبول مع التركيز على قطاعات مالية معينة. يتم جمع المعلومات من الإدارات المختلفة وتحليلها للتعرف المبكر على المخاطر المتوقعة التي قد تنجم عنها. تعرض هذه المعلومات على مجلس إدارة البنك ولجنة التدقيق والرئيس المباشر لكل إدارة من إدارات البنك.

وحدات العمل (Business Units): يمثل الموظفين ضمن وحدات العمل خط الدفاع الأول وبحيث يكونوا مسؤولين بشكل مباشر عن إدارة المخاطر وتقييم الإجراءات الرقابية المتعلقة بها.

إدارة المخاطر (Risk Management Department): يمثل موظفي إدارة المخاطر أحد العناصر لخط الدفاع الثاني وبحيث يكونوا مسؤولين عن تنسيق جهود إدارة المخاطر وتسهيل عملية الاشراف على الاليات المستخدمة والمتبعة من قبل البنك لإدارة المخاطر.

إدارة الامتثال (Compliance Department): يمثل موظفي الامتثال عنصر آخر لخط الدفاع الثاني حيث يعنى موظفوا ادارة الامتثال بالتأكد من الإمتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة من سلطة النقد الفلسطينية والجهات الرقابية الأخرى والممارسات المصرفية السليمة.

قام البنك بتشكيل لجنة لإدارة المخاطر منبثقة عن مجلس الإدارة وتعنى هذه اللجنة بالتأكد من أن كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك أو من الممكن أن يتعرض لها، يتم ادارتها بشكل كفو للتخفيف من اثرها على أنشطة البنك المختلفة والتأكد من حسن سير ادارتها وانسجامها مع إستراتيجية البنك بهدف تعظيم حقوق الملكية والمحافظة على نمو البنك ضمن اطار المخاطر المعتمد، وهي منوطة بالمهام الرئيسية التالية:

- الإشراف على سياسات واستراتيجية إدارة المخاطر و التأكد من أن إدارة المخاطر تقوم بمهامها

- حسب السياسات والاستراتيجية المعتمدة.
- التأكد من تقديم الدعم الكافي و المناسب لإدارة المخاطر لأداء مهامها حسب السياسات و الإجراءات المعتمدة و تعليمات سلطة النقد الفلسطينية.
- التأكد من استخدام الأساليب الحديثة في إدارة و تقييم مخاطر البنك.
- الإطلاع على التقارير الدورية لإدارة المخاطر.
- مراجعة مستوى المخاطر المقبولة لدى البنك والتحقق من معالجة التجاوزات عليها.
- مراجعة وثيقة التقييم الداخلي لكفاية رأس مال البنك ورفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها ، آخذين بالإعتبار خطة البنك الإستراتيجية وخطة رأس المال.
- التأكد من استقلالية ادارة المخاطر.
- التأكد من التزام البنك بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بهذا الخصوص.

هذا وبالإضافة الى ذلك فقد قام البنك بتشكيل لجنة ادارة المخاطر التنفيذية والتي تقوم بدورها في الاشراف على جهود إدارة كافة أنواع المخاطر التي قد تواجه البنك بالإضافة الى الإطار العام لإدارة المخاطر وتقوم لجنة ادارة المخاطر التنفيذية برفع التقارير اللازمة الى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

و تتولى إدارة المخاطر عملية إدارة مخاطر البنك المختلفة بشكل يومي (مخاطر الائتمان و مخاطر التشغيل ومخاطر السوق) و ذلك ضمن الإطار العام لسياسات إدارة المخاطر المعتمدة وذلك من خلال :

- تحديد المخاطر (Risk Identification).
- تقييم المخاطر (Risk Assessment).
- ضبط و تغطية المخاطر (Risk Control/Mitigation).
- مراقبة المخاطر (Risk Monitoring).

التدقيق الداخلي

يتم تدقيق عمليات إدارة المخاطر سنوياً من خلال دائرة التدقيق الداخلي من خلال فحص كفاية الإجراءات المتخذة ومدى الإلتزام بالإجراءات المطلوبة. تقوم دائرة التدقيق الداخلي بمناقشة نتائج التدقيق مع إدارات البنك ويتم عرض نتائج عملها على لجنة التدقيق.

تخفيض المخاطر

كجزء من عملية إدارة المخاطر يقوم البنك بإستخدام مشتقات وأدوات مالية أخرى لإدارة المراكز الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية ومخاطر رأس المال والائتمان. تقييم المخاطر قبل الدخول في عمليات تحوط، كما تقوم دائرة المخاطر بمراقبة فعالية عمليات التحوط بشكل شهري، وفي حال وجود عمليات تحوط غير فعالة يقوم البنك بتنفيذ عمليات تحوط مناسبة لتخفيف أثر هذه العمليات.

أولاً : مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك مما يؤدي الى حدوث خسائر. يعمل البنك على ادارة مخاطر الائتمان من خلال وضع سقوف لمبالغ القروض والسلف (فرد أو مؤسسة) ومجموع القروض والديون الممنوحة لكل قطاع وكل منطقة جغرافية ، كذلك يعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل بإستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء اضافة الى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء.

وكذلك مخاطر التركزات الائتمانية لدى العملاء والتي تعرف بأنها المخاطر التي يتعرض لها البنك نتيجة التوزيع غير المتكافئ لعملاء الائتمان أو نتيجة للتركزات في التسهيلات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية ، والتي قد تؤدي إلى زيادة احتمالية حدوث خسائر مالية. ان تفاصيل القروض والسلف والأنشطة التمويلية للعملاء وإلتزامات البنك خارج المركز المالي

المعرضة لمخاطر الائتمان مبينة في ايضاحات القوائم المالية كما يحد البنك من مخاطر تركيز الموجودات والمطلوبات من خلال توزيع نشاطاته على عدة قطاعات.

مخاطر الائتمان فيما يتعلق بالنقد وما في حكمه

يمثل النقد وما في حكمه أقصى تعرض لمخاطر الائتمان. يتم الاحتفاظ بالنقد وما في حكمه لدى سلطة النقد الفلسطينية ولدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى.

الاستثمار في الأوراق المالية

إن كافة الإستثمارات في الأوراق المالية (السندات) والمصنفة بالتكلفة المطفأة لم تتجاوز موعد الإستحقاق وهي غير منخفضة القيمة، وإن التصنيف الائتماني لها يعتبر تصنيف عالي.

إدارة مخاطر الائتمان

تتم إدارة مخاطر الائتمان من خلال ما يلي :

- تعزيز بناء محفظة ائتمانية جيدة ومتوازنة تحقق العائد المستهدف ضمن مستويات المخاطر المحددة لها.
- الرقابة الحثيثة على الائتمان في مراحلها المختلفة والتوافق الدائم مع تعليمات السلطات الرقابية وتعديلاتها.
- العمل على توزيع محفظة الائتمان بما فيها توسيع قاعدة العملاء وفقاً للخطط والسقوف والمخاطر المحددة.
- الاستمرار بالعمل ضمن مبدأ الفصل بين مهام ادارة العلاقة مع العملاء والتحليل الائتماني والرقابة على الائتمان.
- يتم منح الائتمان وفق اسس الاهلية والقدرة على السداد، مع مراعاة عدم وجود قيود على الاقتراض أو الرهن في عقد التأسيس والنظام الداخلي للشركة أو المؤسسة، وقناعة البنك بقدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم بناء على دراسة ائتمانية شاملة لوضع العميل وضمن مستويات تصنيف المخاطر المقبولة لدى البنك.
- عدم السماح بتمويل التسهيلات الا للغايات المحددة ضمن سياسة البنك الائتمانية وتعليمات البنك المركزي الأردني وقانون البنوك واية تعليمات صادرة عن السلطات الرقابية ، وبالضمانات المناسبة والتي تضمن حق البنك .
- تخفيض نسبة الديون غير العاملة في المحفظة الائتمانية مع العمل على زيادة الحصة السوقية في مجال التمويل التجاري وتمويل الشركات.
- مراعاة التنويع في المحفظة الائتمانية وخصوصا في محفظة الشركات مع تجنب تجاوز التركيز على مستوى العميل عن الحدود المقررة.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

عند تحديد ما اذا كانت مخاطر عدم الانتظام بالنسبة لأداة مالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي وعند تقدير خسارة الائتمان المتوقعة، يقوم البنك بالأخذ في الحسبان المعلومات المعقولة والداعمة ذات الصلة والمتوفرة بدون تكلفة او جهد غير مبرر. ويشمل ذلك المعلومات الكمية النوعية على حد سواء، بما في ذلك نظام تصنيف المخاطر الائتمانية الداخلية، وتصنيفات المخاطر الخارجية، في حال توفرها وحالة التأخر في سداد الحسابات والحكم الائتماني والخبرة التاريخية ذات الصلة، حيثما أمكن ذلك. فقد يقرر البنك أيضا ان التعرض قد خضع لزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان استناداً الى مؤشرات نوعية يرى البنك أنها مؤشرات تدل على ذلك وقد لا يعكس أثرها بشكل كامل في التحليل الكمي لها في الوقت المناسب.

عند تحديد ما اذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي، يتم مراعاة المعايير

- تخفيض الائتمان
- إعادة هيكلة التسهيلات خلال الشهور الاثنى عشر السابقة
- تسهيلات متأخرة السداد بـ 30 يوماً كما في التقرير

درجات مخاطر الائتمان

يتم تعريف درجات مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تشير الى مخاطر عدم الانتظام. تفاوتت هذه العوامل تبعاً لطبيعة التعرض للمخاطر ونوع المقترض. تخضع حالات التعرض للمخاطر للرصد المستمر، مما قد يؤدي الى نقل التعرض الى درجة مخاطر ائتمانية مختلفة.

التعثر وآلية معالجة التعثر:

يتلخص التعثر في ظهور مستحقات على تسهيلات العملاء تزيد عن 90 يوم وارتفاع ملحوظ في درجات المخاطر، إضافة الى أية بوادر تشير الى وجود احتمالية تعثر لدى العميل يستدعي شمول بعض العملاء ضمن مفهوم التعثر ومنها على سبيل المثال لا الحصر

- صعوبات مالية مؤثرة يواجهها المدين كوجود ضعف شديد في القوائم المالية.
- اطفاء جزء من الالتزامات المترتبة على المدين نتيجة لصعوبات مالية.
- عدم سداد الالتزامات في مواعيدها.
- افلاس المدين.
- حاجة المدين الى تنظيم التزاماته (هيكلتها) أو إعادة جدولتها.

أنظمة التصنيف الائتماني الداخلية لدى البنك:
نظام التقييم الداخلي لعملاء الشركات:

هو نظام صمم لتقييم وقياس مخاطر عملاء الشركات بشكل شامل، وذلك من خلال استخراج درجة مخاطر العميل المرتبطة باحتمالية تعثر العميل (PD) بالاعتماد على البيانات المالية والموضوعية، كما يعنى باستخراج الخسائر المتوقعة لتسهيلات العميل (EL) من خلال درجة مخاطر العميل والخسائر عند التعثر (LGD) والمرتبطة بالضمانات المقدمة.

يتوفر لدى نظام نماذج وبطاقات تقييم مختلفة لتشمل معظم شرائح العملاء، ويندرج تحت كل نموذج عدة اقسام، وكل قسم مرتبطة بوجود اوزان مخاطر وحسب النموذج المستخدم حيث يتم احتساب درجة المخاطر من خلال هذه النماذج/البطاقات عن طريق جمع نتائج المستخرجات (المالية والموضوعية) ومن ثم اجراء عمليات حسابية لاستخراج بما يسمى متوسط التقييم ويتم اظهاره على شكل حروف متتالية.

الاسس المتبعة في عملية التقييم ضمن نظام التقييم الداخلي لعملاء الشركات:

- توفر بيانات مالية حديثة ومدققة/ غير مدققة بحيث تعكس الوضع المالي الفعلي لطالب الائتمان.
- وجود تصور واضح لدى الجهة مانحة الائتمان عن الجوانب الموضوعية المتعلقة بوضع العميل مثل (الادارة، قطاع العميل، الوضع التنافسي الخ ،,,,، (لما للجانب الموضوعي من اثر في نتائج تقييم مخاطر العميل).

- توفر بيانات كافية عن الضمانات المقدمة من العميل بما يمكن من تقييم مخاطر التسهيل،

- التحديث السنوي لاحتمالية التعثر بناءا على أحدث الدراسات مع الاخذ بعين الاعتبار تسبب التعثر التاريخية للمحفظة لكل تصنيف.

- اختيار نموذج التحليل المناسب الذي يتلائم مع طبيعة العميل.

- يتم استخدام خيار الارشفة لحفظ درجات مخاطر العميل التاريخية والمعتمدة ضمن الدراسة الائتمانية.

نظام التقييم الداخلي لعملاء الافراد والشركات الصغيرة :

- هو نظام يعمل على تقييم العملاء (الأفراد والشركات الصغيرة) ومنهم درجة تقييم بناء عدد الأيام المستحقة للعملاء حيث يتم التصنيف على ثلاثة مراحل ، الغير مستحقة والمستحقة من 30 يوم الى 90 يوم والمستحق أكثر من 90 يوم.

تعريف الخسائر الائتمانية المتوقعة:

تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة مجموع المبالغ التي يتم رصدها لتغطية الخسائر الناجمة عن عجز العملاء عن الوفاء بالتزاماتهم، وهي حاصل ضرب الرصيد عند التعثر * احتمالية التعثر * الخسائر عند التعثر.

شركة بنك القدس المساهمة العامة المحدودة
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018

فيما يلي توزيع التعرضات الإئتمانية للتسهيلات الإئتمانية المباشرة حسب المعيار الدولي رقم (39) وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية لسنة 2017

2017	الافراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
متدنية المخاطر	16,415,738	-	9,634,865	24,221,405	33,014,974	83,286,982
مقبولة المخاطر	247,398,421	26,928,681	154,227,014	151,691,088	-	580,245,204
منها مستحقة:						
تحت المراقبة	668,316	-	1,042,128	423,592	-	2,134,036
غير عاملة:						
دون المستوى	2,580,650	-	431,914	2,483,024	-	5,495,588
مشكوك فيها	2,252,664	-	631,958	723,002	-	3,607,624
دهون متفثرة	2,705,112	-	401,067	2,125,148	-	5,231,327
المجموع	263,814,159	26,928,681	163,861,879	175,912,493	33,014,974	663,532,186
يطرح: فوائد معلقة	(252,788)	-	-	(115,592)	-	(368,380)
يطرح: مخصص التدني	(3,003,338)	-	-	(1,642,505)	-	(4,645,843)
الصافي	260,558,033	26,928,681	163,861,879	174,154,396	33,014,974	658,517,963

شركة بنك القدس المساهمة العامة المحدودة
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018

تنوع التعرضات الإئتمانية للتسهيلات الإئتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

فيما يلي توزيع التعرضات الإئتمانية للتسهيلات المباشرة حسب مراحل التصنيف وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لسنة 2018:

2018	الافراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
المرحلة (1)	171,251,775	26,994,482	193,916,092	184,716,487	25,225,150	602,103,986
المرحلة (2)	69,832,632	3,169,233	3,196,933	15,980,291	-	92,179,089
المرحلة (3)	11,763,837	259,757	2,693,949	9,926,504	-	24,644,047
الإجمالي	252,848,244	30,423,472	199,806,974	210,623,282	25,225,150	718,927,122
يطرح: فوائد معلقة	(477,786)	--	(7,823)	(288,263)	-	(773,872)
يطرح: مخصص التدني	(10,713,858)	(561,258)	(1,466,609)	(7,582,795)	(25,225)	(20,349,745)
الصافي	241,656,600	29,862,214	198,332,542	202,752,224	25,199,925	697,803,505

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الائتمانية:

2018	الأفراد	الشركات الكبرى	الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	القروض العقارية	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
المجموع	16,346,962	163,877,124	184,446,828	46,832,796	-	411,503,711
منها:						
تأمينات نقدية	16,061,116	12,438,389	32,830,420			61,329,926
عقارية		117,445,575	150,939,386	46,832,796		315,217,757
أسهم متداولة	285,846	33,993,160	677,022			34,956,028
	16,346,962	163,877,124	184,446,828	46,832,796	-	411,503,711

2017	الأفراد	القروض العقارية	الشركات	المجموع	
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
متدنية المخاطر	13,412,400	-	32,213,765	45,626,165	
مقبولة المخاطر	2,018,945	8,591,283	69,582,575	80,192,803	
تحت المراقبة	164,207	-	886,847	1,051,054	
غير عاملة:					
دون المستوى	838,258	-	1,738,833	2,577,091	
مشكوك فيها	463,588	-	830,539	1,294,127	
المجموع	16,897,398	8,591,283	105,252,559	130,741,240	
منها					
تأمينات نقدية	13,412,400	-	32,213,765	45,626,165	
عقارية	3,044,998	8,591,283	68,148,341	79,784,622	
أسهم متداولة	440,000	-	4,890,453	5,330,453	
المجموع	16,897,398	8,591,283	105,252,559	130,741,240	

ثانياً : مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها، وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات وموائمة آجالها والإحتفاظ برصيد كاف من النقد وما في حكمه والأوراق المالية القابلة للتداول. كما تقوم سلطة النقد الفلسطينية بمراقبة أوضاع السيولة في البنوك بشكل دوري من خلال تحديد نسب مئوية من الودائع يتوجب على البنوك الإحتفاظ بها على الدوام وعدم الهبوط عنها، كما يتم مراقبة أوضاع السيولة في البنك وكذلك النسب المقررة من سلطة النقد الفلسطينية من خلال لجنة الموجودات والمطلوبات في البنك.

فيما يلي تفاصيل موجودات ومطلوبات البنك بناءً على الفترات المتبقية على إستحقاقها كما في 31 كانون الأول 2018 و 2017:

المجموع	بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات حتى 3 سنوات	أكثر من 6 أشهر إلى سنة	أكثر من 6 أشهر إلى 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 3 أشهر	شهر فأقل	31 كانون الأول 2017
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
257,491,000	-	-	-	-	-	257,491,000	شهر فأقل	31 كانون الأول 2017
71,970,257	-	-	-	-	12,357,940	59,612,317	شهر فأقل	31 كانون الأول 2017
103,260	103,260	-	-	-	-	-	شهر فأقل	31 كانون الأول 2017
658,517,963	-	456,703,423	46,655,418	69,972,454	29,122,993	18,154,222	أكثر من 3 أشهر	31 كانون الأول 2017
3,058,329	3,058,329	-	-	-	-	-	أكثر من 3 أشهر	31 كانون الأول 2017
9,409,145	-	3,770,000	5,639,145	-	-	-	أكثر من 3 أشهر	31 كانون الأول 2017
30,278,332	30,278,332	-	-	-	-	-	أكثر من 3 أشهر	31 كانون الأول 2017
3,067,092	-	-	-	-	-	-	أكثر من 3 أشهر	31 كانون الأول 2017
22,481	22,481	-	-	3,067,092	-	-	أكثر من 3 أشهر	31 كانون الأول 2017
1,066,727	-	-	1,066,727	-	-	-	أكثر من 3 أشهر	31 كانون الأول 2017
40,644,948	-	-	4,656,327	4,721,738	4,160,285	27,106,598	أكثر من 3 أشهر	31 كانون الأول 2017
1,075,629,534	33,462,402	460,473,423	58,017,617	77,761,284	33,283,278	57,618,760	أكثر من 3 أشهر	31 كانون الأول 2017
82,896,155	-	-	-	-	-	23,781,300	أكثر من 3 أشهر	31 كانون الأول 2017
785,970,046	-	-	57,065,968	162,819,501	137,017,686	152,947,459	أكثر من 3 أشهر	31 كانون الأول 2017
69,378,880	-	47,627,020	4,915,433	7,372,024	3,068,285	1,912,658	أكثر من 3 أشهر	31 كانون الأول 2017
381,688	-	-	-	-	-	-	أكثر من 3 أشهر	31 كانون الأول 2017
5,163,104	-	-	5,163,104	-	-	-	أكثر من 3 أشهر	31 كانون الأول 2017
2,051,998	-	-	-	2,051,998	-	-	أكثر من 3 أشهر	31 كانون الأول 2017
27,056,989	-	-	9,315,601	2,353,119	1,854,550	13,533,719	أكثر من 3 أشهر	31 كانون الأول 2017
972,898,860	-	47,627,020	76,460,106	174,596,642	141,940,521	192,175,136	أكثر من 3 أشهر	31 كانون الأول 2017
102,730,674	102,730,674	-	-	-	-	-	أكثر من 3 أشهر	31 كانون الأول 2017
1,075,629,534	102,730,674	47,627,020	76,460,106	174,596,642	141,940,521	192,175,136	أكثر من 3 أشهر	31 كانون الأول 2017
-	(69,268,272)	412,846,403	(18,442,489)	(96,835,358)	(108,657,243)	(134,556,376)	أكثر من 3 أشهر	31 كانون الأول 2017
-	-	69,268,272	(343,578,131)	(325,135,642)	(228,300,284)	(119,643,041)	أكثر من 3 أشهر	31 كانون الأول 2017

شركة بنك القدس المساهمة العامة المحدودة

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018

المطلوبات	المطلوبات
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية وسلطة النقد الفلسطينية	59,114,855
ودائع عملاء	276,119,432
تأمينات نقدية	4,483,460
أموال مقترضة	381,688
مخصصات متنوعة	-
مخصص الضرائب	-
مطلوبات أخرى	13,533,719
مجموع المطلوبات	340,099,435
حقوق المساهمين	-
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	340,099,435
المجموع في القوائم المالية	14,913,335
المجموع التراكمية في مخاطر السيولة	(119,643,041)

شركة بنك القدس المساهمة العامة المحدودة

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018

المجموع	بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات حتى 3 سنوات	أكثر من 6 أشهر إلى سنة	أكثر من 6 أشهر إلى 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 3 أشهر	شهر فأقل	31 كانون الأول 2018
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
252,146,806	-	-	-	-	-	13,228,586	شهر فأقل	31 كانون الأول 2018
160,803,286	-	-	-	-	7,052,186	10,364,640	شهر فأقل	31 كانون الأول 2018
90,506	90,506	-	-	-	-	-	شهر فأقل	31 كانون الأول 2018
697,803,505	-	481,599,749	59,268,178	44,532,340	47,923,964	27,891,952	شهر فأقل	31 كانون الأول 2018
5,663,480	5,663,480	-	-	-	-	-	شهر فأقل	31 كانون الأول 2018
18,453,012	-	1,770,000	8,918,066	-	6,357,113	1,407,833	شهر فأقل	31 كانون الأول 2018
1,433,126	1,433,126	-	-	-	-	-	شهر فأقل	31 كانون الأول 2018
32,584,888	32,584,888	-	-	-	-	-	شهر فأقل	31 كانون الأول 2018
3,718,633	-	-	-	3,718,633	-	-	شهر فأقل	31 كانون الأول 2018
2,416,216	55,576	-	-	2,360,640	-	-	شهر فأقل	31 كانون الأول 2018
37,911,670	390,971	1,446,911	2,188,218	9,542,044	-	46,476	شهر فأقل	31 كانون الأول 2018
1,213,025,128	40,218,547	484,816,660	70,374,462	60,153,657	61,333,263	52,939,487	شهر فأقل	31 كانون الأول 2018
106,587,852	-	-	-	-	-	13,988,500	شهر فأقل	31 كانون الأول 2018
877,678,532	-	4,432,009	66,753,679	176,692,522	148,196,939	185,750,265	شهر فأقل	31 كانون الأول 2018
81,449,260	-	48,717,376	4,856,933	11,266,014	6,984,785	3,954,840	شهر فأقل	31 كانون الأول 2018
294,778	-	-	294,778	-	-	-	شهر فأقل	31 كانون الأول 2018
6,063,694	-	-	6,063,694	-	-	-	شهر فأقل	31 كانون الأول 2018
1,952,704	-	-	-	1,952,704	-	-	شهر فأقل	31 كانون الأول 2018
27,555,199	-	-	-	8,053,441	3,138,627	953,000	شهر فأقل	31 كانون الأول 2018
1,101,582,019	-	53,149,385	77,969,084	197,964,681	158,320,351	204,646,605	شهر فأقل	31 كانون الأول 2018
111,443,109	111,443,109	-	-	-	-	-	شهر فأقل	31 كانون الأول 2018
1,213,025,128	111,443,109	53,149,385	77,969,084	197,964,681	158,320,351	204,646,605	شهر فأقل	31 كانون الأول 2018
-	(71,224,562)	431,667,275	(7,594,622)	(137,811,024)	(96,987,088)	(151,707,118)	شهر فأقل	31 كانون الأول 2018
-	-	71,224,562	(360,442,713)	(352,848,091)	(215,037,067)	(118,049,979)	شهر فأقل	31 كانون الأول 2018

المطلوبات
 ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية و سلطة النقد الفلسطينية
 ودائع عملاء
 تأمينات نقدية
 أموال مقترضة
 مخصصات متنوعة
 مخصص الضرائب
 مطلوبات أخرى
 مجموع المطلوبات
 حقوق المساهمين
 مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين
 المجموع في القوائم المالية
 المجموع التراكمية في مخاطر السيولة

تغطية سيولة

تم خلال عام 2018 إصدار تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (4/2018) بشأن تطبيق نسبة تغطية السيولة، والتي تعتبر أداة من أدوات الإصلاحات الكمية المقررة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، بحيث يجب ألا تقل هدد النسبة في جميع الأحوال عن 100 % ، حيث تهدف نسبة تغطيه السيولة الى تعزيز قدرة المصارف على مواجهة مخاطر السيولة على المدى القصير من خلال ضمان توافر مخزون كاف من الأصول السائلة عالية الجودة لتلبية إحتياجات السيولة التي قد تطرأ وفقاً لسيناريو الاجهاد ولمدة 30 يوماً، ويفرض استمرار المصرف بتقديم خدماته خلال الفترة المذكورة منذ بداية تاريخ الاجهاد ولحين اتخان المصرف الإجراءات اللازمة لحل المشكلة بطريقة منظمة.

فيما يلي تفاصيل معيار تغطية السيولة على أساس مجمع كما في 31 كانون الاول 2018:

القيمة بالألف دولار	القيمة بالألف دولار
القيمة بعد تطبيق نسب الخصم / التدفقات (المتوسط)	القيمة قبل تطبيق نسب الخصم / التدفقات (المتوسط)
دولار أمريكي	دولار أمريكي
252,851	
15,513	310,258
24,619	224,847
184,007	311,681
48,700	48,700
13,849	25,018
288,992	
19,327	38,654
48,700	48,700
68,027	247,949
252,851	
220,965	
114%	

مخزون السيولة عالية الجودة

مجموع الأصول عالية الجودة
التدفقات النقدية الخارجة

ودائع التجزئة بما فيها ودائع مؤسسات صغيرة الحجم:

أ- الودائع المستقرة

ب- الودائع الأقل استقراراً

الودائع وأشكال التمويل غير المضمونة للأشخاص الاعتباريين من غير عملاء التجزئة ومؤسسات صغيرة الحجم:

أ- الودائع التشغيلية

ب- الودائع غير التشغيلية

الودائع والتمويل المضمون

التدفقات النقدية الخارجة الناتجة من عقود المشتقات

أ- تدفقات خارجية ذات علاقة بصافي التعرضات للمشتقات

ب- تدفقات خارجية ذات علاقة بمتطلبات الضمانة لتلك العقود

الأوراق المالية المدعومة بأصول، والسندات المغطاة، وأدوات التمويل المهيكلية الأخرى

الأوراق التجارية المدعومة بأصول، وصناديق الاستثمار بالأوراق المالية، وأدوات التمويل المماثلة الأخرى

خطوط الائتمان والسيولة الملزمة غير القابلة للإلغاء وعلى الخطوط القابلة للإلغاء خلال فترة 30 يوم

أي تدفقات نقدية تعاقبية خارجية أخرى

إجمالي التدفقات النقدية الخارجة

التدفقات النقدية الداخلة

الإقراض المضمون

التدفقات النقدية الداخلة من القروض المنتظمة

أي تدفقات نقدية تعاقبية داخلية أخرى

إجمالي التدفقات النقدية الداخلة

مجموع الاصول عالية الجودة

صافي التدفقات النقدية الخارجة

نسبة تغطية السيولة (%)

نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)

تم إصدار تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (5/2018) بشأن تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر، حيث تهدف نسبة صافي التمويل المستقر الي تعزيز ادارة مخاطر السيولة لدي المصارف من خلال الاحتفاظ بمصادر تمويل أكثر استقرار لمواءمة استحقاقات الأصول داخل وخارج الميزانية، والحد من اعتماد المصارف على مصادر تمويل قصيرة الاجل وغير مستقرة في تمويل أصولها.

إن نسبة صافي التمويل المستقر للبنك كما في 31 كانون الأول 2018 هي كما يلي :

نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)

القيمة بالألف دولار	البيان
إجمالي القيمة بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر	
	بسط النسبة
202,173	رأس المال الرقابي
316,811	ودائع التجزئة والمؤسسات صغيرة الحجم (المستقرة)
340,892	ودائع التجزئة والمؤسسات صغيرة الحجم (لأقل استقراراً)
123,277	التمويل (الودائع) المضمون وغير المضمون
-	تمويل وودائع أخرى
-	المشتقات على جانب الخصوم بعد تقاص المشتقات على جانب الأصول
-	فئات الالتزامات الأخرى (والتي لم يتم إدراجها في الفئات أعلاه)
983,153	إجمالي التمويل المستقر المتاح
	مقام النسبة
-	الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الأول غير المرهونة
-	الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الثاني/الفئة (أ) غير المرهونة:
-	الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الثاني/الفئة (ب) غير المرهونة:
598,252	القروض:
-	الودائع لدى مؤسسات مالية أخرى (المصرح لها بقبول الودائع) لأسباب تشغيلية
1,065	أسهم الملكية المصدرة من جهات بخلاف المؤسسات المالية أو إحدى شركاتها التابعة
704	أدوات الدين المصدرة أو المضمونة من المؤسسات المالية والبنوك
16,309	الاستثمارات غير المدرجة بخلاف ما ذكر أعلاه
2,822	الاستثمارات المدرجة بخلاف ما ذكر أعلاه
30,949	القروض غير المنتظمة
103,728	جميع الأصول الأخرى
1,251	تسهيلات الائتمان والسيولة غير القابلة للإلغاء والقابلة للإلغاء المشروطة.
2,305	التزامات التمويل المستقبلية المحتملة الأخرى:
757,385	إجمالي التمويل المستقر المطلوب
130%	نسبة صافي التمويل المستقر (NSRF)

فجوة إعادة التسعير

المجموع	بنود غير خاصة للسعر الفائدة	أكثر من 3 سنوات	من سنة إلى 3 سنوات	من 6 أشهر إلى سنة	من 3 أشهر لغاية 6 أشهر	من شهر لغاية 3 أشهر	حتى شهر واحد	31 كانون الأول 2018
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
252,146,806	238,918,220	-	-	-	-	13,228,586	-	-
160,803,286	116,875,138	-	-	-	7,052,186	10,364,640	26,511,322	26,511,322
90,506	90,506	-	-	-	-	-	-	-
697,803,505	-	41,512,143	48,902,553	30,174,098	36,736,267	68,240,566	472,237,878	472,237,878
5,663,480	5,663,480	-	-	-	-	-	-	-
18,453,012	-	1,770,000	8,918,066	-	6,357,113	1,407,833	-	-
1,433,126	1,433,126	-	-	-	-	-	-	-
32,584,888	32,584,888	-	-	-	-	-	-	-
3,718,633	3,718,633	-	-	-	-	-	-	-
2,416,216	2,416,216	-	-	-	-	-	-	-
37,911,670	37,911,670	-	-	-	-	-	-	-
1,213,025,128	439,611,877	43,282,143	57,820,619	30,174,098	50,145,566	93,241,625	498,749,200	498,749,200
106,587,852	183,273	-	-	-	-	13,988,500	92,416,079	92,416,079
877,678,532	586,343,177	4,432,009	8,119,362	94,604,477	48,518,598	68,481,629	67,179,280	67,179,280
81,449,260	-	48,717,376	4,856,933	11,266,014	6,984,785	3,954,840	5,669,312	5,669,312
294,778	-	-	294,778	-	-	-	-	-
6,063,694	6,063,694	-	-	-	-	-	-	-
1,952,704	1,952,704	-	-	-	-	-	-	-
27,555,199	27,555,199	-	-	-	-	-	-	-
1,101,582,019	622,098,047	53,149,385	13,271,073	105,870,491	55,503,383	86,424,969	165,264,671	165,264,671
111,443,109	111,443,109	-	-	-	-	-	-	-
1,213,025,128	733,541,156	53,149,385	13,271,073	105,870,491	55,503,383	86,424,969	165,264,671	165,264,671
-	(293,929,279)	(9,867,242)	44,549,546	(75,696,393)	(5,357,817)	6,816,656	333,484,529	333,484,529
-	-	293,929,279	303,796,521	259,246,975	334,943,368	340,301,185	333,484,529	333,484,529

فجوة إعادة تسعير الفائدة

المطلوبات - ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية و سلطة النقد الفلسطينية
ودائع عملاء
تأمينات نقدية
أموال مقترضة
مخصصات متنوعة
مخصص الضرائب
مطلوبات أخرى
مجموع المطلوبات
حقوق المساهمين
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين
الفجوة في البيانات المالية
الفجوة التراكمية في مخاطر السيولة

ثالثاً : مخاطر السوق

تعرف مخاطر السوق بأنها المخاطر التي تؤثر على قيمة الاستثمارات والأصول المالية للبنك الناتجة من التغيير في عوامل السوق (مثل أسعار الفائدة، أسعار الصرف، أسعار الأسهم، أسعار السلع).

ويقوم البنك دورياً بتطبيق المنهجيات المناسبة لتقييم مخاطر السوق ولوضع تقديرات للخسائر الاقتصادية المحتملة بناءً على مجموعة من الافتراضات وتغيرات ظروف السوق المختلفة، ومن هذه المنهجيات التي يقوم البنك بتطبيقها لقياس مخاطر السوق: اختبارات الأوضاع الضاغطة Stress Testing بشكل نصف سنوي.

رابعاً : مخاطر أسعار الفائدة

تنتج مخاطر أسعار الفائدة من احتمالية التغيير في أسعار الفائدة وبالتالي التأثير على التدفقات النقدية أو القيمة العادلة للأدوات المالية، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة وذلك لوجود فجوة زمنية لإعادة التسعير بين الموجودات وبين المطلوبات هذا ويتم مراقبة هذه الفجوات بشكل دوري من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO)، وتستخدم إذا لزم الأمر عدة أساليب لتحول دون تجاوز الحدود المقبولة لمخاطر أسعار الفائدة.

خامساً : مخاطر العملات الأجنبية

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية، يعتبر الدولار الأمريكي عملة الأساس للبنك، يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للمركز المالي لكل عملة لدى البنك، يتم مراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل يومي ويتم اتباع استراتيجيات للتحوط وللتأكد من الإحتفاظ بمراكز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة.

سادساً : مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم، يعمل البنك على إدارة هذه المخاطر عن طريق تنويع الاستثمارات في عدة مناطق جغرافية وقطاعات اقتصادية، معظم استثمارات الأسهم التي يملكها البنك مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

يبين الجدول التالي الربح أو الخسارة غير المتحققة نتيجة للتغيرات الممكنة والمحتملة في أسعار الأسهم بواقع 10% مع بقاء جميع المؤثرات الأخرى ثابتة:

31 كانون الأول 2018		
الأثر على حقوق الملكية	الأثر على قائمة الدخل	التغير في المؤشر
566,348	-	%10
-	9,051	%10
31 كانون الأول 2017		
305,833	-	%10
-	10,326	%10

سابعاً : مخاطر التشغيل Operational Risk

تعرف مخاطر التشغيل بأنها "مخاطر الخسارة الناتجة عن فشل أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية، والعنصر البشري، والأنظمة، أو عن أحداث خارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية".

لقد قامت شركة بنك القدس بتطبيق نظام التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية (Control and Risk Self-Evaluation) لإدارة مخاطر التشغيل وذلك من خلال استخدام نظام آلي لهذه الغاية (CARE System) وتتولى شركة بنك القدس إدارة مخاطر التشغيل ضمن المعطيات التالية:

- إعداد سياسة لإدارة مخاطر التشغيل واعتمادها من قبل مجلس إدارة البنك.
- إنشاء ملفات مخاطر (Risk Profile) يتم من خلالها تحديد المخاطر والإجراءات الرقابية التي تحد منها لدوائر البنك المهمة.
- تطبيق نظام آلي لإدارة مخاطر التشغيل (CARE System) وذلك لتطبيق منهجية التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية.
- العمل على بناء قاعدة بيانات بالأحداث الناتجة عن المخاطر والاختفاء التشغيلية.
- إبداء الرأي حول إجراءات العمل لبيان المخاطر الواردة فيها ومدى كفاية الإجراءات الرقابية المرتبطة بها.
- تزويد - لجان إدارة المخاطر (لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ولجنة إدارة المخاطر التنفيذية) بالتقارير اللازمة

فجوة إعادة التسعير

الموجودات	31 كانون الأول 2017	حتى شهر واحد	من شهر لثلاثة 3 أشهر	من 3 أشهر لثلاثة 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بنود غير خاضعة للسعر القابلة	المجموع
نقد و أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	-	-	-	-	-	-	-	257,491,000	257,491,000
أرصدة لدى بنوك و مؤسسات مصرفية	59,612,317	12,357,940	-	-	-	-	-	103,260	71,970,257
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	-	3,058,329	3,058,329
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	-	9,409,145	9,409,145
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	-	-	-	-	4,232,714	1,406,431	3,770,000	-	658,517,963
تسهيلات ائتمانية مباشرة	37,909,453	18,154,222	29,122,993	69,972,454	46,655,418	456,703,423	30,278,332	-	30,278,332
ممتلكات و معدات	-	-	-	-	-	-	-	3,067,092	3,067,092
مشاريع تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	-	-	22,481	22,481
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	1,066,727	1,066,727
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	-	40,644,948	40,644,948
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	334,665,442	334,665,442
مجموع الموجودات	97,521,770	30,512,162	29,122,993	74,205,168	48,061,849	461,540,150	47,627,020	1,075,629,534	1,075,629,534
المطلوبات									
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية وسلطة النقد الفلسطينية	59,114,855	23,781,300	-	-	-	-	-	-	82,896,155
ودائع عملاء	276,119,432	152,947,459	137,017,686	162,819,501	57,065,968	47,627,020	-	-	785,970,046
تأمينات نقدية	4,483,460	1,912,658	3,068,285	7,372,024	4,915,433	47,627,020	-	-	69,378,880
أموال مقرضة	-	-	-	-	-	-	-	381,688	381,688
مخصصات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	5,163,104	5,163,104
مخصص الضرائب	-	-	-	-	-	-	-	2,051,998	2,051,998
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	27,056,989	27,056,989
مجموع المطلوبات	339,717,747	178,641,417	140,085,971	170,191,525	61,981,401	47,627,020	47,627,020	102,730,674	972,898,860
مجموع حقوق المساهمين	-	-	-	-	-	-	-	137,384,453	137,384,453
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	339,717,747	178,641,417	140,085,971	170,191,525	61,981,401	47,627,020	47,627,020	197,280,989	1,075,629,534
فجوة إعادة التسعير المائدة	(242,195,977)	(148,129,255)	(110,962,978)	(95,986,357)	(13,919,552)	(611,194,119)	(197,280,989)	-	-
الفجوة التراكمية	(242,195,977)	(390,325,232)	(501,288,210)	(597,274,567)	(597,274,567)	(611,194,119)	(197,280,989)	-	-

ثامناً : مخاطر الامتثال Compliance Risk

تعرف مخاطر الإمتثال بأنها مخاطر العقوبات القانونية والرقابية أو الخسارة المادية أو مخاطر السمعة التي قد يتعرض لها البنك جراء عدم الإمتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة.

ويعتبر عدم الإمتثال للتعليمات والقوانين الصادرة من الجهات الرقابية المختلفة احد أهم المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها أي بنك، نظراً للخسائر المالية الكبيرة المترتبة على مخالفة هذه التعليمات والقوانين والتي تنعكس بدورها على سمعة البنك، وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في إصدار التعليمات والقوانين المتعلقة بتنظيم عمل المؤسسات المختلفة ونظراً لذلك فإن الحاجة إلى إدارة مخاطر الإمتثال داخل البنك أصبح ضرورة لا بد منها، حيث أن وجود وظيفة الإمتثال تؤدي إلى زيادة الكفاءة في إدارة المخاطر وتخفيض التكاليف التي من الممكن أن يتعرض لها البنك نتيجة لعدم امتثاله للقوانين والتعليمات.



التقرير السنوي

2018